

MEU جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

العلاقات الأمريكية - التركية
في ظل عهد حزب العدالة والتنمية
(2003-2011)

**US-Turkish Relations in the Era of the Justice and
Development Party
(2003-2011)**

إعداد الطالبة

ريز لطيف صادق

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

1432هـ - 2011م

تفويض

أنا الطالبة ريز لطيف صادق أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : ريز لطيف صادق

التاريخ : 2012/2/5

التوقيع : ريز


قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "العلاقات الأمريكية - التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)".

وأجيزت بتاريخ: ٨ / ١٠ / 2011م

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الأستاذ الدكتور محمود خلف


..... / رئيساً

2. الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة ؛ / عضواً مشرفاً


.....

3. الأستاذ الدكتور نظام بركات

..... / عضواً (ممتحناً خارجياً)

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين أبي القاسم محمد الأمين
وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين إلى قيام يوم الدين ..

أهدي بحثي هذا ..

إلى شياخي وخالي السيد الشيخ محمد عبدالكريم الكسنزان قدّس سرّه ووكيله السيد الشيخ
الدكتور نهرو محمد عبدالكريم الكسنزان.

وإلى من ربياني صغيراً، وغمراني بحبهما كثيراً .. إلى من كان لهما وراء كل خطوة فضل
الحرص في جدائل الإشفاق، ووراء كل مشقة تُبلّ الدعاء من فَيَح الأعماق ..

إلى أبي رحمه الله وإلى أمي مدّ الله في عمرها وإلى أخي سركو لطيف صادق

وإلى أزاهير الصبايا في حقل عُمرى، وأنسام الصبّا في روض قلبي، وشموع الأمانى في
خُطى دربي .. زوجي الغالي جنيد محمد عبدالكريم الكسنزان.

الباحثة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ	التفويض
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	فهرس المحتويات
ز	فهرس الجداول
ح	الملخص باللغة العربية
ي	الملخص باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول المقدمة العامة
1	مقدمة الدراسة
2	مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	فرضية الدراسة
6	حدود الدراسة
7	مصطلحات الدراسة
9	الإطار النظري
12	الدارسات السابقة

18	منهجية الدراسة
20	الفصل الثاني : العلاقات الأمريكية - التركية حتى عام 2003
21	المبحث الأول : العلاقات الأمريكية - التركية (1824-1980)
22	الفرع الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية (1824-1923)
22	أولاً - العلاقات الأمريكية - التركية (1824-1914)
25	ثانياً - العلاقات الأمريكية - التركية (1915-1923)
26	الفرع الثاني : العلاقات الأمريكية التركية (1923-1980)
26	أولاً - العلاقات الأمريكية - التركية (1923-1949)
28	ثانياً - العلاقات الأمريكية - التركية (1950-1980)
الصفحة	الموضوع
30	المبحث الثاني : العلاقات الأمريكية التركية (1980-2003)
31	الفرع الأول : العلاقات الأمريكية - التركية (1980-1990)
31	أولاً - العلاقات الأمريكية - التركية (1980-1985)
32	ثانياً - العلاقات الأمريكية - التركية (1985-1991)
36	الفرع الثاني : العلاقات الأمريكية - التركية (1991-2003)
40	الفصل الثالث : حزب العدالة والتنمية
41	المبحث الأول : الحزب والصعود السياسي
42	الفرع الأول : قيام الحزب
42	أولاً - نشأة وتكوين الحزب
44	ثانياً - أهداف الحزب وفق اللوائح الداخلية
45	ثالثاً - الأهداف وفق البرنامج
48	الفرع الثاني : الحزب وسدة الحكم
48	أولاً - الأجواء السياسية التركية
52	ثانياً - مكتسبات الحزب السياسية
59	المبحث الثاني : الحزب والتنفيذ في السياسة التركية
61	الفرع الأول : التغيير على الصعيد الداخلي
61	أولاً - العسكر وحزب العدالة و التنمية
65	ثانياً - تهميش العلمانية
67	ثالثاً - الاقتصاد وحقوق الانسان

70	الفرع الثاني : التغيير على الصعيد الخارجي
70	أولاً - التغيير على المستوى الاقليمي
73	ثانياً - التغيير على الصعيد الدولي
85	الفصل الرابع : منظور العلاقات الأمريكية - التركية في ظل حزب العدالة والتنمية
89	المبحث الأول : المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا
91	الفرع الأول : تحقيق المصالح الأمنية والعسكرية الأمريكية
91	أولاً - محاربة الإرهاب
92	ثانياً - الإبقاء على التحالفات العسكرية

الصفحة	الموضوع
95	الفرع الثاني : تحقيق المصالح الاقتصادية و السياسية
97	أولاً - المساهمة في بناء المشاريع الأمريكية (مشروع الشرق الأوسط الكبير)
100	ثانياً - تأمين المصالح الاقتصادية الشرق أوسطية
101	المبحث الثاني : المنظور التركي للعلاقات مع أمريكا
103	الفرع الأول : المنظور التركي الأمني
103	أولاً - تحجيم أماكن الخطر على الأمن التركي
105	ثانياً - إبقاء الدعم العسكري الأمريكي لتركيا
114	الفرع الثاني : المنظور التركي و الاقتصادي و السياسي
114	أولاً - المنظور التركي الاقتصادي
117	ثانياً - المنظور التركي السياسي
140	أ) الأكراد و الداخل التركي
144	ب) علاقة تركيا بأكراد العراق
147	ج) علاقة تركيا بأكراد سوريا
149	الخاتمة
153	قائمة المصادر والمراجع
153	المراجع العربية
161	المراجع الأجنبية

الصفحة	العنوان	الرقم
34	قيمة الأسلحة الأمريكية لتركيا خلال الفترة (1985-1990)	1
34	إحصائية عن الموارد المائية في بعض دول الشرق الأوسط	2
36	قيمة الأسلحة الأمريكية لتركيا خلال الفترة (1991-1998)	3
38	التجارة الأمريكية مع تركيا خلال الفترة (1990-2003)	4
83	توقعات حجم السكان لدول أوروبا (2015-2050)	5
99	الاحتياجات المائية في دول حوض الفرات	6
102	أسبقية المصالح التركية الأمريكية	7

115	الدين الحكومي العام في تركيا (2001-2010)	8
116	كلفة برامج التعليم والتدريب العسكري للجيش التركي من قبل أمريكا	9
124	التبادل التجاري التركي مع ثمان من دول العالم	10
131	الصادرات و الواردات التركية (2002-2009)	11
132	التجارة الأمريكية مع تركيا (2003-2011)	12
135	أعداد السياح إلى تركيا (2003-2010)	13
135	أعداد السياح الأمريكيين إلى تركيا (1990-1999)	14

فهرس الجداول

العلاقات الأمريكية - التركية

في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)

إعداد : ريز لطيف صادق

إشراف : الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزيمة

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقات الأمريكية - التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية، وقد قامت الدراسة على فرضية مفادها: أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - التركية يشوبها الحذر الشديد من جراء تبني الولايات المتحدة بناء الدولة الإمبراطورية، وتبني حزب العدالة التوجهات الدينية؛ هذا وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي و تحليل النظم لكونها أكثر المناهج تحقيقاً للغاية التي هدفت إليها الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، كما توصلت إلى عدة استنتاجات أهمها: أن العلاقات الأمريكية قديمة موهلة في القدم سبقت قيام الدولة التركية الحديثة، وأن العلاقات الأمريكية تجاه تركيا تتصف بالمرونة إلى حد كبير لكون الولايات المتحدة ترى بالموقع التركي موقعاً استراتيجياً يساعدها على تحقيق أهدافها في أوروبا الشرقية ومنطقة الشرق على وجه العموم، وأن حزب العدالة والتنمية لم يتبنى التوجهات الدينية في العلن وفي قنوات الإعلام المختلفة، وأخذ من العلمانية غطاءً له ولم يواجهها بشكل مكشوف، وأن السياسة التركية أخذت بنفس توجه السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على محاربة الإرهاب في حين سعت إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية

ي

من وراء ذلك، كما أن الولايات المتحدة تنتظر إلى تركيا كحليف استراتيجي وتتنظر تركيا بدورها للولايات المتحدة على أنها خير معين لدفع العلاقات التركية والمجموعة الأوروبية قدماً إلى الأمام، وذلك للدخول في بوابة الاتحاد الأوروبي الذي طال الوقت عليه. إن المنظور في العلاقات الأمريكية - التركية هو الاستمرار في التعاون، لكون كل طرف يرى في الآخر حليف استراتيجي يحقق أهداف الطرفين.

هذا وقد استوجبت الاستنتاجات السابقة عدة توصيات أهمها:

- أن يقوم حزب العدالة والتنمية في استخلاص العبر من العلاقات الأمريكية مع الدول الأخرى وهذه العبر تدفع بحزب العدالة إلى عدم الذهاب بعيداً في الاعتماد على الولايات المتحدة، فبالأمس لم تقف الولايات المتحدة إلى جانب نظام الشاه في إيران وتخلت عنه، وكذلك دعمت نظام صدام حسين في العراق في بعض سنوات الحرب، وهي التي تطوعت في انهيار نظامه عام 2003.

- يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يستفيد من موقع تركيا الاستراتيجي، وعدم قبول المساعدة في تحقيق الأهداف التركية إلا بالقدر الذي يحققها جميعاً لأن الولايات المتحدة الخاسر الكبير في حالة عدم المساعدة في تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى ذلك على حكومة حزب العدالة والتنمية دفع الولايات المتحدة إلى كسب مواقف إيجابية تجاه القضايا الإسلامية وعلى الأخص قضية فلسطين، مستغلة بذلك الموقع الاستراتيجي التركي الذي أصبح بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عنصراً هاماً من عناصر نجاح الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها السياسية و الاقتصادية على حد سواء.

US–Turkish Relations in the Era of the Justice and Development Party (2011–2003)

Prepared by

Reese Latif Sadiq

Supervised by

Dr. Mohammad Awad Al–Hazaymeh

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the American–Turkish Relations under the reign of the ruling Justice and Development Party. The study relies on a main hypothesis states that the American–Turkish Relations is raising serious circumspection because the US adopts constituting the imperial state and the Justice and Development Party is adopting religious orientations. The researcher has employed the integrative methodical extensive approach, with concentration on the historical, descriptive and analytical system approach for being the most applicable approaches to achieve the very objective of the study.

٥

The study has got us to the authenticity of its hypothesis, and also lead us to several conclusions where the most significant ones indicate that the American–Turkish relations are immemorial and even antedated the establishment of the new Turkish state; and that the American relations towards Turkey are greatly flexible because the US consider the Turkey's location a strategic location helping in the accomplishment of its goals in the East region in general; and that the Justice and Development Party did not adopt the religious orientations publicly and through different media channels, and considered secularism as an umbrella to its policies without open confrontation with it. Also the Turkish politics considered the very American foreign policy approach, based on fighting terrorism, seeking to accomplish economical and political goals. The United states also look at Turkey as a strategic ally, while Turkey considers the US the best supporter to move the relations between Turkey and the European Group forward, so turkey passes its way to join the European Union after long time of waiting. The expected outcome from the American and Turkish relations is continuity in cooperation, since that each party finds the other a strategic ally fulfilling the goals of both sides. The previous conclusions came up with several important recommendations including:

- The Justice and Development Party should extract lessons from the American relations with other countries, so it become actuated not to go far in relying on the United States, remembering that not long ago the United States did not stand to the side of the Shah Regime in Iran and dropped him, and that it has also supported Saddam Hussein's regime in Iraq during its years of war with Iran then it worked on the collapse of his regime in 2003.
- The Justice and Development Party should benefit from Turkey's strategic location and not accept any help for accomplishing the Turkish goals unless they are being accomplished all in full, since that the US will be the main loser in case not helping in achieving the goals. In addition, the Justice and Development Party government should prompt the US to gain positive attitudes towards the Islamic issues, specially the issue of Palestine.

الفصل الأول

المقدمة العامة

مقدمة الدراسة:

عند النظر إلى الساحة العالمية نرى من الأحداث العظام المتسارعة إلى مبتغاها وغايتها، وعلاقات دولية مختلفة منها ظاهر ومنها خفي، ومن ضمن هذه العلاقات، العلاقات الأمريكية- التركية، وتتصف هذه العلاقات بالتعاون لإدراك كل طرف إمكانية تحقيق الدوافع والمصالح المتبادلة وتطويرها عبر الزمن المتلاحق، ولقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن مفتاحها للولوج إلى الشرق الوسط لا يتم إلا من خلال تركيا، وبالرغم من بعض التوترات التي تعترى العلاقات بين البلدين أحياناً، ويعتبر تجاوز ذلك هو من ضمن العلاقات التي تصب في قانون تبادل المصالح، وهذا ما يفسر أن العلاقات بين البلدين تقوم بلا شك على أساس المصالح المتبادلة، فلماذا وبالرغم من الأزمات المستمرة إلا أن البيت الأبيض يسعى لأن يكون دائم التواصل مع تركيا.

ولقد توسعت تركيا من خلال الاشتراك في المنظمات الاقتصادية والتحالفات العسكرية وتطوير علاقاتها بالولايات المتحدة إلى الحصول على المساعدات الاقتصادية، فضلاً عن السعي للدعم السياسي؛ وذلك لتقوية مركزها ونقلها في الساحة الدولية، بالإضافة إلى تحقيق رغبة النخب الحاكمة في تركيا، وهي أن تدمج كلياً في أوروبا من خلال دخولها الاتحاد الأوروبي، واستغلال مسألة مراعاة المصالح الأمريكية والأوروبية في منطقة دول الشرق الأوسط، وكانت هذه الرغبة الأوروبية لا تتم إلا بالدعم الأمريكي الدائم لتركيا.

ولقد شهدت العلاقات الأمريكية تطوراً في عهد حزب العدالة والتنمية، وذلك في عام (2003)، حيث بدأت هذه السياسة بالتوتر، وأخذت بوادر أزمة تظهر بعد رفض الحكومة التركية جعل أراضيها قاعدة عسكرية للحرب ضد العراق، ومنعها القوات الأمريكية من المرور عبر أراضيها لغاية احتلاله، وقد شكل هذا عنصر خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فكثيراً ما تأزمت العلاقات، ومن ذلك موقف الحكومة التركية من القضية الفلسطينية، وبالأخص الحرب على غزة (2008-م 2009) من الأسباب التي دفعت إلى تأزم العلاقات التركية مع إسرائيل حليفة الولايات المتحدة، وجعلها هشة، ونتيجة سياسة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وحيال جيرانها من الدول العربية، دفعت إلى تأزم العلاقات التركية مع إسرائيل الأمر الذي تأثرت سلباً به العلاقات التركية الأمريكية.

فالسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية لم تعد تتلاءم مع توجهات حزب العدالة والتنمية، وزاد في تأزم العلاقات أكثر هو إقدام تركيا في عام (2003م) على تفعيل علاقاتها مع إيران، التي تقف على الجانب الآخر من الولايات المتحدة، وهذا لا يروق للولايات المتحدة أبداً.

وبالرغم من مخاوف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، لكن المصالح الأمنية والاقتصادية ما بين تركيا وإيران قائمة على الشراكة، لكونهما ينتميان إلى منطقة جغرافية واحدة، بالإضافة إلى أن الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تعني البلدين وبنفس الدرجة، وكان الهدف ولا يزال يفرض على تركيا إتباع سياسة المصالح في التعامل مع إيران، و إن تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية وسياستها المتعاطفة مع القضايا العربية والإسلامية خلف عدة توترات مع الولايات المتحدة، إلا أن الأخيرة وجدت في تركيا ضرورة لخدمة مصالحها في الشرق الأوسط، ووجدت تركيا بالولايات المتحدة خير معين لتحقيق مصالحها هي الأخرى على الساحة الدولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التركية عام 2003، تمكن الحزب من قيادة دفعة السياسة التركية، ووظفت تركيا إمكانياتها السياسية والاقتصادية بشكل أكبر من أي وقت مضى من أجل لعب دور أكثر انفتاحاً على المنطقة العربية خاصة والساحة الدولية عامة، وعندها لا بد لتركيا من الاعتماد على الولايات المتحدة كدولة تقود النظام العالمي الجديد لتحقيق مصالحها في أوروبا؛ وذلك لتوفير الدعم الأمريكي للانضمام التركي للاتحاد الأوروبي، وتقوية مركز الدولة التركية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتكمن مشكلة الدراسة في مدى مقدرة حزب العدالة والتنمية التركي في تبني سياسات متوازنة ورائدة على صعيد هذه المنطقة، بحيث لا تذهب بعيداً عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدرك هي الأخرى مصالحها في المنطقة؛ لأهمية تركيا الإستراتيجية وموقعها في المنطقة التي تعد من أكثر مناطق العالم سخونة، والتي من خلال الدولة التركية يمكن للولايات المتحدة تحقيق مصالحها الريادية في المنطقة، وفي مجال العلاقات بين الدولتين (الولايات المتحدة وتركيا)، فإن مشكلة الدراسة تكمن في الوقوف على صورة العلاقات بين البلدين في ظل عهد حزب العدالة والتنمية المتبني لتوجهات دينية تحذر منها الولايات المتحدة وخصوصاً منذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001. هذا وقد استوجبت الدراسة الأسئلة التالية:

- 1- ما صورة العلاقات الأمريكية- التركية في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية التركي؟
- 2- ما الأهداف التي تتوخى الولايات المتحدة تحقيقها من خلال العلاقات مع تركيا في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية لتركيا؟
- 3- ما الأهداف التي تتوخى تركيا من تحقيقها من خلال علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل قيادة حزب العدالة لتركيا؟
- 4- ما صورة العلاقات الأمريكية- التركية في المستقبل؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على العلاقات التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الحيوية (أ-اقتصادية، ب-سياسية، ج-عسكرية).
2. إبراز المنظور الأمريكي، الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقه، من خلال علاقتها مع تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية التركي القائد.
3. إبراز المنظور التركي (الأهداف)، الذي تسعى الدولة التركية إلى تحقيقه من خلال علاقتها مع الولايات المتحدة.
4. بيان سيناريوهات العلاقات بين البلدين، الولايات المتحدة- و تركيا (صعوداً أم هبوطاً).

أهمية الدراسة:

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية لاعب قوي على الساحة الدولية، ومن جميع الجوانب، بالإضافة إلى كونها دولة تقود العالم في ظل ما أطلق عليه اسم النظام الدولي الجديد، فهي بذلك دولة يمكن الاعتماد عليها إذا ما توفرت حسن النوايا لتحقيق أهداف دولة أخرى تسير في ركابها، أضف أن الولايات المتحدة التي كثيراً ما أطلق عليها شرطي العالم، بحاجة إلى دولة توازرها في مسعاها السياسي القيادي هذا؛ لذا أصبحت هناك حاجات مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، ومن هذه الدول تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية الذي تصدر القيادة التركية بعد فوزه في الانتخابات عام (2003م) من هنا يمكن إبراز أهمية الدراسة فيما يلي:

1. اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة وخاصة منطقة الشرق الأوسط بما فيها المنطقة العربية، لما تتمتع به من مخزون للطاقة، و لقربها من خطوط المواصلات التي تربط الشرق بالغرب، ومن جهة

أخرى فالسيطرة على المنطقة ضرورة للولايات المتحدة لمواجهة القوى الكبرى الصاعدة كاليابان والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

2. حساسية الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، والتي تعد فترة تحول كبيرة، وخصوصاً أن الولايات المتحدة أخذت تفسر الأحداث في منطقة الشرق الأوسط من منظور أيديولوجي قوامه الإرهاب، وتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تتبنى توجهات أيديولوجية دينية كثيراً ما فسرت الولايات المتحدة هذه التوجهات بالذات على أنها دافعة للإرهاب.

3. التوجهات الدينية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية التركي، جعلت منه حزباً تتوجس منه الولايات المتحدة وغيرها من بعض الدول الحليفة؛ لأنها تعتبر ذلك إنقلاباً في السياسة التركية غير معهود في دولة تبنت منذ عشرينيات القرن الماضي السياسة العلمانية في السياسة والحكم.

4. التوجهات الأمريكية لبناء ما يسمى الإمبراطورية الأمريكية العلمانية، الذي بدا كحلم يراود القادة الأمريكيين منذ تولي الجيل الثاني من المحافظين الجدد دفة السياسة الأمريكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى حذر تركي في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية في الوقوع في الشراك الأمريكي؛ لذا فكلا الدولتين الولايات المتحدة وتركيا، تنظران إلى العلاقات فيما بينهما بحذر شديد جداً، فالعلاقات والحالة ستكون كمن يمشي على حد السيف يحذر من الوقوع، من هنا وللأسباب السابقة نبعت أهمية الدراسة.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية قوامها أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية- التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية يشوبها الحذر الشديد من جراء تبني الولايات المتحدة سياسة بناء الدولة الإمبراطورية، وتبني حزب العدالة والتنمية التوجهات الدينية، بالإضافة إلى أنه كلما توافقت السياسة التركية مع المصالح

الأمريكية، كانت الاستجابات الأمريكية للمطالب والمصالح التركية إيجابية، وكلما اختلفت كانت تلك الاستجابات محدودة، وكذلك تركيا إزاء المصالح الأمريكية.

حدود الدراسة:

❖ **الحدود الزمنية:** تتحدد هذه الدراسة للفترة ما بين الأعوام (2003م-2011م) ولأسباب التالية:

1. تعد الفترة ابتداء من عام (2003م)، فترة تحول كبير في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق، وسقوط نظام صدام حسين- وبعد حرب أفغانستان على خلفية أحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001م)، الذي يعد كحلقة أولى من مسلسل تغيير الأنظمة الدكتاتورية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الكبير مع تثبيت دولة إسرائيل.
2. يعد عام (2003م)، عام انقلاب في السياسة التركية حيث استدارت هذه السياسة رأساً على عقب، وبدلت جوهرياً النظام القائم على العلمانية، إلى توجهات دينية في ظل حزب العدالة والتنمية، وهذا ما يقلق الولايات المتحدة ودول أخرى، حيث اعتبرت الظاهرة الإرهابية منبعثة من توجهات دينية وبالأخص إسلامية.
3. خلال هذه الفترة وبالتحديد عام (2006م)، حدثت حرب تموز من نفس السنة بين حزب الله وإسرائيل، والتي تعد بمثابة جس نبض للعلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، على أساس أن كل واحدة منها قامت بهذه الحرب ولكن بالنيابة، فالولايات المتحدة في صف إسرائيل، وأما تركيا فكانت تتعاطف مع حزب الله، وعام (2006م)، كانت حرب إسرائيل على غزة، ووقوف تركيا إلى جانب غزة، والذي

اعتبرته الولايات المتحدة تطوراً في السياسة التركية تجاه دولة حليفة لها في المنطقة، وكانت تركيا من المنظور الأمريكي تعد حليفة لإسرائيل أيضاً.

4. على الرغم من أن الفترة الزمنية بالدراسة وهي التي تمتد بين (2003-2011م)، فإن ذلك لا يمنع من الرجوع إلى سنوات سابقة على اعتبار أن العلاقات القائمة بين الدول لها جذور تاريخية لا يمكن إغفالها. ❖ **الحدود المكانية:** يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة بالأساس ليشمل كلاً من دولة الولايات المتحدة الأمريكية - وتركيا، على اعتبار أنهما طرفا الدراسة الحالية، ولكن هذا لا يمنع من التوسع في مجال الدراسة لتشمل دولاً أخرى ذات علاقة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا على سبيل المثال.

مصطلحات الدراسة:

هناك مصطلحان في هذه الدراسة لا بد من الوقوف على تعريف كل منهما وهما العلاقات الدولية والحزب.

العلاقات الدولية: هناك عدة تعريفات تناولت العلاقات الدولية، ومن هذه التعاريف ما ذهب إليه، بنتهام (J.Bentham)، حين قال في العلاقات الدولية: (هي كل ما كان بين الدول من أنشطة في البيئة الدولية)، (كولار، 1980:7-8)، وعرفها دويتش بأنها: (أعمال البشر من الرسميين في دولة ما الموجه تجاه الدول الأخرى، والتي تأخذ في العادة الطابع الرسمي (دويتش/1980/5)).

و يعرف (جون بورتون) العلاقات الدولية بأنها علم يهتم بالملاحظة و التحليل و التنظير من أجل التفسير و التنبؤ.

و يعرفها (تشارلز مايلاند) بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات.

أما (فيريدريك هارتمان) فيرى أن مصطلح العلاقات الدولية يشمل كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب و السلع و الأفكار عبر الحدود الوطنية.

و يرى (دانييل كولارد) بأنها العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية و الحربية بين الدول و دور المنظمات الدولية و تأثير القوى الوطنية و مجموع المبادلات و النشاطات التي تعبر الحدود الوطنية. (بوزيدي، 2007)

و يعرفها سعد حقي بأنها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية و غير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي (حقي سعد، د.ت)، وهذا التعريف في نظر الباحثة أكثر شمولية و يتضمن معظم المفاهيم الواردة في التعريفات السابقة.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعرف العلاقات الدولية بأنها (كل الأنشطة التي تقوم بها أي دولة من الدول تجاه الدول الأخرى على الساحة الدولية).

الحزب: لقد تناول العديد الحزب بالتعريف، وتتنوع هذه التعاريف، واختلفت وربما كان ذلك بسبب الزاوية التي نظر من خلالها المعرف للحزب وفي هذا نجد بيرديو (Burdeau).

يعرف الحزب بأنه: تنظيم يضم مجموعة من الأفراد متوافقين بنفس الرؤية السياسية، تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، ثم تولي الحكم، أو على الأقل، التأثير على قرارات السلطة الحاكمة (كامل، د.ت: 82)، و عرف الحزب (آر أرون) (A.Aron) بأنه: (التنظيم الدائم الذي يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها) (كامل، د.ت: 78)، ويمكن تعريف الحزب بأنه: (جماعة منظمة من الناس لها توجهات معينة، هدفها إحداث تغييرات سياسية للوصول إلى سدة الحكم وتسيير دفة السياسة في الدولة أو على الأقل المشاركة في الحكم).

الإطار النظري:

العلاقات الدولية:

مراحل تطور العلاقات السياسية الدولية:

1. مرحلة 1648 (معاهدة وستفاليا- 1815 (مؤتمر فينا) وكانت فيها العلاقات الدولية محصورة في تلك العلاقات التي بين الدول القومية ذات السيادة.
2. مرحلة 1815 (مؤتمر فينا - 1914) اندلاع الحرب العالمية الأولى: حدث تطور نوعي في العلاقات الدولية , من حيث إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقه مهمة الأمن و الاستقرار في أوروبا.
3. مرحلة 1919 (انتهاء الحرب العالمية الأولى(1939)- بداية الحرب العالمية الثانية): حيث برز نظام الأمن الجماعي, و إنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي 28 يونيو 1919.
4. مرحلة 1945 إنتهاء الحرب العالمية الثانية و تأسيس الأمم المتحدة حتى انهيار المنظومة الشيوعية و نهاية حرب الخليج و انهيار حائط برلين و الذي كان يسودها القطبية الثنائية.
5. 1992-2001 حيث اختفى أحد القطبين و ظهور النظام الأحادي القطبية باستفراد أمريكا كقوة عظمى على هرم السلطة العالمية.
6. من الحادي عشر من سبتمبر 2001 حتى اليوم حيث تميزت هذه الفترة بقيام حرب شاملة تقودها القوة العظمى (أمريكا) ضد ما سمي بالإرهاب الدولي, واستفرادها بالنظام العالمي

الجديد. (<http://historical.yahoo.com>)

و إن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والعدوانية بين الدول على السواء، وكذلك دور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية، فالدراسة العلمية للعلاقات الدولية تقتصر على امتحان الظواهر العالمية بشكل إيجابي وعام، وإيضاح العلاقات السببية، والعوامل التي تحدد تطورها، ومحاولة تكوين نظرية ملموسة حولها، أي بعبارة أخرى، إن المقصود هو إقامة قواعد وضوابط بالمعنى الذي أعطاه مونتسكيو أي (علاقات ضرورية نابعة من طبيعة الأشياء) (كولار، 1980، 8-9)، واستناد إلى ما سبق فإن العلاقات الدولية متشابكة في الساحة الدولية، وتأخذ علاقة كل دولة مع نظيراتها، والطابع المصلحي الذي يتوافق مع طبيعة مصالحها، ولا شك أن الأوضاع السياسية في العالم غير مستقرة، فالدول على هذا الحال تتبع سياسات وفق الأحوال والظروف السائدة، وإذا ما تناولنا العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وتركيا، فإن تاريخ العلاقات بين البلدين انطلقاً من أن دراسة الماضي تساعد في فهم الحاضر، فضلاً عن استشراف المستقبل لتكوين صورة لما يمكن أن تؤول إليه ظاهر العلاقة بين البلدين الولايات المتحدة وتركيا، وهذا يتطلب إدراكاً مسبقاً لطبيعة هذه العلاقة لفهم طبيعة الترابط بين الولايات المتحدة وتركيا التي تشكلت بموجب ملامح السياسات الخارجية لهاتين الدولتين.

فالعلاقات القائمة بين البلدين تعمقت أكثر بعد أن وجدت الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط بات منطقة حيوية للمصالح الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة علاقات مع دولة ذات موقع إستراتيجي في المنطقة تساعدها في تحقيق مصالحها وبخاصة مع تركيا.

وبالمقابل وجدت تركيا في الولايات المتحدة خير معين ومساعد، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وفي مقدمتها الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية، ولا يكون ذلك إلا إذا تم قبولها في النادي الأوروبي والموسوم بالاتحاد الأوروبي وأما ما يتعلق بالعلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة وتركيا فيتصور الكثير من

المختصين في العلاقات الدولية أن أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أخذت طريقها منذ زمن بعيد وفق دوافع و عوامل مؤثرة على ذلك.(النعيبي،1989، ص 122-123)

الدوافع و العوامل المؤثرة على العلاقات التركية الأمريكية:

و يمكن تقسيم الدوافع و العوامل المؤثرة على العلاقات الأمريكية التركية إلى:

1. دوافع جغرافية: تشكل تركيا نقطة تقاطع القارات: آسيا، أوروبا و أفريقيا مما جعلها جسراً عابراً للقارات، و معبراً استراتيجياً ذا اتجاهات متعددة. جعلها موقعها إلى أن تكون قريبة من مناطق المصالح الحيوية مستفيدة من البحار و المضائق المطلة عليها.

وساعدت عضوية تركيا في العديد من المنظمات الدولية على تفعيل دور تركيا في ملء الفراغ في المنظومة الإقليمية، و لعب دور هام في المحادثات (غير المباشرة) السورية - الإسرائيلية.(محمد، 2004،ص43)

2. دوافع تجارية و اقتصادية: جعل موقع تركيا منها كتلة اقتصادية متكاملة وجسراً ذا أهمية للنظام الاقتصادي العالمي، حيث تعد بوابة صادرات النفط و الغاز الطبيعي وجسراً للطاقة من منطقة القوقاز و الطرق إلى أوروبا، و ساعدها على ذلك اعتدال مناخها.

و عند الإعلان عن قيام الدولة التركية عام 1923، كانت تركيا تعاني من تخلف اقتصادي و أعباء مالية و عسكرية و ما فرض عليها من امتيازات و ديون و تعويضات نجم عنه استثمار المزيد من رؤوس المال الأمريكي في تركيا و التوسع في المشروعات الصناعية مما جعل تركيا تعتمد على المساعدات العسكرية في التجهيز و التمويل و الصيانة و التدريب و التصنيع العسكري فيما بعد، حيث بلغ إجمالي الديون عام 1997(91,152 مليار دولار)، و في عام 1998(226 مليار دولار).(محمد، 2004، ص 30-31)

3. دوافع دينية و تبشيرية: لقد كان العامل التبشيري أحد العوامل الرئيسية في دفع أمريكا إلى تقوية علاقاتها مع تركيا فعمدت إلى إنشاء مدارس تبشيرية، و تطور عمل المنظمات التبشيرية و استمرت في عملها بعد عام 1923، فضلا عن إنشاء أكاديميات منها الأكاديمية الحربية الأمريكية التي ساعدت في

بناء و إصلاح المؤسسة الفكرية التركية، و مدارس مثل مدرسة طرطوس للصبيان، و مدرستي أزمير و أسكودار. (الغريبي، 2010، ص 69-70)

كما رأت أمريكا أهمية وجود دولة علمانية بعيداً عن التطرف الديني، و في ذلك يقول المفكر الإسلامي مصطفى أوزيل: إن من أهداف التبشير ليس تصيرنا بل قطعنا عن الإسلام، و جعل إسلامنا بلا معنى و ضرب قوة الممانعة و المقاومة عندنا، فمن لا يستطيع أن يحيي إيمانه، لا يستطيع أن يحيي وطنه. (نور الدين محمد، 2008، ص 162)

4. دوافع خاصة بالتنافس الدولي: تحاول تركيا كسب الدعم الأمريكي من أجل مواجهة التنافس الروسي و الإيراني نحو الجمهوريات الحديثة في آسيا و قد عبر السفير الأمريكي في أنقرة في 10 أبريل 1992 عن ذلك بقوله: إن الاهتمام بالجمهوريات في آسيا هو في مصلحة تركيا.. وحلف تركيا في هذه المسألة توجد الولايات المتحدة. (الغريبي، 2010، ص 164)

5. دوافع أمنية و استراتيجية: سعت تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها في المجالات الأمنية و العسكرية، و بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 أدرك صانعو القرار في تركيا أن تركيا تراجعت إلى حد كبير، لذلك حاولو إعادة هذه الأهمية عقب مشاركتهم في حرب الخليج الثانية، و قد استطاعت تركيا تحقيق تعاون عسكري مستمر و مساعدات عسكرية مما أدى إلى رفع الكفاءة العالية والمنظومات الحديثة المتطورة لتحديث الجيش التركي. (جيلان، 2001، ص 205)

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات بين الدولتين - الولايات المتحدة و تركيا - منها ما هو

قديم ومنها ما هو حديث، توزعت في بطون الكتب والإصدارات، نشير إلى أهمها وهي:

دراسة دلي (1999)، والموسومة ب: " تركيا وقضايا السياسة الخارجية"

وهدفت الدراسة البحث في اتجاهات السياسة التركية، وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا، وكذلك الجغرافية السياسية، والتي هي جغرافيا موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس والبلقان، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي في دراسته، وتوصل في نهاية الأمر إلى عدة استنتاجات أهمها: أن تركيا كدولة مسلمة من جهة وموزعة بين إقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وكذلك القفقاس والبلقان، تستطيع أن تلعب دورا بارزاً على الساحة الدولية، يصب في واحدة من إيجابياته في السلة الأمريكية إذا ما تعاملت الولايات المتحدة مع تركيا معاملة النذ للنذ، وبالتالي تلجأ الولايات المتحدة إلى التغريب وفي كل حال من تركيا. كما يصب بصورة مباشرة في الصالح التركي إذا ما أحسنت القيادة السياسة التركية استغلال توجهاتها الإسلامية وموقعها الجغرافي، هذا وقد توصل الباحث أيضا إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة الانفتاح التركي السياسي على جميع دول الجوار، ودول الإقليم، لأنها بذلك تلعب دوراً مميزاً من ناحية السياسة الخارجية على الصعيد الدولي والإقليمي معاً.

دراسة علي، (2003)، والموسومة ب: "الثورة الصامتة في تركيا"

وقد استهدفت الدراسة بيان الآثار المترتبة على تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا وخاصة على صعيد العلاقات الدولية، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي الوصفي لتحقيق أغراض دراسته، وتوصل إلى عدة استنتاجات أهمها: أن حزب العدالة والتنمية التركي استطاع إحداث تغييرات سياسية داخلية، وفي جميع الجوانب مما جعلها تنعكس سلباً أو إيجاباً على صعيد العلاقات التركية مع دول البيئة السياسية الدولية، وأما أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث هي: ضرورة إتباع قادة الحزب سياسة قائمة على المرونة للتعامل مع الداخل والخارج على حد سواء، وممارسة سياسة الخطوة خطوة وبصورة الحزب الجديدة، بحيث لا تثير أي مواقف من خلالها تأزم العلاقات الدولية.

دراسة حسنين (2004)، والموسومة بـ: " الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي "

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية حزب العدالة والتنمية من الناحية العملية، وتسلط الضوء بشكل كبير على المشهد السياسي التركي وإبراز معضلاته، وإظهار العلاقة بين العسكر والإسلاميين من جهة والمجتمع التركي وأطيافه العرقية والدينية من جهة أخرى، والتي في مجملها تؤثر في العلاقات التركية مع الدول الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، أما أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة هي: أن ما قام به الحزب ما هو إلا شيء جديد لم تعرفه الحياة السياسية التركية منذ عدة عقود مضت، بلغت قرابة قرن من الزمان، وأن السياسة التي يتبعها الحزب تعتبر سياسة ناجحة في دنيا الأحزاب السياسية التي تنتظر لتولي السلطة، وهذا ينعكس على مقدرة تركيا في بناء علاقات دولية قائمة على الثبات، وأما أهم التوصيات فكانت ضرورة تعميم الحزب للمكتسبات الإيجابية التي أوجدها الحزب على الساحة التركية، لتطال الجميع، وهذا من شأنه وقوف الجميع وراء الحزب في مسيرته السياسية، ويؤدي إلى استقرار الوضع الداخلي التركي والذي بدوره ينعكس إيجابياً في مسيرة الدولة على الساحة الدولية مما يمكنها من بناء علاقات مع كل الدول اللاعبة على الساحة.

دراسة النعيمي (2007)، والموسومة بـ: " تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام "

هدفت الدراسة إلى استعراض مسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1963-2006)، ورصد المواقف المتبادلة بين الطرفين، فضلاً عن محاولة استشراف الآفاق والتوقعات المحتملة لتأثير انضمام تركيا في الاتحاد الأوروبي، حيث يبدو أن العلاقات بين تركيا وأوروبا تقترب من منعطف جديد، وأن طريقة التعامل عندها ستترك تأثيراً عميقاً في تعامل تركيا مع العالم الخارجي، وخصوصاً الدول المجاورة لها، وقد تعرض الباحث لموقف الولايات المتحدة من هذا الانضمام، والتي بدورها دفعت نحو هذا الاتجاه، لأنه يحقق أغراضاً ومصالح سياسية للولايات المتحدة بصورة خاصة، والدول الأوروبية بصورة عامة، كونها تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي متعدد الأغراض، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي

والتحليلي لتحقيق أهداف الدراسة وتوصل إلى عدة استنتاجات أهمها: أن المواقف الأمريكية لم تقتر في توجه انضمام تركيا رغم وجود عقبات أحيانا تعترض العلاقات الأمريكية- التركية، لكون المصالح تفرض على الولايات المتحدة القفز فوق كل العقبات، أضف إلى ذلك إن تركيا بدورها لديها من المرونة مما يجعلها تقترب من المواقف الأمريكية، لأنها تحقق من وراء ذلك مصالحها، كما وتوصل الباحث إلى توصيات أهمها: أن تستثمر تركيا موقعها الاستراتيجي وموقعها بالنسبة للمنطقة العربية التي كانت بالأمس أحد ولايات الإمبراطورية العثمانية لجماعة الدول الأوروبية وفي سبيل تحقيق أهدافها الأخرى من جهة أخرى.

دراسة غانم (2007)، والموسومة بـ: " الرؤية العربية لتركيا الجديدة"

هدفت الدراسة إلى إبراز صورة تركيا التي بدأت تتحسن في الإدراك العربي منذ تولى حزب العدالة والتنمية دفة السياسة في تركيا، حيث سهلت التوجهات الدينية للحزب تحسين ذلك الإدراك، أضف إلى ما قام به قادة الحزب من خطوات سياسية اقتربت بها إلى التوجهات السياسية العربية وخاصة في مناصرة القضية الفلسطينية، ومراعاة القضايا العربية الأخرى على الصعيد السياسي، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق أهداف دراسته وتوصل إلى عدة استنتاجات أهمها: ضرورة القيام بالتغيير السياسي القائم على الدين بحيث لا يتم استبعاد العلمانية دفعة واحدة، ولا إثارة الدول الأخرى من الخطوات التركية في هذا التوجه للتغيير، والعمل على تكوين أرضية في نفسية المواطن التركي لتقبل الإسلام من جديد بعد أن محت معظم آثاره التوجهات العلمانية التي فرضت عليه منذ تبنيها كتوجه أيديولوجي للدولة، هذا وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات، أهمها: العمل بصورة تدريجية لسحب البساط من تحت العلمانية، واستبدال ذلك بالإسلام من جديد على الساحة التركية، وطمأنة الدول الأخرى على أن الإسلام ليس ذلك الإسلام الذي في ذهن الغرب و أنه يحمل توجهات إرهابية، وذلك حتى تمضي المسيرة التركية في عملياتها الإصلاحية.

دراسة الغريري (2010)، والموسومة بـ : " الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التأثير الأمريكي في تطويع سياسات دول الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا في الاتحاد، في ظل العلاقات غير المتوازنة بين أطرافها الثلاثة: تركيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبيان ما هو الدور الأمريكي وتأثيره في إحداث تقارب بين دول الاتحاد من تركيا، صاحبة التوجهات الجديدة التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، وإبراز دوافع التوجه التركي حيال الاتحاد الأوروبي، وما الأثر الذي أحدثه صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وما هو مستقبل السعي التركي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ظل الدعم الأمريكي لها.

لقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصل في نهاية البحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن تركيا ذات أهمية ومن جميع النواحي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الولايات المتحدة بدورها تلعب الدور نفسه الذي له الأهمية بالنسبة لتركيا، كما أن تركيا بموقعها الواقع بين قارتي آسيا وأوروبا تستطيع أن تلعب دورين في آن واحد، وهذا ما تفضله الولايات المتحدة، لكونها هي الأخرى تحتاج لمثل هذه الأدوار في تكاملها مع دول القارتين، هذا وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: إذا ما أرادت كلا الدولتين الحفاظ على علاقات متوازنة بينهما، فما على كل منهما إلا مراعاة مصالح الدولة الأخرى، ولا تشتت تطرفاً في تحقيق مصالحها على حساب الدولة الأخرى.

خلاصة الدراسات السابقة:

يمكن تلخيص الدراسات السابقة بالآتي:

1. وظفت الدراسات السابقة المنهج التاريخي الوصفي.

2. تنوعت مجالات الدراسات، و منها: تركيا و القضايا السياسية الخارجية، الثورة الصامتة في تركيا، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، تركيا و الاتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي.
3. أظهرت الدراسات توصيات منها: ضرورة احترام تركيا و أمريكا لمصالح كل منهما للأخر، و أهمية الانفتاح التركي على دول الجوار، و ضرورة اتباع قادة حزب العدالة و التنمية سياسة مرنة للتعامل مع الداخل و الخارج، و استثمار موقعها و علاقاتها بأوروبا و أمريكا على إبراز صورة الإسلام الحقيقية.

ما يستفاد من الدراسات السابقة:

1. الاستفادة من المنهج المتبع و بخاصة التاريخي و الوصفي.
2. الاستفادة من الاطار النظري.
3. توظيف ما توصلت إليه الدراسات في مناقشة و تفسير النتائج.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة كون هذه الدراسة تعالج العلاقات الأمريكية- التركية السياسية و الاقتصادية و العسكرية بصورة مباشرة خلال الفترة المشار إليها في المحددات مع تحليل ما أحدثته أيديولوجية حزب العدالة و التنمية من تغيير على الساحة التركية، وانعكاسات ذلك على العلاقات الأمريكية- التركية كون الولايات المتحدة تخشى من أسلمة القيادات و الشعوب على اعتبار التوجهات الإسلامية في نظر القيادة الأمريكية مبعثاً للإرهاب الذي هي في حالة حرب معه؛ مما جعل هذه الدراسة أكثر شمولاً و تكاملاً؛ مما يسهل على وضع تصور على مستقبل العلاقات التركية الأمريكية بما يراعي أهداف كل منهما.

كما تتميز هذه الدراسة بتوظيف المنهج التاريخي و الوصفي إضافة إلى منهج تحليل النظم للوقوف على مدى صدق الفرضية و تأثير العلاقات التركبية الأمريكية على الساحة الدولية و الرؤية المستقبلية لهذه العلاقة.

منهجية الدراسة:

انطلقت منهجية هذه الدراسة من الاعتماد على:

1. المنهج التاريخي:

تم استخدامه في مواضع محددة، انطلاقاً من أن الظاهرة السياسية لا يمكن فهمها دون الإطار التاريخي لها، وهذا المنهج له من الضرورة لأن الظاهرة السياسية لها امتدادات في ما مضى من الزمان حتى يتسنى لنا فهمها لا بد للعودة للتاريخ.

2. المنهج الوصفي:

حيث تم من خلاله وصف مشكلة الدراسة لأغراض تحليلها حيث يعتبر هذا المنهج من المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية، فهو يقوم على مبدأ الارتباط والتكامل بين جملة العوامل المؤثرة في المناخ الدولي، وفي دوافع الدول، واتجاهات صانعو القرار فيها.

3. منهج تحليل النظم:

لقد أكد (ايستون) أن فكرة النظم كإطار وتحليل ما تضمنته من علاقات و مفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، و من ثم فهي تمثل بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية، و إن هذا الاطار التحليلي للنظام السياسي لا يعدو أن يكون نظرة تكاملية ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة، تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، و تقوم عملية التغذية الراجعة (الاسترجاعية) بالربط بين نقطتي البداية و النهاية، و من المفاهيم الأساسية لتحليل النظم هي:

أ- النظام System: وهو يمثل وحدة التحليل الرئيسة، وهو مجموعة من العناصر المتفاعلة و المترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منظم، مما يعني أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر.

ب- البيئة Environment: و تعني كل ما هو خارج حدود النظام السياسي، ولا يدخل في مكوناته.

ج- الحدود Boundaries: و تعني بأن هناك حدوداً للنظام السياسي يمكن تمييزها عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها مع عدم إلغاء نقاط التأثير بين النظام السياسي و بيئته الاجتماعية و الاقتصادية و الجغرافية إلخ، التي تتم عبر الحدود.

د- المدخلات Inputs: وتشمل حسب رأي (ايستون) المطلب و التأييد و أضاف إليها (وليم ميتشل) عنصر الموارد، و قد ميز (الموند و باول) أربعة أنواع من المدخلات.

هـ- المخرجات Outputs: و هي مجموعة من القرارات و الأفعال و التصرفات التي يقوم بها النظام و تكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، و ذكر (الموند و باول) بعض وظائف المخرجات و هي صنع القرار و تنفيذ القواعد و التقاضي حول القواعد.

و- التحويل Conversion: مجموعة من الأنشطة و التفاعلات التي يقوم بها النظام و يحول عن طريقها مدخلاته (مطالب، تأييد، موارد) إلى مخرجات.

ز- التغذية الراجعة Feedback: هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد بشكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله, مما يعني الطابع الديناميكي المستمر للنظام. (عوض:1992,ص 20)

الفصل الثاني

تاريخ تطور العلاقات الأمريكية - التركية حتى عام 2003

من المفيد جداً أن نتناول العلاقات الأمريكية - التركية انطلاقاً من دراسة الماضي؛ لأن ذلك وبلا شك يُعين على فهم الحاضر، وفاعلية العلاقات الأمريكية - التركية، فضلاً أنه يفيد على استشراف المستقبل؛ لتكوين صورة لما يُمكن أن تؤول إليه ظاهرة موضوع الدراسة الموسوم (العلاقات الأمريكية - التركية). لذلك يقتضي الأمر أن تأتي أهمية الإدراك لطبيعة العلاقات التي تربط البلدين على النحو الذي يحقق مصالحها .

وانطلاقاً مما سبق، سيتم تناول العلاقات الأمريكية - التركية وفق الامتداد الزمني، في بحثين أساسيين، هما:

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية - التركية (1824-1980)

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية - التركية (1980-2003)

المبحث الأول

العلاقات الأمريكية - التركية (1824-1980)

لقد بدأت العلاقات بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية تسير ببطء شديد في بداية امتداد جسور هذه العلاقات، ولكن حالة البطء لم تدم طويلاً، حيث هبت عدة عوامل ومؤثرات سياسية دعت الولايات المتحدة للاقتراب أكثر من تركيا، ورأت تركيا بدورها عدم ممانعة من اقترابها هي الأخرى أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن كلا البلدين وجدا أن مصالحهما المشتركة تقتضي ذلك، ومن المعروف أن ما يغلب على علاقات البلدين الولايات المتحدة وتركيا طابع عدم التوازن، خاصة إذا ما نظرنا إلى مكونات هذه العلاقات السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من هذا، فإنه لم يكن ذلك عائقاً في سبيل إقامة علاقات سياسية بين البلدين جرياً وراء تحقيق مصالحهما.

وفي هذا التوجه، و سيتم تناول هذا المبحث في فرعين رئيسيين هما:

الفرع الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية - التركية (1824-1923)

الفرع الثاني: العلاقات الأمريكية - التركية (1923-1980)

الفرع الأول

الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية (1824-1923)

وفي هذا الفرع، سيتم تناول جذور هذه العلاقات، وذلك في الفقرتين التاليتين:

أولاً: العلاقات الأمريكية - التركية (1824-1914)

ثانياً: العلاقات الأمريكية - التركية (1915-1923)

أولاً: العلاقات الأمريكية - التركية (1824-1914):

إن الظروف التي تحيط بأي بلد لا تقف على حال ، بل هي في تغير مستمر، فالظروف التي كانت تُعاني منها الولايات المتحدة تغيرت بفعل عامل الزمن، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتبنى توجهات جديدة في العلاقات مع الإمبراطورية العثمانية قائمة على دبلوماسية جديدة قوامها تسهيل مهمة انتشار البضائع الأمريكية في الأسواق العثمانية. فإنها مداخل التدخلات الغربية في الشأن العثماني، وهذه المداخل كانت في حد ذاتها علامة مميزة في تجسيد العلاقات بين الامبراطورية العثمانية وغيرها من الدول وخاصة الدولة الأمريكية والتي تمثلت بالتالي:

1- المعاهدة التجارية العثمانية - الأمريكية عام 1830م :

وتشير الدراسات إلى أن العلاقات التركية الأمريكية وجدت طريقها بعد إعلان مونرو عام 1823، و في عام 1824 كانت بداية العلاقات الأمريكية - التركية، وأصبح نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين واضحاً على الصعيد التركي (أحمد، 2004: 9)، و كانت بداية العلاقات الأمريكية - التركية اقتصادية، وبعد إعلان مونرو 1823 أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة الإمبراطورية العثمانية في الشرق، هذه المكانة تجلّت في

العقلية الأمريكية على اعتبار أن الإمبراطورية العثمانية هي المفتاح الذي تستطيع المرور من خلاله إلى الشرق، ففي عام 1829 وجّهت الولايات المتحدة الأمريكية بعثةً لها إلى عاصمة الإمبراطورية، ووقّعت اتفاقية تجارية عام 1830، وهي الأولى من نوعها مع الإمبراطورية العثمانية.

إن العلاقات الأمريكية - التركية أخذت بالتحوّل بعد الانقلاب الأتاتوركّي، حيث كانت مرحلة ما قبل الحرب الكونية الأولى ما هي إلا مرحلة تأسيس علاقات تشاركية بين الطرفين.

ففي عام 1829م وجّهت الولايات المتحدة بعثةً إلى استانبول بُغية توقيع معاهدة أمريكية - عثمانية، وكان يترأس البعثة (جيمس بيدل) قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط، أما أعضاؤها فكانوا من كبار تجار الأفبيون،(خاطر، 1978: 425). وصلت البعثة الأمريكية إلى استانبول عام 1830، حيث وقّعت بتاريخ 7 أيار من نفس العام أول معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية، ودخلت بذلك الولايات المتحدة لأول مرة نظام الامتيازات الأجنبية مع الدولة العثمانية،(Haward، 1976: 292-293).

بعد توقيع معاهدة عام 1830 تطوّرت العلاقات العثمانية - الأمريكية وازداد النشاط الأمريكي في المنطقة، ففي مُستهل خمسينيات القرن التاسع عشر، حاول الأمريكيون الحصول على ميناء (إينوس) من الدولة العثمانية، لقاء مساعدة عسكرية ومالية، إلا أن تلك الجهود لم تُثمر في هذا الميدان، وخلال هذه الفترة أبدت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بانحلال الدولة العثمانية وضعفها. (أحمد، 2000: 12)

وفي 11 آب 1874، وقّعت الحكومتان العثمانية والأمريكية معاهدة اكتساب الجنسية لتسوية الخلافات بينهما، إلا أنه لم تتم المصادقة اللازمة عليها، فبقي وضع الأمريكيين المُتجنّسين مصدر خلل كبير بين البلدين، ولكن هذه المسألة تمّ حلّها جزئياً بعد انتهاء القرن التاسع عشر وحلول القرن العشرين، على أنها كانت سبباً مستمراً في تعكير العلاقات الثنائية بين الطرفين. (أحمد، 2000: 13)

2 - بروتوكول 1874م: فوفقاً لبروتوكول عام 1874م وافق الباب العالي في الخط الهمايوني الذي أصدره عام 1856م على منح حق تملك العقارات للأجانب، والذي كان يرسي الأسس لتغلغل متزايد لأمريكا والدول الأوروبية، ويبدو أن هذا الأمر لم يخرج إلى حيّز التنفيذ الفعلي، مما دفع سفير فرنسا وروسيا إلى الاحتجاج في عام 1862 لدى مسؤولي الباب العالي، ومطالبتهم بالوفاء بما جاء في الخط الهمايوني، ولكن الاحتجاج لم يأت بنتيجة، فلم يُسمح للأجنبي بأن يمتلك عقاراً باسمه، وإذا رغب أي مواطن أمريكي في تملك عقار في الدولة العثمانية فعليه أن يشتريه باسم أحد الرعايا العثمانيين، وأن يصدر الصك باسم ذلك الشخص، وكان ذلك الشرط عائقاً كبيراً أمام الأمريكيين خاصة رجال البعثات التصيرية.

3- معاهدة التجنس 1874م: كان الاختلاف بين قوانين التجنس في الدولة العثمانية والولايات المتحدة سبباً لجعل عقد معاهدة حول التجنس بين الدولتين أمراً بالغ الأهمية، لا سيما بعد زيادة تفاقم المشكلة الأرمنية. لقد تعارضت القوانين الأمريكية مع القوانين العثمانية في حق الهجرة والتجنس، وكذلك في نظرية المواطنة، فالقانون الأمريكي كان يجعل مواطنة الطفل طبقاً لمكان ولادته، بينما كان القانون العثماني يجعل مواطنة الطفل طبقاً لمواطنة أبويه.

4- معاهدة تبادل المُدانين والمجرمين 1874م: أما المعاهدة الثانية التي وقّعت مع بروتوكول 1874 فكانت بخصوص تبادل تسليم المُدانين أو المتهمين في جرائم، والذين تمكنوا من الهرب، وذلك من أجل تطبيق العدالة ومنع الجريمة، فقد ذكر في مقدمة المعاهدة أن صاحب الجلالة السنية السلطان والولايات المتحدة الأمريكية وقد وجدوا أنه من الملائم والمفيد بهدف تحسين إدارة العدالة ومنع الجريمة في بلديهما والمناطق التي تحت حكمهما أن الأشخاص المُدانين أو المتهمين في الجرائم المذكورة بعد أن فروا من وجه العدالة فإنه يجب أن يُسلموا، ولذلك قررنا إبرام معاهدة لهذا الغرض. (الغالي، 2002: 116)

ثانياً: العلاقات الأمريكية - التركية (1915-1923):

دخلت العلاقات الأمريكية - التركية مرحلةً جديدةً منذ بداية نشوب الحرب الكونية الأولى (1914)، حيث تميّز موقف البلدين في البداية بالحياد، إلا أن الولايات المتحدة غيرت موقفها، وأعلنت الحرب على ألمانيا عام 1917، وعلى الرغم من انضمام تركيا إلى جانب ألمانيا، إلا أن الولايات المتحدة لم تُعلن الحرب على الدولة العثمانية، وكان وراء ذلك عدة أسباب، منها: الحفاظ على مصالحها في الإمبراطورية العثمانية، فضلاً على عدم رغبتها في توسيع رقعة الحرب لتعم الشرق الأوسط.

ولقد أنهت معاهدة لوزان سنة 1923 مشكلة الامتيازات الأجنبية بشكل نهائي، حيث أدركت الدول

الكبرى أنه ليس من الممكن فرضها على الدولة التركية الجديدة.

الفرع الثاني

العلاقات الأمريكية التركية (1923-1980)

أخذت العلاقات الأمريكية - التركية تطوراً جديداً مع بداية العقد الثالث من القرن الماضي، هذا التطور جاء بناءً على تغيير النظام الذي كان قائماً في تركيا، وإعلان فجر سياسي في تركيا قائم على الإرث العثماني، وأصبحت تركيا دولة جمهورية بعد أن حكمها النظام الإمبراطوري لعدة عقود خلت، الأمر الذي أدى إلى التغيير في وسائل وأساليب التعامل الأمريكية مع الدولة الجديدة، ولكنها وسائل وأساليب أكثر شراً اقتصادياً، وأكثر دهاءً سياسياً، وهذا ما يمكن توضيحه فيما يلي:

أولاً: العلاقات الأمريكية - التركية (1923-1949)

ثانياً: العلاقات الأمريكية - التركية (1949-1980)

أولاً: العلاقات الأمريكية - التركية (1923-1949):

استمرت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بتركيا بعد أن أعلن عن قيام جمهورية تركيا في 29 تشرين الأول 1923، وحاولت الولايات المتحدة أن تتعامل مع تركيا بصيغة مختلفة عن المراحل السابقة، عن طريق عقد اتفاقيات جديدة، فضلاً على نجاح (بريستول) المبعوث الأمريكي لتركيا بتحسين العلاقات التجارية، إذ حصل على معاملة مفضلة في مجال التجارة البينية. (kaufnab et al., 1999)

أما فيما يتعلق بالمنظمات التبشيرية، فقد تطورت واستمرت في عملها بحرية أكبر من السابق، فضلاً عن إنشاء أكاديميات ساعدت في بناء وإصلاح المؤسسة العسكرية التركية، ومدارس استطاعت جذب العديد من الطلاب الذين أصبح لهم فيما بعد دور كبير في الحياة السياسية في تركيا. (الغري، 2010: 69)

هذا، وقد تطوّرت العلاقات التجارية بين البلدين، وتوّج هذا التطور باتفاقية التجارة المتكافئة عام 1939 والهادفة إلى زيادة الصادرات الأمريكية لتركيا، وإنعاش اقتصاد هذه الدولة والذي يبدو عليه الركود. هذا وقد سارت العلاقات السياسية جنباً إلى جنب مع العلاقات الاقتصادية عندما قامت الولايات المتحدة عام 1943 على فك عزلة تركيا الخارجية مما سهل دخول تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1945. (كيسنجر، 1995: 40)

ولقد سعت تركيا من خلال إنجاح إستراتيجية الاحتواء إلى ضم تركيا عام 1949 إلى مشروع (دالاس)، وأصبحت تركيا بهذا الضم لاعباً أساسياً في إدراك صنّاع القرار الخارجي السياسي الأمريكي، وقد تحقّق للولايات المتحدة ما تريد كونها أصبحت المنطقة الواقعة على الجانب الغربي للخليج العربي، الزاخرة بالخيرات والموارد الاقتصادية مجالاً حيوياً لها.

و تعززت أهمية تركيا وخصوصاً بعد سعي الاتحاد السوفييتي السيطرة على مضيق البوسفور والمضائق الأخرى، فضلاً على سعيه إلى إنهاء العمل باتفاقية عام 1925 بين روسيا وتركيا الخاصة بالصدّاقة وعدم الاعتداء، وكذلك الصراع بين المعسكرين الذي نشأ نتيجة التناقض الأيديولوجي، وسوء الإدراك واختلاف المصالح بين الطرفين، وقد ولّدت هذه التناقضات حالة من الصراع الخامد بين الطرفين، سميت (الحرب الباردة)، وقد استغلت الولايات المتحدة التخوّف التركي من روسيا لتحقيق ذلك، لهذا كانت تسعى إلى أن تجعل من تركيا حصناً متقدماً لها ضد الاتحاد السوفييتي، ونقطة انطلاق للسيطرة على الشرق الأوسط. (أوسي والجهاني، 2000: 62-64)

لقد أصبحت الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تهدف إلى الهيمنة على العالم، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق (ترومان) قد أعلن رسمياً أن هدفه هو الهيمنة على العالم.

وجاء تزايد الاهتمام الأمريكي بتركيا مع تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ورغبتها في أن يكون لها دور في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية، وكان الاهتمام منصباً على تركيا بشكل خاص، في وقت مبكر.

ففي عام 1974 و بحسب مبدأ ترومان كانت أمريكا تعتبر الشرق الأوسط منطقة أولية للمنافسة السوفيتية- الأمريكية، واحتلت كل من اليونان و تركيا مكانا بارزاً في الاستراتيجية الأمريكية الناشئة (هوفيان، 1985، ص 284)، و قامت الولايات المتحدة عام 1947 بدعم تركيا عسكرياً و اقتصادياً لفترة طويلة مقابل ما اصطلح عليه بالضغوطات التي تتعرض لها تركيا من قبل الاتحاد السوفياتي.(الجميل، 1991، ص 148)

ثانياً: العلاقات الأمريكية - التركية (1950-1980):

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا مُكماً شرقياً للدفاع الغربي، الذي عبّر عنه وزير الخارجية التركي فؤاد كوبورلو في عام 1951 بقوله "نحن نعتقد أن الدفاع عن الشرق الأوسط هو ضرورة مطلقة للدفاع الاقتصادي والاستراتيجي". ولم تستمر العلاقات التركية - الأمريكية في إطار التعاون المطلق، بل شابها بعض المعوقات، وخصوصاً في مرحلة الستينات من القرن العشرين، فقد تأزمت العلاقات إلى حدٍ كبير، وبنوع خاص خلال وبعد أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، عندما طلبت الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييتي سحب صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا، فأدركت تركيا أن أهميتها بدأت تنقل، ولا سيما بعد أزمة قبرص عامي 1964 و 1974، حينما دخلت القوات التركية إلى قبرص؛ مما أدى إلى توتر وإضعاف العلاقات التركية - الأمريكية، وخصوصاً بعدما فرض الكونغرس الأمريكي حظراً على بيع الأسلحة الأمريكية لتركيا، كمحاولة لإرغام تركيا على تقديم تنازلات حول قضية قبرص، وهذا الأمر دفع الأتراك إلى غلق القواعد الأمريكية والاتجاه نحو تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي.(النعيمي،

وقد شهدت العلاقات التركية الأمريكية اضطرابًا ملحوظًا إثر نزول الجيش التركي في شمال قبرص. ففي 30 نوفمبر 1974 تحول الخطر المفروض على تصدير السلاح الأمريكي إلى تركيا إلى قانون يبدأ سريانه اعتبارًا من فبراير 1975، و كرد انتقالي ألغت الحكومة التركية معاهدة التعاون الدفاعي الأمريكية-التركية التي سبق و أن أبرمت في 3 يوليو 1969، وانخفضت المساعدات العسكرية لتركيا إلى ما قيمته 130 مليون دولار فقط. (كرامر، 2001، ص 299-300)

فعندما تدهورت الأوضاع الأمنية في تركيا بين عامي 1979 و 1980، شعرت الولايات المتحدة بقلق شديد على مصالحها الاستراتيجية، واعتبرت أن عدم إمكانية السيطرة على الأوضاع الداخلية في تركيا يُشكّل كارثة استراتيجية لها، ولحلف شمال الأطلسي؛ لهذا عملت الولايات المتحدة على إعادة تنشيط سياستها عن طريق عقد معاهدة دفاع مشترك مع تركيا خارج نطاق حلف شمال الأطلسي في 9 يناير 1980؛ لإعادة الأهمية الاستراتيجية لتركيا، وحفاظاً على مصالحها الاستراتيجية ولا سيما بعد تغيير نظام الحكم في إيران في فبراير 1979، وبعد التدخل السوفييتي في أفغانستان في نهاية عام 1979.

إن هذه العلاقات بلا شك بُنيت على أساس من المصالح المتبادلة، وإن كانت المصالح التركية هي الطرف الضعيف في العلاقات الأمريكية - التركية، بمعنى أن المصالح الأمريكية هي الأكثر استجلاءً وأكثر كماً ونوعاً في معادلة هذه العلاقات .

المبحث الثاني

العلاقات الأمريكية التركية (1980-2003)

إن المُتَّبَع للعلاقات الأمريكية - التركية يجد فترة زمنية لم تكن تركيا فيها حجر الأساس في عقلية القائمين على السياسة الخارجية الأمريكية، سواء كانوا المخططين منهم أو القائمين على تنفيذها.

وفي هذا التوجّه، سيتم تناول العلاقات الأمريكية - التركية خلال الفترة المُشار إليها في عنوان

المبحث في فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: العلاقات الأمريكية - التركية (1980-1990)

الفرع الثاني: العلاقات الأمريكية - التركية (1990-2003)

الفرع الأول

العلاقات الأمريكية - التركية (1980-1990)

وفي هذا المطلب سنعالج العلاقات الأمريكية - التركية وفق الفترة الزمنية المشار إليها ضمن الفقرتين

التاليتين:

أولاً: العلاقات الأمريكية - التركية (1980-1985)

ثانياً: العلاقات الأمريكية - التركية (1985-1990)

أولاً: العلاقات الأمريكية - التركية (1980-1985):

شهد أواخر عام 1979 قيام ثورة ذات طابع أيديولوجي في إيران، حيث أن التحوّل في العلاقات الأمريكية - الإيرانية بدأ واضحاً، واستبدلت علاقات التبعية الإيرانية في ظل نظام الشاه محمد رضا بهلوي بأخرى عدائية، بعد أن كانت حميمية، فأحاديث قائد الثورة الإيرانية الإمام الخميني، وكتابات، كانت واضحة قبل قيام الثورة بسنوات عدة، وتشير إلى ضرورة إحياء الإسلام. وكان الإمام الخميني يرى بالدول الغربية أن لديها دوافع مشبوهة ضد إيران بخاصة، والعالم الإسلامي بعامه، ونظراً لكون النفوذ الأمريكي كان أقوى، فقد ركّز الخميني على الولايات المتحدة عن طريق مهاجمة التدخل الأمريكي تكتيكياً لزعة النفوذ الأمريكي والأجنبي بوجه عام.

إن الولايات المتحدة إزاء هذه الأحداث التي جرت في إيران، تطلّعت إلى تركيا كحليف إستراتيجي وقريب من إيران، فكانت عندها العلاقات الأمريكية - التركية تمر في مرحلة مُخاض، وهذا يحدده علاقات الجوار مع إيران، وعضوية إيران وتركيا في منظومة المؤتمر الإسلامي، وبينهما مشاكل مشتركة، أهمها هو

الجوار؛ لأن الجغرافيا لا ترحل. وبهذا لم تجد الولايات المتحدة ذلك العون من تركيا، فأخذت العلاقات الأمريكية - التركية فترة من الفتور في الظاهر، ولكنه يخفي تطلّعات نحو الغرب بعد أن اتّضح الخط السياسي الأيديولوجي للثورة وذلك لعدة أسباب، منها: تخوّف تركيا من الهلال الشيعي الذي يعزلها عن محيطها العربي وعمقها السني، وتخوّفها من تعاضم القوة الإيرانية التي تمتد في هذه الحالة إلى المنطقة العربية التي تعتبرها تركيا هي الأخرى منطقة مصالح. لذا؛ فهناك تنافس خفي لا يؤسس أي علاقة سوية بين المشروع الإيراني والدور التركي الذي يُسابق لوضع موطئ قدم له في المنطقة دون الدخول في صراعات مع إيران، وهذا كله أدى إلى تعزيز العلاقات التركية بالولايات المتحدة بخاصة، والغرب بعامّة.

وفي شباط/فبراير 1981 دخلت حيز التنفيذ معاهدة الدفاع المشترك الموقعة في آذار/مارس 1980 بين الولايات المتحدة وتركيا والتي مكثت طويلاً قبل الانقلاب في كواليس البرلمان، حيث كانت تُلاقي رفضاً من عدد كبير من النواب، وهذه المعاهدة المعقودة لمدة خمس سنوات نظرت في التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك ضمن أطر حلف الناتو، ولا سيما بخصوص إمداد أمريكا لتركيا بمعدات عسكرية وتنظيم الإنتاج المشترك وتبادل الملكيات الرأسمالية، قدمت هذه المعاهدة لأمريكا الحق باستخدام منشآت الجيش التركي. (أوسي والجهمني، 2000: 27-28)

ثانياً: العلاقات الأمريكية - التركية (1985-1990)

لقد تجلّى سعي الولايات المتحدة لإدخال تركيا في مخططاتها الإستراتيجية، في مشروع حرب النجوم عند توقيع (وثيقة سرية) بتاريخ 9 تموز/ يوليو 1986 حول عدد السرايب والأنفاق المخصصة لتخزين الأسلحة النووية في تركيا، والذي وافقت عليه الحكومة التركية رسمياً بتاريخ 11 تموز/ يوليو من العام نفسه يأتي ضمن إطار تحركات حلف الناتو الجديدة في محاولة لجر تركيا إلى برنامج الدفاع الإستراتيجي. (أوسي، والجهمني، 2000: 33)

ومن العوامل التي عضدت دور تركيا الإقليمي مشاركتها الفاعلة في حرب الخليج (1990-1991م) إلى جانب قوات التحالف ضد العراق، أنها وضعت مطاراتها الجوية تحت تصرف تلك القوات لضرب العراق. وبعد انتهاء الحرب اتخذت القوات الأمريكية والبريطانية من المطارات التركية قاعدة لها لتطبيق مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، الأمر الذي أدى إلى إعادة أهمية تركيا العسكرية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والغرب. كما منح ذلك الدور الذي قامت به تركيا، بطاقة دخول لها في منطقة الشرق الأوسط، لتفعيل دورها الإقليمي. (عبد العزيز، 2000: 54)

و قال أوزال في لقائه مع الرئيس الأمريكي بوش " إن تركيا لم تعد مفتاح نجاح إجراء الحصار فقط، ولكنها أيضا لعبت دورا رائدا في تشجيع دول المنطقة على اتباع ما يلزم. (محمد، سليم، 2004، ص 50-51).

مما سبق يتبين حسن العلاقات بين الدولتين طيلة عقد الثمانينات من القرن العشرين واعتبر الخبراء العسكريون الأمريكيون تركيا بأنها الموقع المثالي لنشر نقاط إسناد للقوات الأمريكية وانتشارها السريع، كما تجسد ذلك بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي حصلت تركيا بموجبها على مساعدات اقتصادية حتى تفكك الاتحاد السوفييتي، مما فتح بدوره آفاقاً جديدة للعلاقات التركية - الأمريكية وأعطى أدواراً أخرى جديدة لتركيا في الاستراتيجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة اختلفت عن سابقتها من المراحل. الأمر الذي تضاعفت فيه المساعدات الأمريكية العسكرية لتركيا خلال الفترة (1985 - 1990) كما يوضحها جدول (1)

التالي:

جدول رقم (1): قيمة الأسلحة الأمريكية لتركيا خلال الفترة (1985 - 1990)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990
القيمة بآلاف الدولارات	417144	306113	345085	747408	963582	98103

ويُعد مشروع أنابيب السلام من أهم المشاريع الاقتصادية التي سعت تركيا لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط. ويقضي المشروع نقل المياه الفائضة عن حاجة تركيا من نهري سيحان (Seyhan) وجيحان (Ceyhan) عبر أنابيب إلى الدول العربية في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية إضافة إلى إسرائيل (Gruen، 63: 1995). وقد أسهم في اقتراح الموضوع تورجوت أوزال بالتعاون والتنسيق مع مستشاره للشؤون الخارجية جيم دونا (Duna، 119: 1988)، وذلك في بداية عام 1986م (النعيمي، 1998: 224).

ويمكن تصور مشكلة المياه في بعض دول الشرق الأوسط و مدى الحاجة للإفادة من المياه المتوافرة في

تركيا (دركوب، 2011). (جدول 2)

جدول رقم (2): إحصائية عن الموارد المائية في دول الشرق الأوسط.

الدولة	صافي الموارد المائية مليار م ³	نصيب الفرد 1960	نصيب الفرد 1990	نصيب الفرد 2025
مصر	85.20	2251	1112	645
العراق	100	14706	5285	2000
فلسطين	2.15	1024	467	311
الأردن	0.86	529	224	91
سوريا	5.50	1196	429	161
لبنان	3.94	2000	1407	809

يتضح مما تقدم أن تركيا في تعاملها مع مسألة المياه تنطلق من حسابات سياسية استراتيجية وليست فنية، وتهدف إلى دفع الدول العربية إلى استيراد المياه من تركيا؛ مما يوفر لها وسيلة للضغط على الدول العربية لمواءمة سياستها على نحو يخدم المصالح التركية، وربما التدخل في شؤونها الداخلية، وعليه فإن أحد عناصر الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط يتمثل في سياسة مائبة طموحة تضمن لها تحقيق أهدافها ومصالحها تجاه دول المنطقة، وهي تحاول توظيف هذا الدور في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة استعداداً للمشاركة في أية ترتيبات شرق أوسطية محتملة، واستجابةً للمتغيرات الدولية للحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى النظام الدولي الجديد. (محمد وسليم، 2004: 48-49)

الفرع الثاني

العلاقات الأمريكية - التركية (1991-2003)

أسهمت حرب الخليج الثانية في بروز أهمية تركيا الاستراتيجية مجدداً، تلك الأهمية التي بدت لوهلة من الزمن متجهة نحو التراجع إثر ما لاح في الأفق الدولي من تغيرات سياسة الاتحاد السوفيتي السابق، ومن تطورات في العلاقة ما بين الشرق والغرب منذ عام 1985. لقد عبّرت أزمة الخليج بوضوح عن حساسية وأهمية الوضع الجيوسياسي والاستراتيجي لتركيا والتي واصلت لعب دورها الحيوي في المنطقة (محمد وسليم، 2004: 42)، واهتمت أمريكا بتزويد تركيا بما تحتاجه من أسلحة كما يوضحه الجدول رقم (3):

جدول رقم (3): إحصائية قيمة الاسلحة الأمريكية لتركيا خلال الفترة (1991 - 1998).

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة بآلاف الدولارات	706497	741042	878292	951843	536975	546974	1270975	742204

و في 25 آذار/ مارس 1991 أكد ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي السابق بأن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة أضحت أكثر قوة وتطوراً من ذي قبل بفضل أزمة الخليج، وأن ما يربط بين البلدين قيم مشتركة. فالطائرات الأمريكية والبريطانية قد انطلقت من قاعدتي "إنجبرليك" و "باطمان" في الأراضي التركية إبان العمليات العسكرية، وكانت تقصد العراق أيضاً تحت ذريعة فرض الحظر على الطيران العراقي في مناطق الشمال.

وتزامناً مع عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتي بدأت في أعقاب أزمة الخليج عام 1991، وخوفاً من أن تبقى وحدها في العراق، اندفعت أنقرة إلى تعميق علاقاتها مع تل أبيب، وأبرمت عدة اتفاقات عسكرية، فقد رأت تركيا في الورقة الإسرائيلية أسلم طريق للوصول إلى جهاز السياسة الخارجية الأمريكية والتي باركت هذا التقارب والذي أسهم في احتواء ما يسمى (الدول المارقة: مثل العراق وإيران وربما سوريا) ودعم النظم الموالية في المنطقة. (عبد الصادق، 2003: 56-58)

و لقد أثبت التاريخ المعاصر الدور التركي في المنطقة بعد التغيرات المتسارعة في البيئة الدولية، وخاصة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية، ومنها تركيا، وإدراك الأتراك لطبيعة هذا التغير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم، ورفعت الطلب عليه مجدداً.

كما لعب المحدد التركي دوراً هاماً في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة، حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من حزب العمال الكردستاني، وتعتبره منظمة إرهابية.

وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في دعم قرار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام، كما أن تركيا قد اتخذت خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها (مثل اليونان وقبرص)، فضلاً عن تبعات القضية الأرمنية، وقد أشادت الولايات المتحدة مراراً بهذه الخطوات وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته. (Smith, 2009:)

(21)

ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، حين تم وضع برنامج للخصخصة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث

انتعشت السياحة بشكل ملحوظ، وارتفعت قيمة العملة التركية، وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية. وفي عام 2002، تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة (QIZ) بين واشنطن وأنقرة، والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين، وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا، بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار، و واردات بلغت 5.4 مليار دولار عام 2008. (العناني، 2010: 153).

و يوضح الجدول (4) التالي حجم التبادل التجاري بين أمريكا و تركيا خلال الفترة 1991- 2003 م، حيث زادت واردات أمريكا من تركيا في مجال التجارة بشكل ملحوظ 100.506 مليون دولار عام 1991 إلى 3.788.2 مليون دولار عام 2003 و كان الميزان التجاري لصالح تركيا، وهذا مؤشر على نمو العلاقات بين البلدين مع بداية استلام حزب العدالة و التنمية الحكم في تركيا: (<http://www.census.gov.e>)

جدول رقم (4): التجارة الأمريكية مع تركيا (الأرقام بملايين الولايات)

خلال الفترة (1991 - 2003).

السنة	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
الصادرات	2.900.2	3.113.2	3.094.9	3.720.1	3.217.2	3.505.4	3.539.4	2.846.6	2.768.0	2.752.4	3.428.9	2.734.8	2.467.6
الواردات	3.788.2	3.516.0	3.054.7	3.041.7	2.629.3	2.542.6	2.120.9	1.778.3	1.797.9	1.574.9	1.197.6	1.109.80	1.005.6
توازن	888.0	402.8	40.2	678.4	587.9	962.8	1.418.5	1.068.5	970.1	1.177.5	2.231.3	1.625.0	1.462.0

ويمكن القول أن متغيرين أساسيين قد لعبا دوراً فاعلاً في إعادة تشكيل العلاقة ما بين واشنطن وأنقرة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر/ أيلول، هما: استئثار أول حزب إسلامي بالسلطة في تركيا عام 2002، وقرار الولايات المتحدة بغزو العراق في مارس/ آذار 2003 والذي رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذه، مما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين.

وفي حين رأت واشنطن أن دولاً مثل إيران وسوريا وحلفاءهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحدياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ما يعني ضرورة عزل هذه الأطراف ومعاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة لها في معاداة هذه الأطراف، بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة. لذا فقد أبدت حكومة العدالة والتنمية انفتاحاً ملحوظاً على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، فضلاً عن السعي للعب دور مباشر بين دمشق وتل أبيب. (العناني، 2010: 156)

الفصل الثالث

حزب العدالة والتنمية

شهدت تركيا أربع عشرة عملية انتخابية نيابية منذ عام 1950، وهو العام الذي انتقلت فيه البلاد إلى التعددية الحزبية، وطوال هذه الانتخابات لم يتمكن من التفرد بالسلطة سوى أربعة أحزاب فقط، وقد تم ذلك ثماني مرات، ففي الفترة من 1950-1960 تولى الحزب الديمقراطي بزعامه عدنان مندرس مقاليد الحكم ثلاث مرات، وفي الفترة من 1960-1980 تمكن حزب العدالة بزعامه سليمان ديميرل من الحصول على الحكومة بمفرده مرتين، وبعد عام 1980 كان المنفرد بالسلطة هو حزب الوطن الأم بزعامه تورغوط أوزال، والباعث للانتباه أن جميع هذه الأحزاب أحزاب يمينية، واليوم يقود حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي البرلمان والحكومة التركية منفرداً. (حسنين وآخرون، 2004: 24)

إن حزب «العدالة والتنمية» بزعامه رجب أردوغان، رئيس بلدية إسطنبول، (وهو إلى جانب عبدالله غول أبرز الشباب الذين أعدمهم أربكان لخلافته)، فقد نجح إلى جانب احتفاظه بشعبية واسعة داخل التيار الإسلامي في استقطاب قطاع واسع من اليمين العلماني المحافظ، الذي تخلى عن أحزابه التقليدية، وتركها تنهار بسبب فسادها وعجزها عن تقديم حلول لمشاكل البلاد الكبرى، كما استقطب فئات أقل من ذلك من اليسار الذي تراجع بنسبة الثلث للأسباب نفسها. واستقطب كذلك حوالي ثلث الناخبين الأكراد، فضلاً عن استقطابه للقاعدة الإسلامية (حوالي 23%)، عدا نسبة ضئيلة (2%) ذهبت إلى "السعادة". وكل هذه الفئات الواسعة رأت في "العدالة والتنمية" وزعامته الشاباً منقذاً للبلاد من كارثة الفساد الاقتصادي، أو من الحرب الأهلية في كردستان، أو من التصادم مع العسكر. ومن هنا، فقد بات واضحاً النقلة النوعية في مسار الحراك السياسي في الحكومة التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا، وبذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول: الحزب والصعود السياسي، والمبحث الثاني: الحزب والتنفيذ في السياسة التركية.

الحزب والصعود السياسي

دخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها بعد الانتصار المشهود لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية المعتدلة، والذي يتزعمه رئيس بلدية إسطنبول السابق، رجب طيب أردوغان، الذي كان يعدّه الزعيم التاريخي للإسلام السياسي في تركيا، نجم الدين أربكان لخلافته قبل أن تطيحهما معاً المؤسسة العسكرية، عبر مجلس الأمن القومي خلال أقل من سنة. ولم يكن ظفر حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 عادياً أو حتى بارزاً، بل استثنائياً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إذ لم يسبق أن شهدت انتخابات تركية هذا الكم النوعي من النتائج المثيرة مثل ما أسفرت عنه انتخابات 2002. (نور الدين، 2008: 29)

و إن البحث في الأسباب التي أدت إلى صعود حزب العدالة والتنمية إلى الخريطة السياسية التركية في أقل من عام ونصف من تأسيسه يرجع إلى عاملين أساسيين مباشرين إضافة إلى عوامل عميقة المدى وراء هذا الصعود. أولهما: إن الشعب التركي لم يعد على استعداد لإعطاء النخبة العلمانية التقليدية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف والانقسام الداخلي والتوتر والتأزم الاقتصادي المستمر. وثانيهما: إن الناخب التركي أمل أن يحقق صعود الحزب إلى الحكم إعادة التوازن لأشكال الهوية والثقافة الذي نخر الجمهورية التركية، وأقام تلك الهوية العميقة بين الدولة والمجتمع.

إن العلمانية كهوية متطرفة لم تأخذ الموقف المحايد من الدين كما في السياق التاريخي الغربي، بل عادت على المستوى الاجتماعي والثقافي، ولهذا السبب فإن تيار الإسلام السياسي التركي عاد إلى الظهور من جديد وبكل قوة حتى بعد مرور خمس وسبعين سنة على فرض النظام العلماني.

ومن هنا، تم تقسيم هذا المبحث إلى فرعين هما الأول: قيام الحزب و الثاني: الحزب وسدة الحكم

الفرع الأول

قيام الحزب

أول حزب سياسي حمل إسم العدالة كان بقيادة سليمان ديميرل، وقد اكتسح الانتخابات النيابية عام 1969، وتمكن آنذاك من التفرد بالسلطة، وحصل على 46.5% من الأصوات، و256 مقعداً في البرلمان، وفي تلك الأيام بالذات شهدت الساحة السياسية التركية بروز شخصية أخرى إسمها نجم الدين أربكان، والذي أراد لأول مرة أن يخوض الانتخابات النيابية في صفوف حزب العدالة، لكن طلبه رفض من قبل الحزب، فترشح عن محافظة قونيا ودخل البرلمان عضواً مستقلاً. و في هذا السياق سيتم تناول قيام حزب العدالة والتنمية:

أولاً : نشأة وتكوين الحزب: انتقلت تركيا إلى الحياة الديمقراطية في عام 1973، وفي هذه الفترة شكل نجم الدين أربكان حزب النظام الوطني سنة 1970، لكن محكمة الدستور أصدرت حكماً بإغلاقه بدعوى توجهه الإسلامي، ومعارضته للنظام العلماني، ونيته إقامة دولة دينية، فشكّل أربكان حزباً آخر باسم حزب السلامة الوطني في 11 أكتوبر/ تشرين أول 1972، ومن جانب آخر أسس ألب أرسلان تركش زعيم الحركة القومية في تركيا حزب الحركة القومية وخاض بها انتخابات 1973، وكان صعود حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي عام 1995 في الانتخابات العامة فوزاً كبيراً مكّنه من الوصول إلى السلطة، وتولّى نجم الدين أربكان منصب رئيس الوزراء، وهو أول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ تركيا العلمانية. (حسين وآخرون، 2004: 26)

وبعد مجموعة من القرارات، تم حظر حزب الرفاه الإسلامي عام 1997 بدعوى نشاطه المناهض للعلمانية، واستقال يلماظ وسط مزاعم فساد ليخلفه بولنت أجاويد. وفي عام 1999 حقق حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه الإسلامي بقيادة رجائي قوطان 115 مقعداً في البرلمان من أصل 550، وهو ما اعتبرته النخب العلمانية تنويجاً لانتصاراتها في الحد من دور الإسلاميين في البلاد، كما أثارت قضية النائبة مروة قواقجي

وحجابه أزمة أربكت النيابة العامة، وفي عام 2001 أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا قراراً بحظر

حزب الفضيلة الإسلامي بدعوى أنه امتداد لحزب الرفاه المحظور. (حسنين وآخرون، 2004: 28)

ولم تترك المحاكم التركية مطاردة أحزاب الإسلاميين في تركيا، حيث أغلقت حزب الفضيلة الذي

شكّله حزب الرفاه الإسلامي، فتمخض عن حزبين: أحدهما حزب العدالة والتنمية، والآخر حزب السعادة.

وفي هذه الفترة تم إيداع أردوغان السجن مدة أربعة أشهر ومنع من الترشح لعضوية البرلمان في هذه

الانتخابات بسبب الحظر السياسي. (حسنين وآخرون، 2004: 29)

وأعلن في 14 أغسطس 2001 عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في حفل بسيط دعوي إليه

الصحفيون ومناصرو المجموعة الإصلاحية للفضيلة، وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74

شخصاً من خارج حزب الرفاه، وأعلن الحزب محاربة الفقر والجوع في تركيا، والتأييد على انضمام تركيا

إلى الاتحاد الأوروبي. (حسن، 2006: 195)

أما فلسفة الحزب، فقد ورد بشق الحقوق الأساسية والحريات في وثيقة إعلان المبادئ أنه يعتبر

مبادئ مصطفى كمال أتاتورك عنصر السلامة الاجتماعي، وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة،

وأنه ينظر للدين كأهم المؤسسات الإسلامية على الإطلاق، وإلى العلمانية كضرورة للديموقراطية ولضمان

حرية الاعتقاد، وقالت الوثيقة: أن العلمانية تُعد مبدءاً لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية،

ومناخاً يمكنهم من المجاهرة باعتقاداتهم، وهي تسمح كذلك بغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم. (غزالي، 2007:

28-29)

و قد ورد في مقدمة برنامج حزب العدالة و التنمية أن مشاكل تركيا ليست متسحيلة الحل، فهي تتميز

و تتمتع بالكثير حيث:

1. تركيا الغنية بالموارد الطبيعية تحت الأرض.

2. تركيا و عدد السكان الهائل من الشباب.
3. تركيا لها تراث تاريخي و ثقافي غني جدا.
4. تركيا لديها من الحكومة تقاليد راسخة و غنية.
5. لديها إمكانيات عالية من المشاريع مع قدرة عالية على المنافسة الدولية.
6. تركيا موقع جغرافي استراتيجي, والتي قد تساعدها على لعب دور مؤثر في منطقتها.
7. تركيا هي مركز جذب للسياحة مع جمالها الطبيعي و التاريخي.
8. تركيا مع ما تتمتع به من صفات التكافل الاجتماعي و المساعدة المتبادلة, و التي هي تعبير عن الطابع و الأصول الدينية و الوطنية للشعب.
9. تركيا حققت نجاحات كثيرة في العديد من المجالات على مر التاريخ. (Justice and development party, 2007

ثانياً: أهداف الحزب وفق اللوائح الداخلية: أبرزت اللوائح الداخلية أهداف الحزب بما يلي :

1. تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تُراعي مصالح الفرد والمؤسسات معاً.
2. الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
3. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تُعد بمثابة تراث للشعب التركي.
4. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقاً للطريق الذي رسمه مصطفى أتاتورك.
5. تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

6. تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب.
7. تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي
8. حشد الإمكانيات الكبيرة لتركيا لجعل التركي يعيش حياة سعيدة.
9. وضع حد للمشاكل التي يعيشها الشعب التركي لسنوات عدة.
10. تطوير وعي المواطنة والمشاركة لدى جميع الأتراك وتقوية الإلتزام إلى تركيا.
11. حزب العدالة والتنمية يوحد ولا يفرق وهو حزب لجميع الأتراك.
12. تركيا دولة ديمقراطية علمانية تضمن حرية المعتقد والمساواة وسيادة القانون (Justice and development party,2007).

ثالثاً: الأهداف وفق البرنامج: تبنى الحزب مبدأ الديمقراطية والتنمية والنهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة، وتمثلت أهدافه وفق برنامجه الانتخابي على الآتي:

1. نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولياً، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
2. استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية الطبيعية المهمة لما يجعله بلداً منتجاً باستمرار وينمو بالإنتاج.
3. استثمارات الموارد البشرية والمادية لجعل تركيا دولة نامية ومنتجة باستمرار.
4. تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.
5. اتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار، وتوفير التآزر داخل المجتمع.
6. تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب العمل.
7. اتباع سياسات معاصرة رشيدة و عملية لإفادة الأمة في المجالات الاقتصادية والسياسة الخارجية والثقافية والفنون والتعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية. (Justice and development party,2007)

و عن أهداف الحزب السياسية يقول غول: لقد أشرنا إلى أننا لسنا حزبا دينيا، و نحن نرى في الأحزاب السياسية وسيلة للتبليغ أو لنشر الفكر، و نحن نرى أن الحزب السياسي هو وسيلة للخدمة، ووسيلة لتقييم الخدمة، و أي حزب يقدم خدمة للشعب، و ينشر الخدمة للشعب، فليأخذ أصوات الشعب، هذا هو فكرنا و لسنا في حالة انتقام من أحد. (نور الدين، 2007، ص 26)

و يحرص حزب العدالة والتنمية على العائلة التركيبية لأنها اللبنة الأساسية في المجتمع من خلال الحفاظ على العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم المتمثلة في الثقافة التركيبية وعدم الابتعاد عنها وكذلك يحرص على تطوير مستقبل الشباب في أطر من الثقة والاستقرار والأمان أيضا يهتم الحزب بتعزيز مفهوم الديمقراطية والمشاركة لزيادة فعالية النظام الداخلي للحزب كفاءة النظام السياسي. وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق أهدافه وفق إستراتيجية واضحة المعالم وسهلة التنفيذ، وحددت بالتالي: (Justice and development party, 2007)

أ- جعل الأولوية للإنتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

ب- من أجل سياسة قائمة على المبادئ فإن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقا للوائح الداخلية للحزب.

ج- التزام الحزب بإعلام كافة المصروفات للجمهور وفقا لميزانية الحزب.

د- يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب.

هـ- القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة.

و- يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث و التطوير و الأفرع الإقليمية للحزب.

وقد تميز برنامج حزب العدالة و التنمية في الجانب الاقتصادي بأنه برنامج قابل للتطبيق و سيأتي أكله إذا فاز الحزب في الانتخابات, بعكس الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات و التي لم تتعد أطرا نظرية فقط. (بسلي, 2011, ص 369)

ويمكن إجمال أسباب الانتصار الكبير الذي حققه حزب العدالة في عاملين رئيسيين:

الأول: فشل الآخرين و رفض الناخبين لمعظم رموز الحركة الحركة السياسية من القادة التقليديين.

الثاني: هو اجتهاد الحزب و حسن إدارته للحملة الانتخابية, خاصة في اقناع الناخبين باختياره. و بخاصة أن ملامح الفترة ما بين تحديد موعد الانتخابات و إجرائها تمثلت بالآتي: (غزالي, 2007, ص 37-38)

1.. تعمق الأزمة السياسية بسبب عدد من الظروف حيث حاولت بعض الأحزاب مثل حزبي الوطن الأم و تركيا الجديدة تأجيل الانتخابات و نشوب أزمات ثنائية داخل الائتلاف الحاكم.

1. تحذيرات متصادة من جانب أجاويد من خطورة إجراء الانتخابات مبكرا.

2. انضمام كمال درويش وزير الاقتصاد السابق إلى حزب الشعب الجمهوري و فشل محاولة توحيد أحزاب اليسار الرئيسة و هي: حزب الشعب الجمهوري, اليسار الديمقراطي و تركيا الجديدة تحت مظلة حزب الشعب الجمهوري.

3. الصعود الكبير لشعبية حزب الشباب ذي الميول القومية بزعامة جيم أوزان.

4. فشل أجاويد في اجتذاب الناخبين المحتملة ضد العراق, مهاجما سياسة واشنطن.

5. هيمنة الأزمة الاقتصادية على الحملة الانتخابية.

6 تحذيرات قادة الجيش الضمنية من فوز حزب العدالة و التنمية في الانتخابات.

الفرع الثاني

الحزب وسدة الحكم

أن حزب العدالة والتنمية التركي كبقية الأحزاب الأخرى في العالم يعمل من أجل قيادة الدولة ، أو المشاركة في هذه القيادة وخصوصا أن للحزب تطلعات سياسية نحو القيادة في تركيا ، ومما لا شك فيه أن حزب العدالة والتنمية بدأ محاولاته وفق إستراتيجية مدروسة قائمة على أساس أنه لم يعلن عن نفسه أنه حزب إسلامي حتى لا تثير حفيظة العلمانيين ، ولم يعادي تلك المبادئ التي جاء بها مؤسس تركيا الحديثة (مصطفى كمال أتاتورك) ، لتحقيق أهداف هذا الفرع فسيتم تناول وصول الحزب إلى سدة الحكم في النقطتين التاليتين وهما :

أولاً: الأجواء السياسية التركية : قبل قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه الفائز في الانتخابات البرلمانية عام 1995 وحظر قياداته القيام بأي عمل سياسي، قام مجموعة من أعضاء الحزب بتأسيس حزب الفضيلة في 1997/12/17 وإعادة ترتيب نظامه الداخلي من خلال السماح لشخصيات من أحزاب أخرى بالانضمام إلى الحزب وإدخال المرأة بالمراكز القيادية ، بالرغم من المعارضة للجنح التقليدي للحزب، و عمل الأعضاء الجدد على الحزب بتعديلات كبيرة على برامجه وأهدافه كإعلان تأييد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتأكيد على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفكرية ، وطرح مسألة ارتداء الحجاب من منطلق كونها انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان. (حسن 2006 : 175 - 186)

ونتيجة التجديدات في حزب الفضيلة فقد ظهر القلق لدى النخبة الحاكمة في إحتمال فوز حزب الفضيلة في إنتخابات 1999 فتم تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية لإغلاق الحزب لتعارضه مع الدستور العلماني ، على غرار ما حدث مع الرفاه ، وذلك لإضعاف فرصة الإسلاميين من الوصول إلى السلطة، ولا شك انعكاس ذلك على قرارات الناخبين ورأوا أن أصواتهم ستذهب سدى، لذا؛ قرروا تأييد مرشحي أحزاب أخرى خوفا

من إغلاق الحزب مثل ما حدث للرفاه (حسن 2006 : 187-188)، و قد حقق هذا الحزب في انتخابات 1999 نسبة 15.2% ، أي ما يعني حصوله على 110 مقاعد ولا شك أن الصراع داخل الحزب بين الجناح المؤيد (لأربكان) والجناح المؤيد لأردوغان هو صراع بين فئتين إحداهما محافظة والأخرى ثورية إصلاحية (حمزة وعلی : 2002 : 52-54)، وبعد هذه الانتخابات ازدادت الانشقاقات بين المحافظين والإصلاحين، فقدم أربعة من أعضاء الحزب استقالتهم وهم: عبدالقادر اكسو، جميل اشيك، علي حوشكون، عبدالله جول) (حسن 2006 : 189)، وبدأ الإصلاحيون علانية يتحدثون عن إمكانية تأسيس حزب جديد قبل حكم المحكمة الدستورية بإغلاق حزب الفضيلة، وفعلا تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14/ آب / 2001 بقيادة طيب أردوغان (الشبكة العنكبوتية : ملفات حزب العدالة والتنمية)، و بالتالي انقسم حزب الفضيلة إلى حزبين الأول حزب السعادة بقيادة رجائي قوطان والثاني حزب العدالة و التنمية بقيادة رجب طيب أردوغان .

و كان احتفال إعلان ولادة حزب العدالة و التنمية ظهر الثلاثاء 14 أغسطس 2001 في فندق (بيلكنت في أنقرة) و قد تضمن خطاب أردوغان أن المرجعية الفكرية للحزب هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان و الحريات الأساسية. مضيفا إلى أن العلمانية هي ضمان الديمقراطية لا أساسها، و إن العلمانية هي المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي و إن العلمانية تضع حدودا للدولة لا للأفراد، و هي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، و يرى الحزب أن الحريات الفردية هي أساس التحرر الاجتماعي، و أن الدين ليس عامل تقسيم للمجتمع بل عامل توحيد. (نور الدين، 2008، ص 23)

لقد كانت الدولة التركية بعد انتخابات عام 1999 تمر بمشاكل داخلية مطبقة بالوضع الاقتصادي، فضلا عن مرض رئيس الوزراء بولنت أجاويد ، وكذلك الدعوات لتطبيق معايير الاتحاد الأوروبي، والصراع داخل الأحزاب المختلفة حول إلغاء عقوبة السماح بالتكلم باللغة الكردية هذه الأزمة عملت على حصول إستقالات داخل الحكومة، وبالتالي كان لا بد من القيام بانتخابات مبكرة تخلص البلاد من الأزمة الحكومية التي تمر

فيها، و لا شك أن المشكلة في الدولة التركية كانت في عام 2002 تتمثل في عدة جوانب هي: (محمد : 2008:

:349-350)

أ- استمرار حالة التشتت الحزبي، بل وتعمقها بانشقاقات وعبارات حزبية ضيقة.

ب- إن التيار الذي أسسه أربكان في السياسة التركية لا يزال قائما وقد يقتنص السلطة استغلالا للوضع

السياسي العام مثلما فعل من قبل.

ج- إن حزب العدالة والتنمية يبدو أكثر المرشحين بالفوز بالانتخابات.

د- إن من الصعب استدراك الأمور في ظل الأحزاب القائمة وقيادتها.

ومع تصويت البرلمان على موعد الثالث من نوفمبر 2002 لإجراء الانتخابات بدأ العمل داخل الحزب بصياغة برنامج الإنتخابي والذي صاغه فلاسفة أكاديميون، ومتخصصون في الرأي العام ، وسفراء لهم درايتهم في الشؤون الدولية والعلاقات الخارجية، وصدرت الوثيقة بشكل مستند تناول ما وصلت إليه حال البلاد وطرحه للحلول التي يمكن تقديمها للمواطنين والمجتمع والدولة وتضمنت الوثيقة ما يلي: (حسن 2006 :

(205-210)

1. ينظر الحزب لميراث التجربة التاريخية للوطن كأساس قوى المستقبل، ويتعهد بإتاحة المجال للقيم التي

يحتفظ بها المجتمع التركي، وإن تدخل الدولة في قيم المجتمع يعزز حالة من عدم الاستقرار وعدم

الرضا، إلا أنه يرفض تجاهل التفاعل مع دول العالم المعاصر.

2. أكد الحزب على ضرورة التحديث، وبعد عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لعملية

التحدي، وضرورة تلبية معايير نيل العضوية.

3. أعلن أن ديموقراطية الحكم تحقق صالح الدولة العام مثل ما تخدم الأفراد.

4. أكد الحزب في الوثيقة على دعم لمؤسسات المجتمع المدني، وأن يكون الحزب على الحياد، ولا يبحاز لأي من المنظمات.

5. إن الدولة الكمالية هي دولة للجميع (الجامعة المانحة).

6. الربط بين التنمية والديموقراطية فهما يسيران جنباً إلى جنب.

7. نبذ القرارات المفروضة من الأعلى واعتماد قائمة الحوار بين الدولة والمجتمع.

8. تحقيق التوافق الاجتماعي في التعديلات اللازمة للقوانين.

9. وترى الوثيقة أن القانون ما كان إلا لتحقيق العدل، وليس لإرهاب الناس، واعتراف الحزب بقصور أداء الخدمات القضائية.

ويعد حزب العدالة والتنمية التيار الذي وصف بالتجديدي مقابل التيار التقليدي في صفوف الحركة الإسلامية. والتجديد في الصف الإسلامي كان يراد به القطع مع تقليد الإسلام السياسي كما عرفه ومارسه زعيمه ومرشده نجم الدين أربكان. كانت محاولة من جانب التجديديين لفتح صفحة جديدة من تاريخ الإسلام السياسي في تركيا، صفحة تجمع بين التقاليد وبين القيم المعاصرة ، ولا سيما على الصعيد السياسي. وهم يرون أن التيار التقليدي الذي بدأ مع أربكان واستمر مع حزب الفضيلة وانتقل الآن إلى حزب السعادة بزعامة قوطان، فشل في تجاوز قيوده وأساليبه ولم يستطع أن يطور خطابه للتأقلم مع ظروف تركيا الجديدة.

ولقد حقق حزب العدالة والتنمية انتصارين متتاليين في الدورة الانتخابية 2002 والدورة الانتخابية

2007، وعليه، سيتم دراسة الواقع والتأملات في مرحلة تولي الحزب لمقاليد الحكم في تركيا خلال هاتين

الفترتين. (حسن، 2006: 205-210)

ثانياً: مكتسبات الحزب السياسية: حقق الحزب مكتسبات على صعيد الحياة السياسية التركية ، وهذا بفضل عقلية منظري الحزب ويمكن بيان هذه المكتسبات والتي جاءت على هيئة فوز في الانتخابات التركية على النحو التالي :

أ. الفوز في الانتخابات البرلمانية عام 2002: بدت نتائج انتخابات البرلمان التركي التي أجريت في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 في رأي مجموع المراقبين وبكل المعايير بمثابة زلزال سياسي، فمع إعلان نتائج تلك الانتخابات، كان هناك 500 عضو من أصل 550 عضواً سابقاً في البرلمان يغادرون دون عودة، فيما اقتصر التمثيل في البرلمان على حزبين فقط، هما حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري، إضافة إلى تسعة أعضاء مستقلين. (حسين، 2004: 39)

والمؤشر الأهم تمثل في فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان بنسبة 34.3% من أصوات الناخبين، والحصول بالتالي على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان، ممثلة في 363 مقعداً بما يمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً لأول مرة من تاريخ تركيا منذ 15 سنة.

و يرى الكاتب الصحفي فهمي كورو الذي يوصف بأنه أحد منظري حزب العدالة والتنمية أن الصيغة التي يعبر عنها الحزب تتمثل في أن قاداته و أعضاؤه متدينون حيث يصلون و يصوتون، و زوجاتهم محجبات، لكن الدين لا يلعب دوراً محورياً في أنشطة الحزب و الحكومة، و لا يشكل مرجعية لسلوك سياسي، صحيح أنهم جاءوا من خلفية إسلامية، لكنهم ليسوا رجعيين، إنهم يدافعون عن القيم الإسلامية، و مع فكريتي الديمقراطية و العلمانية ليس بمعنى العدا للدين و لكن بمعنى فصل الدين عن الدولة.

وهكذا ظل حزب التنمية و العدالة يرفض و ينفي كونه حزباً إسلامياً إلا أنه يؤكد على أنه يضم الكثير من النخب المحافظة، بينما يتبنى خطاباً عصرياً و سياسة تحديثية. و يقول إحسان داغي: إن العبرة ليست في هل يوجد هناك تأثير للإسلام في السياسة، و إنما المهم كيف يؤثر فيها، فالنفسير التحرري المتسامح

للإسلام من شأنه أن يؤثر على السياسة بشكل ليبرالي، و قد تمسك الحزب بخط سياسي لا يوفر للعلمانيين أي فرصة للهجوم عليه بتهمة تهديد العلمانية، حتى أنه تم سحب قانون تجريم الزنا في 2004، و قد حرص العدالة و التنمية في انتخابات 2007 على استبدال ما يقارب 200 من مرشحيه للانتخابات بسبب شكوك حول خلفياتهم الإسلامية ، مقدما بدلا منهم شخصيات ليبرالية غير مثيرة للجدل. (ورغي، 2010، ص 56)

و مما يذكر أن حزب العدالة و التنمية وجد في النخبة الاقتصادية و الفنية السند القوي للمضي بالاصلاحات الاقتصادية إلى أبعد الحدود، حيث يعتبر (الموسى) و (تسكون) العمود الفقري لهذه المؤسسات. (ورغي، 2010، ص 55)

و رغم أن الحزب ينفي في خطابه المعلم كونه حزبا إسلاميا، بل و يؤكد قاداته أردوغان، و عبدالله غول أنهم لا يعتقدون باتساق كلمتي حزب و إسلامي، بمعنى أنهم ضد إقحام الدين في السياسة، غير أن ممارسات الحزب أشارت إلى أن صفة الإسلام ليست غائبة عنه، و قد بدت في بعض التصرفات و الممارسات و المعارك السياسية مثل: الحجاب، و مصير خريجي مدارس الأئمة و الخطابات الدينية، ثم أن الحزب خرج من رحم التيار الإسلامي التقليدي في تركيا ممثلا في حزب الرفاه، ثم السعادة. (غزالي، 2003، ص 83)

ب. الفوز في الانتخابات البرلمانية عام 2007: فجر أردوغان مفاجأته بعدم ترشيح نفسه وتقديم وزير الخارجية ورفيق الدرب عبد الله غول مرشح حزب العدالة و التنمية للانتخابات الرئاسية، وفيما بدا أن الأمر حسم لمصلحة غول انعقدت أولى جلسات يوم الجمعة في 27 نيسان/ إبريل 2007، ووفقاً للدستور يجب تأمين نصاب الثلثين في الجلستين الأولى والثانية، أما في الجولات التالية فالنصاب يكون بالغالبية المطلقة (نور الدين، 2008: 42)

ولما كان حزب العدالة و التنمية يملك أقل من ثلثي المقاعد (363 من 550 نائبا)، وفي ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الأحزاب الأخرى، لم يكتمل نصاب الجلسة. وبالفعل

أصدرت المحكمة الدستورية قراراً باشتراط نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أن حزب العدالة والتنمية لن يكون بإمكانه توفير هذا النصاب بمفرده مع مقاطعة الأحزاب الأخرى، وبما أن الدستور يقول بأنه إذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يُصار إلى الدعوى لانتخابات نيابية مبكرة، ويقوم البرلمان الجديد بانتخاب الرئيس الجديد. (نور الدين، 2008: 43)، وهكذا، كانت الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة في 22 تموز/ يوليو 2007 بدلاً من موعدها الطبيعي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

وبالفعل، ارتفعت نسبة الأصوات التي نالها حزب العدالة والتنمية من 34.3% عام 2002 إلى 46.5% وازدياداً نحو 13 نقطة، وبلغ عدد منتخبيه 16 مليوناً وازدياداً نحو خمسة ملايين ناخب عن نتائج انتخابات عام 2002، وتبين أن الحزب نجح في إيصال نواب عن معظم المحافظات مما يعكس حضوره في كل البلاد بخلاف الأحزاب الأخرى، وكان لافتاً أن حزب العدالة والتنمية قد تقدم في ست من المحافظات التسع في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية كردية على حزب المجتمع الديمقراطي. (السعدي، 2010: 73)

ويبدو أحد أهم العوامل في تحقيق حزب العدالة والتنمية لنصره الكاسح، بحسب التحليلات المتعلقة بالانتخابات التركية الأخيرة، متمثلاً في استفادة الحزب من تراجع مركز أحزاب اليسار خصوصاً، وذلك كنتيجة لرغبة الناخبين الأتراك في معاقبة هذه الأحزاب عن فشلها في التعاطي مع المشكلات التي تواجه المجتمع التركي. (حسنين وآخرون، 2004: 45)

و إن التفسير المنطقي لارتقاء الحزب إلى سدة الحكم يثير قضيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في أن حزب العدالة والتنمية هو نفسه بمثابة انشقاق عن حزب العدالة والتنمية بشكل سلبي، أما القضية الثانية فتتمثل في أن التأثير السلبي لحزب الشباب والحزب الكردي لا بد وأن طال بالضرورة النسبة التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية، أسوة بالأحزاب الأخرى ولربما بدرجة أكبر بالنظر إلى حداثة نشأة الحزب مقارنة بغيره من الأحزاب.

وتبرز تجربة رجب أردوغان خلال فترة شغله لمنصب عمدة مدينة اسطنبول والتي عرفت بالنزاهة ومحاربة الفساد، وهي الصفة التي سعى أردوغان إلى إضافتها على الحزب ككل، من خلال الأشخاص المؤسسين والأعضاء إلى درجة أصبح معها إسم الحزب يعني (البياض والنقاء). ويمكن القول إن مثل هذه الصفة هي التي جعلت من منع الهيئة العليا للانتخابات في 20 أيلول أردوغان من المشاركة في الانتخابات البرلمانية وسعي النائب العام التركي إلى حظر حزب العدالة والتنمية عوامل دعم للحزب بدلاً من إضعافه. (حسين، 2004: 51)

ج. الفوز في انتخابات 2011: دخلت تركيا الحقبة الثالثة من حُكم حزب العدالة والتنمية في أعقاب الانتخابات النيابية العامة التي جرت يوم 12 يونيو 2011.

وهذه هي المرة الثانية في تاريخ الجمهورية التركية التي يتمكن فيها حزب سياسي من الإستمرار في السلطة لثلاث دورات انتخابية متتالية، مع فارق أن الحزب الديمقراطي، تراجعت أصواته في المرة الثالثة عام 1957 عن انتخابات 1954، من دون أن تمنعه آنذاك من حُكم البلاد مُنفرداً. ويُكرّر حزب العدالة والتنمية مثل الحزب الديمقراطي، مع فارق أنه كان يزيد أصواته في كل مرة من 34% عام 2002 إلى 47% عام 2007 إلى 50% تقريباً في الانتخابات الأخيرة.

و قد ذهب حزب العدالة و التنمية إلى الانتخابات عام 2011 محملاً بحصيلة ثماني سنوات من السلطة، وقد عرض إنجازاته على مختلف الأصعدة مما شكل قفزة حققتها تركيا في ظل حزب العدالة و التنمية، و قد عرض إنجازاته في مجال: (نور الدين، 14 مايو 2011)

1. التحول الديمقراطي: و المتمثل في وضع شروط جديدة أمام إعلان الأحزاب، و رفع نظام الوصاية العسكرية بنسبة كبيرة عن السلطة المدنية، و التغيير لبنية المؤسسات القضائية، و لا سيما المحكمة

الدستورية، و استفتاء 12 سبتمبر 2010 في تقرير الديمقراطية و إضعاف دور المؤسسات التي كانت تلعب دورا في مواجهة سياسة حزب العدالة و التنمية.

2. التنمية الاقتصادية: فقد حصل نمو اقتصادي وصل إلى 9% بعد أن كان تحت الصفر عام 2001، و تخفيض التضخم من 68% إلى 5% عام 2011، و ارتفاع الدخل الفردي من 300 دولار في عام 2001 إلى 10000 دولار في عام 2011، و تراجع ديون تركيا لصندوق النقد الدولي من 25 مليار دولار إلى 5 ملايين دولار و ارتفاع الاقتصاد التركي إلى المرتبة السابعة عشر.

3. الإطار السياسي: حيث عملت الحكومة على فتح ثغرات أولية في جدار المسألتين الكردية و العلوية، و الانفتاح على صعيد السياسة الخارجية، و تحقيق علاقات جيدة مع دول الجوار ضمن سياسة (تصغير المشكلات) بالإضافة إلى تقديم حزب العدالة برنامجا انتخابيا لغاية 2023 و هو الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية.

و في المقابل لا تجد مكانا لسياسات تنافس بجد حزب العدالة و التنمية فقد أصدر حزب الشعب الجمهوري وعودا حول (41) مسألة تشدد على حماية استغلال القضاء، و العلمانية و تعزيز الحريات، و استقلالية الجامعات عن الدولة، و تقديم اعانات شهرية لكل عائلة بقيمة 400 دولار.

وقد نال رجب طيب اردوغان 50% في انتخابات 2011 من الأصوات، ما اعتُبر تجديدا شعبيا للتفويض له بأن يستمر حاكما على تركيا، بعدما حقق للشعب التركي من الإنجازات الاقتصادية والإصلاحات، الكثير الذي سيبقى مسجلا في صفحات التاريخ، لكن في المقابل، لم يكن هذا التفويض مُطلقا، إذ أن عدد المقاعد النيابية التي نالها حزب العدالة والتنمية، كان الأهم في المعادلة الحالية.

وحتى يتبين مدى النجاح أو الفشل في تحقيق أردوغان أهدافه، يجدر التذكير بأنه وضع نصب عينيه أن يحصل ثلثي المقاعد من أجل مهمة أساسية، هي وضع دستور جديد في البرلمان، من دون الحاجة إلى إجراء استفتاء شعبي، رغم أنه من دون العودة إلى الشعب، سيبقى الدستور منقوصاً للشرعية المعنوية. لم ينجح حزب العدالة والتنمية في الحصول على ثلثي المقاعد، أي 367 صوتاً، فكان الرهان على أن ينال 330 مقعداً الضرورية لتحويل أي مشروع أو تعديل دستوري يسقط في البرلمان، إلى استفتاء شعبي. وهنا، كان عنوان المعركة الانتخابية رقم 330، وهنا كان الإخفاق لرجب طيب أردوغان، إذ أنه لم يحصل سوى على 326 نائباً، أي أقل بأربعة نواب من الرقم المطلوب.

يجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة (أي الحصول على 326 نائباً) تُحوّل أردوغان تشكيل حكومة بمفرده، على أساس أنه نال أكثر من نصف المقاعد النيابية، ما يعني أنه يستطيع تمرير كل سياساته الداخلية والخارجية دون عناء يُذكر. أما في القضايا الأساسية التي تحتاج إلى تعديل دستوري، ومنها إعداد دستور جديد، فسيكون أردوغان عاجزاً بمفرده عن التحكم في البرلمان، ويحتاج حتماً إلى تعاون القوى السياسية الأخرى، ليصل على الأقل إلى حاجز 330 صوتاً.

وهنا تتوجه الأنظار إلى الأحزاب الأخرى التي دخلت البرلمان. حزب الشعب الجمهوري، بقيادة كمال كيليتشدار أوغلو، نجح في زيادة نسبة التأييد له من 20% عام 2007 إلى 26% اليوم ونجح في زيادة عدد نوابه من 112 إلى 135 نائباً، لكنه مع ذلك يعتبر النتيجة إخفاقاً، لأنه كان يتطلع إلى 30% على الأقل.

أما حزب الحركة القومية، فقد نجح أيضاً في إفشال خطة أردوغان إضعاف الحركة القومية ومنعه من دخول البرلمان، لكي يرث أصواته ومقاعد النيابية. وقد شنّ أردوغان حملة شرسة جداً ضدّ حزب الحركة القومية، بل تم تحريك شرائط فيديو جنسية ضد قادة في حزب الحركة القومية، علّها تخدم هدف حزب العدالة والتنمية. كان رهان أردوغان، عدم دخول الحركة القومية إلى البرلمان، فيقطف نتيجة لذلك

تُثني مقاعد البرلمان، لكن هذا لم يحدث ونال حزب الحركة القومية 13% من الأصوات و53 من المقاعد. وتراجع العدالة والتنمية في المناطق الكردية، أما الفشل الثالث لأردوغان، فكان الأكثر دلالة وتعبيراً على الصعيد السياسي والوطني، إذ أن المعركة على كسب الصوت الكردي، كانت حامية جداً. فللمرة الأولى، تجمع الأكراد في تكتل واحد بكافة تياراتهم السياسية المعتدلة منها والمتشددة. وبما أن قانون الانتخابات لا يتيح للأكراد إمكانية الدخول إلى البرلمان كحزب (نظراً لأنه لا يمكن لهم أن ينالوا 10% من إجمالي أصوات الناخبين)، فقد ترشّحوا كمستقلين، وهو ما أفضى إلى انتصار تاريخي لهم في المناطق الكردية وبعض المدن الكبرى، مثل اسطنبول وأنقرة وغيرها وحصدوا 36 نائباً، بعدما كان لديهم في البرلمان السابق 20 نائباً، بل إن حزب العدالة والتنمية تراجع أصواته في المناطق الكردية بنسب تتراوح ما بين 15 و20%. وفي المحصلة، انتهت المعركة التي دارت على الأصوات الكردية لصالح "حزب السلام والديمقراطية"، الداعي إلى إقامة حكم ذاتي والمطالب بإدخال ضمانات في الدستور التركي تعترف بالهوية الكردية. (الشبكة العنكبوتية: ميدل

المبحث الثاني

الحزب والتنفيذ في السياسة التركية

يمكن تفسير نشأة حزب العدالة والتنمية وفوزه التالي في توافق المؤسسين الذين ينتمون لخلفيات متباينة في السابق على تحقيق المصلحة التركية الحقيقية، والتي تم تجسيدها في التعاطي مع المشكلات التي تواجه المجتمع التركي، وبالنظر إلى الفساد الذي يعتبر العقبة الأولى في تحقيق هذا الإصلاح، يبدو القاسم المشترك الذي مكّن الحزب من اكتساح القاعدة الجماهيرية في الاتفاق على الإصلاح من خلال محاربة الفساد الذي يبدو شرطاً أساسياً للانضمام للحزب، و تمثل شخصية رئيس الحزب أردوغان رمز هذا التوجّه، بحيث يمكن اعتبار ذلك العامل الأهم في نجاح الحزب ككل، إلا أن ما يجب التأكيد عليه هنا، أن هذا الدور المؤثر لأردوغان قد جاء نتيجة لتمثّل أخلاق الإسلام في فترة شغله لمنصب عمدة إسطنبول، من حيث الإنجاز ونظافة اليد والنزاهة، وبعبارة أخرى كان تمثّل أردوغان لأخلاق الإسلام عامل جذب للناخب التركي نحو حزبه، ولم يلجأ إلى الأسلوب التقليدي برفع شعار إسلامي لجذب الناخب التركي. (حسنين وآخرون، 2004: 58).

وإن نتائج الانتخابات تؤكد أن الشعب التركي قد أدرك وجوب ترتيب الأولويات في الإصلاح الداخلي، في أن تسير بتدرّج وبهدوء ودون إثارة مشاكل داخلية ممن لا يرحبون بالتغييرات الدستورية، وبالأخص المؤسسة العسكرية التي يتم العمل على وضعها في المكانة اللائقة بها خارج العمل السياسي وتقلباته الداخلية وتأثيراته الانتخابية والحزبية، والمؤسسة العسكرية تتفهم المرحلة التاريخية المعاصرة ومتطلبات الاتحاد الأوروبي بتوجيه الجمهورية التركية إلى الحياة المدنية الديمقراطية، وعدم تدخل الجيش في الخلافات الحزبية الداخلية، والمجتمع التركي راغبٌ أيضاً بتوجيه نفوذ الجيش إلى واجباته الأمنية فقط، وعدم التدخل في الحياة السياسية، وجعل مهماته الأساسية التي لا تتم إلا بالتنسيق مع الحكومة والبرلمان والرئاسة التركية وليس

بالانفراد عنها، لأن مصلحة الشعب التركي ليست حصرًا على المؤسسة العسكرية ولا المدنية فقط، وإنما

بالتنسيق بينهما. (محمد جول: مركز القاهرة للدراسات التركية)

ومن هنا، تم تقسيم هذا المبحث إلى فرعين وكالآتي:

الفرع الأول: التغيير على الصعيد الداخلي.

الفرع الثاني: التغيير على الصعيد الخارجي.

الفرع الأول

التغير على الصعيد الداخلي

تعاني تركيا من مشاكل عدة على المستوى الداخلي، والتي لعبت دوراً أساسياً في العقود السابقة في تحديد ملامح المشهد السياسي التركي، ومن أهم هذه التحديات: العلاقة مع الجيش، والمؤسسة العلمانية، والأزمة الاقتصادية الخطيرة، والانقسامات العرقية والطائفية، إن التغيير على الصعيد الداخلي بلا شك ينعكس على الصعيد الخارجي سلباً أم إيجاباً، وبالتالي كان على حزب العدالة، أن ترتب البيت التركي وفق التوجه الحزبي لحزب العدالة والتنمية، وبدون ترتيب هذا البيت يبقى الأمر كما كان عليه قبل اعتلاء الحزب سدة الحكم في تركيا وفي هذا التوجه سيتم تناول تحقيق أهداف هذا الفرع في الآتي :

أولاً- **العسكر و حزب العدالة و التنمية**: يعد الجيش التركي نفسه وريث التقاليد الأتاتوركية وقيمها، و الشريك الأساسي في تجربة التحديث التي قادها مصطفى كمال أتاتورك منذ العام 1923، و المساهم الأول في توفير المناخ للتنمية والممارسة العلمانية والديمقراطية، لكن حين كانت تسوء الأمور في الدولة أو يهدد أسسها أي خطر داخلي حسب وجهة نظر قادته لم يكن يتردد في اللجوء إلى الانقلاب العسكري المباشر أحياناً أو اللجوء إلى لغة الإنذار و التهديد أحياناً أخرى.

و قد أطاح الجيش التركي بأربع حكومات مدنية، منذ ستينيات القرن العشرين المنصرم وصولاً إلى بلوغ حزب العدالة و التنمية الحكم التركي في عام 2002، لكنه في كل مرة كان يعود إلى تكئاته، بعد أن يترك حكومة على مقاسه، ويتحكم بالأمور من وراء الكواليس.

و كان الجيش حذراً و متوجساً من شعارات وأطروحات حزب العدالة و التنمية، و يتهمه بإخفاء أهدافه الإسلامية، و أنه يعمل على "أسلمة" المجتمع التركي، و يمتلك قاعدة شعبية واسعة، تضم تياراً أصولياً، يسعى

بكل جهده إلى تجسيد مشروعه بتحويل تركيا إلى دولة دينية , مع أن قادة حزب العدالة و التنمية, صرحوا, في أكثر من مناسبة, بأن حزبهم ليس حزبا دينيا, و يقبل بالتاريخ الأتاتوركى, ويقواعد وتقاليد العلمانية التركية, لذلك يمكن القول أن جذور الصراع بين الحزب الحاكم و المؤسسة العسكرية تعود إلى لحظة وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع.

وبدأ قادة المؤسسة العسكرية التركية, ومنهم قضاة المحكمة الدستورية, وعدد من الأحزاب و المثقفين الأتراك, ينظرون بعين الريبة إلى هذا الحزب, و يرون فيه خطرا يهدد أسس العلمانية التركية, و يعمل على تفويض دور الجيش, و على قمع منتقديه, خاصة وسائل الإعلام المناوئة له.(كوش, 2011, ص 1)

فمع وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة استصدرت حكومة رجب طيب أردوغان في بدايات عام 2003 حزما قانونية جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات. و مثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان في 2003/7/30 نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين و المدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظللا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي, وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.(عبد الجليل, 2009, ص 1)

ولا ريب أن التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي العام الماضي في استفتاء 12 سبتمبر/أيلول 2010 كانت بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا؛ حيث شلت قدرته على التدخل في الحياة السياسية, وجرده من الحصانة القضائية؛ فأصبح بالمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في

الخدمة أمام محاكم مدنية، كما فتحت الطريق أمام مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذي جرى عام 1980 على ما اقترفوه من جرائم بحق الوطن و المواطنين.

ومن نتائج هذه التعديلات الدستورية أيضا أن أكثر من 250 جنرالا و ضابطا لا يزالون في الخدمة أو متقاعدين يقبعون الآن في السجون التركية قيد التحقيقات في قضايا (أرغنون) و"المطرقة" وغيرها، وهي قضايا استهدفت التخطيط للانقلاب على السلطة المدنية، والإخلال بالنظام العام، والتحريض على إثارة الشغب و الفتنة العرقية و الطائفية داخل المجتمع التركي، وكذلك التخطيط لإصاق هذه العمليات الإرهابية بجماعة "فتح الله غولن الإسلامية" و "حزب العدالة و التنمية". (عبد الجليل، 2011، ص 1)

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره في الحياة السياسية، وبفضل النجاحات التي أحرزتها حكومة حزب العدالة و التنمية على مختلف الجبهات الداخلية و الخارجية توأرى الجيش في ثكناته و استسلم لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكري، ولا سيما وأنه قد أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، مما حقق له استعادة هيئته و مكانته لدى الشعب التركي.

غير أن ذلك كله لا يدفع إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى؛ وما يمكن الجزم به فقط، هو أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التاريخ أما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا زال مكفولا له في دستور 1982 الحالي لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة و التنمية الحالية لسن دستور مدني جديد ترنو - فيما ترنو إليه - إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية. (عبد الجليل، 2009، ص 1)

وتعد مسألة "تدخل الجيش في السياسة" عنصرا رئيسيا من العناصر السلبية في تقارير الأداء التي يعدها الاتحاد الأوروبي بشأن تقدم تركيا تجاه الوفاء بمعايير الاتحاد الأوروبي. وكما كان الوفاء بهذه المعايير بمثابة

الحصان السياسي الذي امتطاه (أردوغان) وقفز به تجاه تغيير تركيا وتطويرها في مختلف المجالات، كان أيضا وسيلته في تقليص دور الجيش في الحياة السياسية دستوريا و قانونيا منذ أن تولى السلطة عام 2002.

و كان خطاب الفوز الذي ألقاه (أردوغان) عشية فوزه في الانتخابات العامة التي جرت في 12 يونيو/حزيران 2011 يحمل الكثير من الرسائل و الدلالات بأن تركيا قد عازمت على المضي بخطى أسرع نحو ترسيخ الديمقراطية، وبذل ما بوسعها لتطوير هياكلها المؤسسية و المجتمعية وفق معايير الاتحاد الأوروبي. وهو ما يذكرنا برؤية "حزب العدالة و التنمية" التي أعلنها (أردوغان) عند افتتاحه الحزب عام 2001 بأنه يستهدف أن يجعل من "حزب العدالة و التنمية" نموذجا عالميا للممارسة الديمقراطية، ومثالا يحتذى في إقرار الديمقراطية داخل وطنه.

وقد فاز (أردوغان) في الانتخابات الأخيرة بنسبة خمسين بالمائة من أصوات الناخبين، وفاز معه برنامجه الانتخابي الطموح الذي تضمن خططا وبرامج لإصلاح تركيا وتطويرها حتى عام 2023. ولا شك أن (أردوغان) وهو يخوض انتخابات 2011 ببرنامج يصل مداه إلى 2023، إنما يطرح على شعبه مشروع تأسيس جمهورية تركية جديدة في عيدها المئوي، وفق دستور مدني يجعل من تركيا دولة ديمقراطية محافظة متصالحة مع ذاتها التاريخية و الحضارية.

ومن أبرز الأمثلة على النجاحات التي أحرزها (أردوغان) في تقليص دور الجيش كانت التعديلات الدستورية التي جعلت مجلس الأمن القومي مجلسا استشاريا ذا أغلبية مدنية. وردة فعل (أردوغان) القوية إزاء محاولة الجيش التأثير في مجريات الحياة السياسية عبر "الإنذار التركي" الذي أعلنته قيادة الأركان في موقعها على شبكة (الإنترنت) في 27 إبريل/نيسان 2007 احتجاجا على ترشيح (أردوغان) لـ (عبدالله غول) لرئاسة الجمهورية، فما كان من أردوغان إلا أن أطلق تصريحاً دعا فيه الجيش إلى الالتزام بمهامه العسكرية، وعدم التعرض للشأن السياسي مطلقاً؛ فرفعت رئاسة هيئة الأركان صباح اليوم التالي إنذارها من الموقع. ثم

استصدرت الحكومة قرارا يمنع العسكريين من الإدلاء بتصريحات شفوية أو مكتوبة تتعلق بالشأن السياسي...!!

ويمكن القول: إن جهود (أردوغان) لتقليص دور الجيش، وشل نفوذه عن التأثير في الحياة السياسية من خلال سن تشريعات وتعديلات دستورية إنما هي جهود تهدف في الأساس إلى وضع تركيا على المسار الديمقراطي الصحيح وفق المعايير العالمية، وهو مطلب جامع لقوى المجتمع التركي كافة. (عبد الجليل، 2011، ص 1)

ومما لا شك فيه أن قادة حزب العدالة و التنمية يدركون جيدا قوة ووضع المؤسسة العسكرية، وطبيعة علاقتها القوية بالأحزاب القومية و العلمانية التركية، وسبق أن قدمت الحكومة التركية تنازلات أمام ضغط القوى المعارضة لها، خاصة في الجانب المتعلق بالقضية الكردية، حيث غيرت برنامجها الذي كان يفضل التعامل السياسي مع أكراد تركيا، من خلال التعامل معهم من منظور تنمية مناطقهم المهملة وإدماجهم في المجتمع التركي، حتى وإن اقتضى ذلك الاعتراف ببعض الحقوق الثقافية والسياسية، لكنها اضطرت تحت ضغط الأحزاب القومية إلى التضييق على الأحزاب، التي تنظر إلى المسألة الكردية من منظور حقوق الإنسان، ورضخت تحت ضغط المؤسسة العسكرية إلى التعامل بالقوة والمواجهة الدامية مع مقاتلي وأنصار حزب العمال الكردستاني، وشن الجيش معارك عديدة ضدهم في شمال العراق وجنوب شرق تركيا. (كوش، 2011، ص 1)

ثانياً- تهميش العلمانية : مما لا شك فيه أن العلمانية رفعت لواءها على الدولة التركية الحديثة، وأصبح تجاوزها بمثابة خط أحمر يحرق من يقترب منه، وإن ما حدث في تركيا هو في الحقيقة صراع بين من يتقبل الديمقراطية ومن لا يتقبلها، وإن صرح عكس ذلك. هو صراع بين اكثرية الشعب التركي وقلة قليلة ترى أن لها وحدها الحق في حكم البلد، لأنها وحسب رأيها هي الطبقة المثقفة العلمانية، أما أفراد الشعب فهم لا يعرفون مصالحهم، فهم في حاجة إلى من يقودهم. وهذه القلة تعيش في رعب وفزع، فالسلطة التي كانت في

يدها بتولي أمور تركيا منذ عقود تكاد أن نفلت، وتنتقل إلى حزب محافظ يعطي الشعب حرية ممارسة عقيدته الدينية، بينما لا يتحمل هؤلاء أي مظهر من المظاهر الإسلامية، لا يتحملون رؤية المحجبات في الجامعات عندما أعلنت نتائج الانتخابات 2007 فوجئ حزب الشعب الجمهوري (وهو الحزب المعارض الرئيس) والمعروف بعلمانيته المتطرفة، وهو الحزب الذي أسسه مصطفى أتاتورك فوجئ بتلقي صفة قوية و من الشعب، لأنه لم يحصل هو والحزب اليساري الديمقراطي (الذان خاضا الانتخابات في حالة ائتلاف وبأمال عريضة في النجاح) إلا على نسبة 21% فقط من الأصوات. (بو عزي 2007: 12 - 13)، وحينما سأل أحد قادة حزب الشعب الجمهوري، وهو أنور أويمن كيف يفسر هذه الهزيمة قال : " إن الشعب جاهل ولا يعرف مصلحته"، لا يترددون أبدا عن تحقير الشعب هذا هو أسلوب تفكيرهم، و يعتقدون أن الحق بجانبهم على الدوام، علما بأن هذا الحزب العلماني المتطرف لم يقدم في تاريخه أي خدمة للبلد، لا في ساحة المشاريع العمرانية ولا في ساحة الاقتصاد، ولا في ساحة التعليم أو الصحة، و كل نشاطاته منحصرة في المعارضة الكلامية والنقد، ولكن دون تقديم أي بديل، بينما قدم حزب العدالة والتنمية خدمات كبيرة للبلاد. ما حدث في تركيا بعد الانتخابات البرلمانية 2007 هو عملية مخاض ولادة جديدة لذا فهي ليست عملية سهلة، بل عملية تتخللها الألم والمصاعب. إنها عملية تزيد من جعل الشعب هو مصدر القرار ومصدر الحكم وهذا هو الوجه الحقيقي لهذه القضية، فالشعب يريد أن يكون هو صاحب السلطة، بينما تريد الأقلية العلمانية أن تكون إرادة البلد من حقها وحدها طبعاً لا تتجرأ أن تعلن ذلك وبصراحة على الملأ بل تختلق المعاذير، والعذر الرئيس المستعمل على الدوام هو الحفاظ على العلمانية، فهذا هو العذر الذي استعمل لإغلاق أربعة أحزاب أسسها البروفيسور نجم الدين أربكان. وهو العذر ذاته الذي استعملته هذه الأقلية العلمانية بدعاويها القضائية بمحاولة إغلاق حزب العدالة والتنمية. (بو عزي: 2007: 14)

و قد اتسمت ظروف الحملة الانتخابية عام 2002 بضغوط هائلة للتأثير على الناخب و عدم تصويته لحزب العدالة و التنمية. و كان الاقتناع سائدا بأن النظام و في مقدمته المؤسسة العسكرية لن تدع أردوغان

يصل إلى الانتخابات، فمنع أردوغان من الترشح ثم فتح مدعي عام الجمهورية (صبيح قناد أوغلو) دعوى لإغلاق حزب العدالة و التنمية، و وعد رئيس الأركان السابق (حسين كيقر بيك أوغلو) الإسلاميين بحرب الألف عام.

و مع اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي أعلن رئيس الأركان (الجنرال ياشار بويوك) أنه يريد رئيساً علمانياً بالفعل لا بالقول. (نور الدين، 2007، ص 31)

ولقد قام المدعي العام الجمهوري عبد الرحمن يالنتشين كايا برفع دعوى ضد حزب العدالة والتنمية في المحكمة الدستورية العليا مطالباً بإغلاقه، وبفرض حظر النشاط السياسي لواحد وسبعين من كبار مسؤولي الحزب من ضمنهم رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان و رئيس الجمهورية عبد الله غول.

ثالثاً- الاقتصاد وحقوق الانسان: إن الاقتصاد يلعب دوراً كبيراً في حياة الأمم والشعوب، وكذلك حقوق الإنسان إن كانت مصانة فذلك يعني علامة رقي وتقدم في حياة الأمم والشعوب، ولذلك سنتناول هذه الفقرة بفقرتين فرعيتين هما:

أ. الاقتصاد التركي: برز توافق بين الحزب وبين الكثير من المؤسسات الغربية بأن سبب الأزمة التركية في الأصل سياسي و داخلي، لذلك فإن العلاج يعتمد على الجانب السياسي في موازاة الجانب الاقتصادي، حيث يحدد الحزب مبادئ العلاج بقوة الإرادة السياسية، والاستقرار السياسي، والمصادقية، وضبط الإنفاق العام، والإدارة الاقتصادية الصادقة والتي تمتاز بالأخلاق العالية وتتبنى فهماً اقتصادياً واقعياً بعيد المدى، وأيضاً بمحاربة ظاهرة الدولة المبعثرة اقتصادياً، ومن أجل ذلك يضع الحزب تفصيلاً لرؤيته الاقتصادية في برنامجه الانتخابي. (حسنين، 2004: 74)

إن هذه الرؤية تقوم على الإيمان باقتصاد السوق، وإعادة تعريف الدولة ومنعها من التدخل في النشاطات الاقتصادية، وبأقل الأسعار، وبأن العواصم الغربية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً من خلال خبرتها في التنمية الاقتصادية التركية، ولتحقيق هذه الرؤية يجد الحزب أن الدولة لا بد من أن تُعيد هيكلة مؤسساتها السياسية والاقتصادية، لتتوافق مع اقتصاد خاص منفتح ليبرالي، وبالتالي يرى الحزب أن خصخصة مؤسسات الدولة مهمة لتأسيس نظام اقتصادي عقلاني أكثر، كما يرى ضرورة إيجاد ترتيبات تشريعية وإدارية سريعة تؤدي إلى الجدية والتعجيل في خصخصة مؤسسات الدولة، وتشجيع الشعب للمساهمة في هذه العملية.

أما بالنسبة لبرنامج صندوق النقد الدولي التي جددت تركيا الالتزام بها عام 2001، فعلى خلاف حزب السعادة يوافق حزب العدالة على البرنامج مع ملاحظات في الجانب الاجتماعي، ومن الواضح أن حزب العدالة يعول كثيراً على المؤسسات الدولية والتزامه ببرامجها وفي مقدمتها الصندوق للخروج من الأزمة الاقتصادية، وبما يتوافق مع التوصيات الغربية، وسعيه للدخول إلى الاتحاد الأوروبي والذي يُطالب الدول المرشحة بالالتزام باقتصاد السوق، ويسعى الحزب إلى تطبيق (دولة الرفاه الاجتماعي) التي تقترب من النمط الأوروبي أكثر من النمط الأمريكي.

ويمكننا الإشارة إلى عدد من القوانين التي انتهجها الحزب و التي تتعلق بالآتي: (أردخان، 2003: 30-33)

1. الإصلاح الاقتصادي:

- تقليص النفقات الحكومية وعدد الوزارات، وخاصة وزارة الدفاع.
- عرض آلاف السيارات والفلل الحكومية الفارحة للبيع، علماً بأن معظم الذين قادوا تركيا لهذا الوضع كبار القوات المسلحة.
- تشكيل لجان برلمانية بملاحقة اللصوص الكبار.

▪ إصدار قانون يسمح للحكومة بوضع أيديها على أموال أصحاب ومدراء البنوك وذويهم لاسترداد قيمة المسروقات.

2. حقوق الانسان: لقد سعت العلمانية إلى فرض قوانينها بقوة مبادئ العلمانية التي يراها الجيش ، فسرقت حقوق الانسان باسم الحفاظ على العلمانية، ولما جاء حزب العدالة والتنمية عمل على تقليص نفوذ القائمين على العلمانية وفق ما تقتضيه حقوق الانسان، فعمل الحزب على سن القوانين، والتي من اهمها: (الحمى: 2007 : 14 - 35)

أ. تقديم مشروع قرار يشدد على أنه لا يجوز إبعاد طالبات الجامعات لأسباب تتعلق بالزني والملابس, كما يتضمن نصوصاً أخرى بشأن إطلاق حرية الملبس في مؤسسات التعليم العالي.

ب. تحريم التعذيب في السجون وفي مخافر الشرطة ومعاقبة كل من لم يلتزم بذلك.

ج. سن قانون حق الفرد بالحصول على المعلومات.

د. حق الأقليات في التعليم بلغاتها، فأصبح بمقدور الأكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات والصحف باللغة الكردية.

هـ. وفاء وتقديراً لقدوته البروفيسور نجم الدين أربكان فقد استطاع أردوغان استصدار قانوناً خاصاً لإنقاذ شيخه من السجن عرف هذا القانون بقانون أربكان, و يقضي بتنفيذ عقوبة السجن التي لا تتجاوز الثلاث سنوات على المسنين في بيوتهم، أي تحويل الحكم بالسجن إلى الإقامة الجبرية.

و. إصدار قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحركة حزب تركيا.

ز. بعض القوانين الأخرى التي زادت من شعبية حزب العدالة والتنمية ، لكون كل من ما سبق من

قوانين تعتبر جائزة بحق مواطني الدولة، فكان حزب العدالة والتنمية بمثابة المتنافس الذي وضع تركيا

في المسار الصحيح.(رواء:90-91)

الفرع الثاني

التغير على الصعيد الخارجي

يشهد الدور التركي تغيّرات جوهرية على الصعيد الخارجي، وبخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، وتتضح هذه التغيرات والتطورات في ملامح الصور العامة للمجتمع والدولة، ويبدو ذلك من خلال الزيادة الكبيرة في معدلات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وهي العوامل التي كان لها الأثر المهم في تحديد ملامح السياسات الخارجية وتفعيل دورها دولياً. ويرجع بعض المراقبين الفضل في الصعود التركي الجديد إلى جملة من التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية المهمة، ولعدد من النظريات المحفزة للتغيير التي صاغها الدكتور أحمد داود أوغلو، لا سيما نظريته «العمق الاستراتيجي»، التي عبر عنها بكلمات موجزة عند توليه حقيبة وزارة الخارجية بعد أن كان مستشاراً لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، فقال: «إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز. سنسعى لدور إقليمي أكبر، ولم نعد بلد رد فعل».

ويمكن تقسيم التغير في سياسة تركيا الخارجية إلى :

أولاً- التغير على المستوى الإقليمي: لقد سعت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى إحداث تغييرات سياسية على الصعيد الإقليمي، حيث كان لهذه التغيرات إيجابيات كثيرة أدت إلى الانفتاح التام على تركيا من قبل الأطراف السياسية على مستوى الإقليم، وفي هذا الفرع سيتم العمل على تحقيق أهدافه من خلال الفقرتين الرئيسيتين التاليتين وهما:

أ. التغير على صعيد العلاقات العربية : سيتم تناول أهم الدول ذات العلاقة المباشرة مع تركيا من دول

الجوار الجغرافي وتمثل بالدول العربية و بخاصة العراق وسوريا .

1- التغيير السياسي في العلاقات العراقية : على مستوى علاقتها مع العراق على الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة التركية في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي أصاب العلاقات بين الطرفين، فقد اتخذت تركيا في عهد رجب طيب أردوغان موقفا إيجابيا في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار 2003 عندما رفضت السماح للقوات الأمريكية النزول في أراضيها وفتح جبهة شمالية؛ وذلك لإدراك تركيا أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريقها سيؤدي إلى ضرر بالعلاقات الإسلامية- العربية ويسبب إلى صورتها إقليميا و دوليا فضلا عن عدم حصول تركيا ضمانات كافية بشأن مستقبل الأكراد. (نور الدين : 2004 : 416)

ومع إحتلال العراق في نيسان 2003 من قبل القوات الأمريكية سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها مع العراق من خلال إستقبال رؤساء حكوماتها المتعاقبة والسعي لضبط حدوده معه لمنع دخول المقاومين للاحتلال الأمريكي من المسلمين والعرب إلى أراضيهم، كما سعت تركيا إلى حضور إجتماعات دول جوار العراق والعمل على إستقراره وعمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق فضلا عن أن العراق يسوق نفطه عبر أنابيب تركيا إلى الأسواق العالمية .

ومع إقرار العراق الدستور في عام 2006 وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي ترسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة إذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة بتمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وإقرار صيغة النظام الفيدرالي وتراجع موقع التركمان والسعي لتغيير البنية السكانية لكركوك. (نور الدين: 2008:284).

وقد توترت العلاقات العراقية التركية في أواخر عام 2007 إذ طلبت تركيا من العراق ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيها بعد الهجمات التي قام بها في داخل تركيا واتهمت الأحزاب الكردية العراقية بدعم الحزب وقد عملت الحكومة العراقية على تخفيف حدة التوتر على الحدود العراقية

التركية من خلال إرسال وفود إلى تركيا لمنع أي تدخل تركي في شمال العراق كما أرسلت الحكومة التركية وزير خارجيتها للتفاوض بشأن هذه الأزمة وبرغم هذه المحادثات أقدمت تركيا على مهاجمة مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق للحد من نشاطاته وتدمير قواعده. (الشرق الاوسط : 2007 : 20- 23)

كما أقدمت الحكومة التركية في عام 2007 على رسم الخطوط العامة التي ترسم علاقتها مع العراق من خلال: (محمد : 2008 : 356-357)

- حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية.
- التوصل إلى تسوية بين طوائفه.
- حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط معابر الحدودية البرية والجوية.
- ثروات العراق لكل العراقيين.
- حل قضية كركوك عبر العمل الدبلوماسي مع العراق .
- إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني.

2. التغيير السياسي في العلاقات السورية: لقد شهدت العلاقات السورية التركية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين إذ قام رئيس الوزراء السوري مصطفى ميرو في 30 تموز عام 2003 بزيارة تركيا ووقع معها أربع اتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، وأكدت سوريا للقيادة التركية، أن حزب العمال الكردستاني قد تم إغلاقه وتم شن حملة واسعة في سوريا ضد أنصاره، ومن أجل تفعيل العلاقات السورية التركية ولا سيما على المستوى السياسي قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا في كانون الثاني 2004، لا سيما أن إحتلال العراق قد عزز رؤية الطرفين حول الوضع في العراق ومن أجل تطوير التعاون الإقتصادي وتوسيع آفاقه قام وزير التجارة والصناعة التركي بزيارة سوريا 22 تشرين الأول 2004 والتقى مع رئيس الوزراء السوري محمد ناجي وتم التأكيد على ضرورة إقامة منطقة حرة وإقامة مناطق زراعية وتجارية وحدودية مشتركة. (الشرق الاوسط : 2004)

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بصورة كبيرة صدرت تركيا إلى سوريا سلعا بما يقارب 265 مليون دولار عام 2004 واستوردت من سوريا بما يقارب 506 مليون دولار (نفط خام) لتشكّل تجارة حجمها ما يقارب 762 مليون دولار عام 2004 (الشبكة الدولية للمعلومات 2009: 2010/4/27)

ولم يقتصر تطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها في اتجاه التعاون والتسويق في قضايا على المجال الاقتصادي، بل أخذ منحى في عملية إحياء عملية السلام مع إسرائيل، و الذي يعتبر من النجاحات السياسية الكبيرة لحكومة أردوغان، كذلك تقاسمت تركيا مع سوريا الهموم الأمنية المشتركة مثل احتمال تكوين دولة كردية مستقلة في حين أبدت الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن تحفظات شديدة بشأن التقارب التركي - السوري، واعتبرته لا يساعد استراتيجيتها لعزل سوريا، و أن التزام أنقرة المتزايد إزاء سوريا عبر الزيارات المتبادلة والعلاقات الحميمة بين عائلتي الرئيس السوري ورئيس وزراء تركيا وتكثيف المبادلات التجارية كان بعيدا عن أي اعتراض يذكر، حتى وقوع جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط 2005. لقد بذلت حكومة أردوغان جهودا كبيرة للحفاظ على سياستها والالتزام اتجاه سوريا خصوصا خلال الأشهر الخمسة عشر التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الاكتفاء بعلاقات عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول التورط السوري في اغتيال الحريري والشعور بالخسارة الفادحة بغياب شخصية مثل الحريري عن المسرح الإقليمي. (نوفل : 80-2010:78)

ثانياً- التغيير على الصعيد الدولي : لقد كان لفوز حزب العدالة والتنمية و الذي مكنه من قيادة الدولة التركية الأثر الكبير في السياسة الدولية، الأمر الذي جعل هذا الحزب وبما يتسلحه من حركة سياسية يلعب دورا على الصعيد الخارجي يوازي ذلك الذي يلعبه على الصعيد الداخلي ، و في هذا التوجه سيتم التعرض للتغيير السياسي الذي أحدثه على مساحتين مهمتين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، دون غيرها من الساحات، وهذا له ما يبرره، فالولايات المتحدة اليوم قائدة للنظام الدولي الجديد، ولها باع طويل

في كل بقعة من هذا العالم ، والدول الأوروبية هي الأقرب والجارة لتركيا، إذ تركز الأخيرة كل جهودها للدخول إلى منظومتها السياسية وتصبح عضوا فاعلا في الاتحاد الأوروبي.

ولتحقيق أهداف هذا المطلب، سيتم تناول ذلك في فقرتين رئيسيتين وهما :

أ. التغيير على صعيد العلاقات الأمريكية: منذ أن رفض البرلمان التركي في الأول من مارس عام 2003 التوقيع على مذكرة نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية وفتح الجبهة الشمالية من أجل ضرب العراق، أصبح التوتر هو السمة الواضحة في ما يخص العلاقات الثنائية التركية - الأمريكية.

وكان الموقف التركي يقوم على ركيزتين: (نور الدين، 2007، ص 241- 245)

أولاً- السعي لمنع نشوب الحرب و ذلك من خلال:

1. عدم التحرك إلا ضمن الشرعية الدولية وفق المادة 92 من الدستور التركي.
2. التنسيق الإقليمي: نسقت تركيا مع دول الجوار لإيجاد ضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن شن حرب على العراق، و إيجاد حل سلمي.
3. امتناع تركيا عن المشاركة في الحرب: فقد امتنعت تركيا عن فتح جبهة شمالية في حرب أمريكا على العراق، كما عملت على تمديد أجل المفاوضات التي كانت تجري بينها و بين أمريكا، و التأجيل المتكرر للرد النهائي على المطالب الأمريكية، و رفض البرلمان التركي مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات أمريكية عددها 60- 70 ألفا على الأراضي التركية.

ثانياً- التدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية:

سارت السياسة التركية في خطين متوازيين: منع الحرب, و الاستعداد للمشاركة فيها. و جرت مفاوضات بين الأتراك و أمريكا تناولت ثلاثة عناوين: اقتصادية و سياسية و عسكرية. فقد تم الاتفاق على منح تركيا قروضا مباشرة بقيمة 24 مليار دولار, و هبة بقيمة 6 مليارات دولار, مع شطب ديونها العسكرية نحو 4 مليارات دولار, على أن تكون الهبة بإشراف صندوق النقد الدولي, وهو ما رفضته تركيا.

و في الجانب العسكري تم الاتفاق على تمركز 60-70 ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية, و من ثم عبورهم إلى العراق, على أن يدخل مثل هذا العدد من القوات التركية إلى شمال العراق دون المشاركة في القتال إلا إذا اضطرت الظروف.

أما الجانب السياسي فيقوم على عدم تسليح الأكراد بأسلحة متطورة و أن لا يشاركوا في العمليات القتالية و أن لا يدخلوا مناطق الموصل و كركوك, و لا مناطق النفط, و أن يكون التركمان و الأكراد و العرب عنصرا مؤسسا للدستور, و ألا تعتمد صيغة الفدرالية في العراق الجديد. لكن أمريكا لم تعط جوابا حول تسليح الأكراد, و كما حدثت مظاهرات كردية حاشدة ضد دخول القوات التركية شمال العراق, الأمر الذي خلق شكوكا لدى الأتراك حول إثارة أمريكا لذلك.

ورغم التصريحات التي صدرت من المسؤولين الأتراك لترطيب الأجواء إلا أن التصريحات القوية المتعاقبة من واشنطن ولدت حقيقة واضحة للغاية, وهي أنه من الصعب جداً عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه بالسابق, (المجتمع : 2003:16). وبصرف النظر على أسس العلاقة والشراكة والاستراتيجية المتميزة التي كانت بين الولايات المتحدة وتركيا فإن ما فعلت في 2003 جعل هذه العلاقة تخرج بعيدا في أزمة العراق, عارض السياسيون الأتراك بقيادة حزب العدالة والتنمية الحرب الأمريكية على العراق و توجسوا من تهديد أمنهم القومي, لقد تفاوض العسكريون الأتراك في كل شيء وطلبوا ضمانات واضحة ذات طابع سياسي

في المقام الأول لعدم إقامة كيان كردي في شمال العراق واشتراطوا بدخول القوات التركية في نفس الأعداد التي ستدخل بها قوات أمريكية إلى شمال العراق وأصروا أن تكون قواتهم في القتال تحت إمرة قيادة تركية وليس أمريكية، هذا الأسلوب في التفاوض كان مستغرباً لدى الأمريكيين وطلبت أمريكا البت سريعاً في قرار المشاركة في الحرب وعقدت جلسة البرلمان في 1 اذار 2003 لفشل مشروع قرار المشاركة في الحرب وكان ذلك مفاجئاً للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أثرها تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى توتر شديد بلغت ذروته بقيام القوات الأمريكية في العراق بعملية خاطفة واقتحام مقر البعثة العسكرية التركية بمدينة السليمانية في 4 تموز 2003، واعتقال أعضائها بحجة ضلوعهم في قتل محافظ كركوك الكردي. (الحسن : 2006 : 306-308)

ومن الواضح أن الجناح العسكري البنّتاغون لم ينس بعد خيبة الأمل التي أصيب بها في 1 مارس 2003 عندما رفض البرلمان التركي التوقيع على مذكرة نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية، ولهذا السبب ورغم اتفاق الخارجية الأمريكية مع رئاسة الأركان التركية على مسألة بقاء القوات التركية في شمال العراق فإن البنّتاغون أخل بقصد منه أو من غير قصد هذه الاتفاقية. ولعل استهجان وزير الخارجية الأمريكية آنذاك كولن باول لحصول الحادثة أكبر دليل على ذلك، فالوجود التركي في شمال العراق وعلاقات تركيا التاريخية الوطيدة مع التركمان هناك، وخبرتها الواسعة في جغرافية المنطقة تقلق الأمريكيين بشكل لا يوصف. (المجتمع : 2003:17)

وعلى الرغم من تردي العلاقات التركية الأمريكية بسبب أزمة العراق إلا أن وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله جول أكد أن علاقات بلاده بالولايات المتحدة تمضي بقوة لأنها تبنى على قيم مشتركة هي الديمقراطية والحرية والاقتصاد الحر، (حسن : 2006 : 3011). و قدمت تركيا اقتراحاً لإرسال قواتها إلى العراق أثناء زيارة مستشار الخارجية التركية أوغور زيالي إلى واشنطن بعد الحرب مباشرة رداً على الطلب الأمريكي بمساهمة بعض الدول في مهمة حفظ السلام بالعراق بينما تعتبر تركيا إرسال القوات لها إلى العراق

تحركا مهما لتسوية العلاقات مع الولايات المتحدة التي تردت عقب حادثة السليمانية، (المجتمع : 18:2003). كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تقديم نموذج إلى الأمريكيين يكون الحزب فيه نموذجا للإسلام المعتدل، والذي يتعايش فيه الإسلام والديمقراطية والإسلام والعلمانية، ورغم مواقف أنقرة المعارضة للسياسات الأمريكية في المنطقة لا سيما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العراق إلا أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يرغب بأن يكون رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عراب المنطقة ويفتح أبواب البيت الأبيض له ولزوجته. (نور الدين : 24:2008)

تداعيات الحرب العراقية على تركيا: (نور الدين، ص 248-250)

لقد كان للحرب العراقية تداعياتها على مجمل الثوابت التركية تجاه العراق، و في العلاقة مع الولايات المتحدة و على الدور الأمريكي في الشرق الأوسط و العلاقة مع الاتحاد الأوروبي:

أولا- على الصعيد العراقي:

1. دخول الأكراد العراقيين مدينتي الموصل و كركوك رغم التهديدات التركية.
2. أصبح التركمان تحت الهيمنة الكردية، و مثل التركمان في المجلس الانتقالي بشخص واحد ليس مواليا لتركيا.
3. مثل الأكراد بأربعة أشخاص في المجلس الانتقالي، و كان منهم محمود عثمان التابع لحزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا.
4. كان لتركيا حق الدخول إلى شمال العراق، ولكن أمريكا منعت دخول الجيش التركي إلى شمال العراق من دون تنسيق معها.

5. استبعاد الشركات التركية من المشاركة في عقود إعمار العراق.

6. أصبح مجلس الحكم الانتقالي يمثل الصيغة السياسية الأكثر تعاضاً مع سياسات أنقرة العراقية و

الإقليمية حيث الغلبة فيه للأكراد.

7. إقرار الدستور العراقي صيغة الفدرالية.

ثانياً- العلاقات التركية الأمريكية:

لقد كان قرار تركيا بعدم المشاركة في الحرب، وضع أمريكا أمام اختبار لخوض الحرب دون شريك

استراتيجي مما ترك أثراً سلبياً بالغاً في النظرة الأمريكية إلى تركيا و إلى المؤسسة العسكرية فيها.

و لكن على الرغم من الصدع الذي تركته الحرب العراقية في العلاقات التركية الأمريكية، فقد أدرك

الطرفان أهمية استمرار العلاقات بينهما و برز هذا في أكثر من موقف في مرحلة ما بعد الحرب و منها:

1. زيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكية أنقرة في الثاني من أبريل 2003، وطلب المساعدة، و

عندها قال (جول) أنها ستسمح للطائرات الأمريكية بالهبوط في تركيا في طريقها من و إلى العراق.

2. الموافقة على المساعدة في حفظ الأمن في العراق.

3. أقر مجلس النواب التركي في 7 أكتوبر 2003 مذكرة صلاحية إرسال قوات عسكرية إلى العراق.

4. منح أمريكا لتركيا قرضاً 8.5 مليار دولار.

5. موافقة أمريكا على التنسيق مع تركيا بشأن مكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

6. تلاقي المصالح التركية و الأمريكية بالنسبة للقضية قبرصية، و الخلافات مع اليونان و أرمينيا، و دخول تركيا الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ترسيخ النفوذ الأمريكي في البلقان، القوقاز، و أفغانستان و لعب تركيا ورقة ضاغطة في الشرق الأوسط.

ب. **دول الاتحاد الأوروبي:** الموقف الأوروبي كان واضحاً في أثناء الفترة المضطربة التي سادت الساحة التركية خلال الأزمة الرئاسية، حيث أعلنت الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي دعوتها إلى الالتزام بالقواعد الديمقراطية أثناء الانتخابات البرلمانية حيث قال مفوض شؤون توسيع الاتحاد الأوروبي " إن على الجيش ترك مسألة الديمقراطية للحكومة التي سوف تنتخب ديمقراطياً" وهذا اختبار للتأكد من احترام الجيش للعلمانية والديمقراطية. (المجتمع : 2003:27)

و قرر الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد في كانون الثاني عام 2005 بعد أن استطاعت حكومة العدالة والتنمية من إقناع الاتحاد الأوروبي بذلك مع إعطاء القمة الأوروبية التي عقدت في ديسمبر 2004 سلطة تحديد تاريخ بدء هذه المفاوضات التي قد تصل إلى عشرين عاماً تكون تركيا مع الاتحاد الأوروبي قد دخلت مرحلة جديدة. وقد حاولت تركيا من خلال جملة من الضغوط التي مارستها على زعماء الدول الأوروبية إلى تحديد موعد قريب في دخول المفاوضات المباشرة حول الانضمام، وهو ما أدى إلى بروز بعض الملامح التي يمكن اجمالها بنقطين هامتين فيما يتعلق بالخطوة التي اتخذتها المفوضية الأوروبية حول الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا. (محمد : 2008:360)

1. تتعلق بتاريخ الإصلاحات التي تمت في ظل حكومة العدالة والتنمية وقد تسلم الحزب حكم تركيا في ظل صعوبات اقتصادية كبيرة واستطاع أن يحدث تغيراً كبيراً في الدولة لم تشهده منذ رحيل مصطفى كمال

أتاتورك فقد تم إبعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي، ومنح الأكراد الحرية الإعلامية و إعادة صياغة قانون العقوبات .

2. تركت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية ليمرر الإجراءات السياسية والقانونية التي أدت إلى تهميشها.

هذه الصورة ترتبط بالتقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية إذ تضمن العديد من النقاط. (حسن : 2006 :306-308)، وهي:

أ. إشارة إلى تقييد بعض الامتيازات في حالة الدخول في الاتحاد الأوروبي كحرية التنقل التي ستعطي إلى الأتراك على دفعات تخوفا من الهجرة العمالية من تركيا إلى أوروبا تقدر 2.5 مليون نسمة.

ب. سيتحمل الاتحاد الأوروبي تكاليف تقدر 27.16 بليون يورو يفترض أن يقدمها الاتحاد الأوروبي اعتبارا من 2025.

ج. تسربت معلومات إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من المرجح عام 2025 وذلك في الوقت الذي تكون فيه قد مضت قدما في اصلاحاتها الاقتصادية وتطوير القدرة التنافسية للصناعة التركية الذي يسهل لها الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ففي الوقت الذي توجد فيه دوافع أوروبية لقبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، هناك معوقات

تحول دون ذلك: (الغريزي، 2010، ص 218-234)

أولا- الدوافع الأوروبية في قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي و تتمثل في:

1. قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي يجعل جيران تركيا في الشرق الأوسط و آسيا الصغرى و البحر الأسود جيرانا مباشرين للاتحاد الأوروبي.
2. قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يعطي قيمة أكبر ثقافيا على المستوى العالمي للاتحاد الأوروبي، و أنه ليس اتحادا مسيحيا و ليس اتحادا اقتصاديا.
3. اندماج تركيا في الجسد الأوروبي قد يعطي لتركيا دورا كبيرا في تشكيل مستقبل أوروبا.
4. تركيا محور هام و أمن لنقل الطاقة من الشرق الأوسط و بحر قزوين و روسيا مما له آثار إيجابية كبيرة على الاتحاد الأوروبي.
5. موقع تركيا الاستراتيجي يمكنه أن يكون قاعدة متقدمة للسياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية.
6. تركيا تمتلك موارد بشرية هامة للاتحاد الأوروبي.
7. تركيا عامل هام في تحقيق الأمن و الاستقرار و الازدهار الأوروبي بوصفها قاعدة متقدمة للمصالح الأمريكية الأوروبية.
8. يشكل الاتحاد الأوروبي سوقا تصل قيمته إلى 200 مليار دولار، بسبب اتسام الاقتصاد التركي بالنمو المتواصل.
9. تركيا قادرة على مد الاتحاد الأوروبي بالملايين من الأيدي العاملة من العمال الشباب بينما الدول الأعضاء لديها نسبة عالية من المسنين.
10. تركيا يمكن أن تكون عامل ربط بين الاتحاد الأوروبي و دول القوقاز و آسيا الصغرى.
11. عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي يجعل منها فاصلا و عازلا بين الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط.
12. قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي يعزز الاستقرار في أوروبا.
13. يعزز قبول تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المجالين الاستراتيجي و الأمني.

ثانيا- معوقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي, و يتمثل في:

1. المعوقات القانونية و السياسية و الثقافية: لقد تضمنت روما المنشئة للاتحاد الأوروبي أن شروط الانضمام تقتضي أن تكون الدولة التي تطلب الانضمام أوروبية, ديمقراطية و القبول بالأهداف السياسية و الاقتصادية للجمعية الأوروبية, و من هنا يقال أن تركيا ليست أوروبية و معظم سكانها مسلمون, و أنها غير ديمقراطية, و على تركيا إنجاز عدد من الإصلاحات الداخلية. وفي ذلك يقول الرئيس العام للأحزاب الديمقراطية المسيحية وليفريد مارتنيز: نحن نؤيد تعاوننا مكثفا مع تركيا, ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري, ويقول ليوتيند ياماناز رئيس وزراء بلجيكا السابق: يوجد اختلاف حضاري بين تركيا و أوروبا.

2. المعوقات المؤسسية: إن انضمام الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر على مؤسسات الاتحاد الأوروبي كالبرلمان الأوروبي, و المجلس الأوروبي و غيرها من المؤسسات الأخرى نتيجة عدد السكان الكبير لتركيا و البالغ عام 2008 حوالي 74.8 مليون نسمة و أن حجم الفئة العمرية (0-14) بلغت في الاتحاد الأوروبي 15.7%, بينما بلغت في تركيا 28.1%, و إن عدد السكان يؤثر بشكل مباشر في نظام التصويت و اتخاذ القرارات, الجدول (5) يوضح أن سكان تركيا سيكون الأكثر

عام 2050:(الغريزي, 2010, ص 230)

جدول رقم (5): توقعات حجم السكان لدول أوروبا خلال الفترة (2015 - 2050)

الدولة	2015	2025	2050
فرنسا	62841	64165	64230
تركيا	82150	88955	97759
ألمانيا	82497	81959	79145
إيطاليا	55507	52939	44875
اسبانيا	41167	40369	37336
البرتغال	10030	9834	8700
بريطانيا	61275	63287	16166
بولندا	38173	37337	33304
رومانيا	21649	20806	18063
بلغاريا	7167	6609	5255
اليونان	10944	10707	9759

3. المعوقات الأمنية: لقد أحدثت هجمات 11 سبتمبر 2001 تحديات وصعوبات أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة الأخطار التي تمثلها المناطق التي تحد تركيا جغرافيا مثل الشرق الأوسط, آسيا الوسطى, دول جنوب القوقاز. و قد أوضح الرئيس الفرنسي ساركوزي رفضه انضمام تركيا على أن يتم منحها شراكة متميزة بدل العضوية. ولكن الأتراك يراهنون على أن المعوقات التي تحول دون الانضمام لا ترقى إلى مستوى المصالح المتبادلة للطرفين في حال

انضمام تركيا. (الغريبي, 2010, ص 224 - 234)

و يرى أحمد أوغلو وزير خارجية تركيا بأنه لا يمكن الانسلاخ عن أوروبا جغرافيا أو تاريخيا، و إن القدرة على بدء مرحلة جديدة في العلاقات مع أوروبا يستلزم تقييما لاستراتيجية تركيا الخارجية و السياسة الداخلية على أرضية عقلانية تتطلبه العملية الدبلوماسية و العمق و المرونة اللتين تتطلبهما عملية التأثير والتأثير المتبادل بين الحضارات. (أوغلو، 2010، ص 587-588)

الفصل الرابع

منظور العلاقات الأمريكية - التركية في ظل حزب العدالة والتنمية

على الرغم من حالة الصعود والهبوط التي شهدتها العلاقات الأمريكية - التركية طيلة نصف قرن، إلا أن مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد شهدت تغيراً ملحوظاً في ديناميات هذه العلاقات، وذلك إلى درجة وصف فيها البعض هذه العلاقات بأنها باتت على مفترق طرق، وأنه بدون إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة، فقد يخسر الطرفان شراكتها التي امتدت لأكثر من نصف قرن. (Menon and Wimbush, 2007: 3)

ويمكن القول إن متغيرين أساسيين قد لعبا دوراً أساسياً في إعادة تشكيل العلاقة بين واشنطن وأنقرة في

مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001: (العناني، 2010: 154)

الأول- استئثار أول حزب إسلامي بالسلطة في تركيا عام 2002 والذي فاز بثلاث دورات انتخابية كان آخرها عام 2011.

الثاني- قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في مارس 2003 والذي رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذه، مع وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين.

وفي رحاب هذين المتغيرين، دارت العلاقات بين الطرفين طيلة فترتي إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، فبالنسبة للمتغير الأول، فقد تمكن حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان من الحصول على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التركية عام 2002 مما أعطاه اليد العليا في تشكيل الحكومة التركية وذلك لأول مرة منذ قيام تركيا الحديثة على أيدي كمال الدين أتاتورك أوائل القرن العشرين.

وقد تمكن حزب العدالة و التنمية من خلال تجربة غنية في مسيرة الإسلام السياسي في تركيا، و من خلال ما وصل إليه العالم الإسلامي من تجارب في نفي الآخر و تكفيره أحياناً، و منازعته بالسلاح و التصفية، من مقاربة الإسلام بمفهوم جديد و مقاربة عقلانية تحترم خصومات كل الفئات و تركز على مركزية الانسان ككائن حر في تفكيره و اعتقاده، و ترى في تداول السلطة و تصميم الحريات إطلاقاً لديناميات المجتمع و تقدمه. (نور الدين، 2008، ص 86)

أما بالنسبة لعدم اشتراك تركيا في الحرب مع أمريكا ضد العراق فقد انعكس سلباً على واقع المؤسسة العسكرية في الداخل التركي و اتهام أمريكا للجيش التركي بأنه غير قادر على الضغط على البرلمان، مما أدى إلى رفع أمريكا الغطاء عن الجيش التركي مما عزز موقع سلطة حزب العدالة و التنمية و حررها من ضغوط كان يمكن أن تلجأ إليها المؤسسة العسكرية لأوهى الأسباب. (نور الدين، 2008، ص 85)

الافتراض الرئيس أن هناك دوافع كافية لدى كل من تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية لكي تُدرك كل منهما أهمية الأخرى بالنسبة إليها، وفق منظورها الخاص، وفي إطار سعيها لتحقيق مصالحها وأهدافها.

فمن جانبها، تواجه تركيا جملةً من التحديات الرئيسة في بناء سياستها الخارجية، وتبرز هذه التحديات بشكل كبير بسبب الموقع الجغرافي لتركيا على خارطة العالم، حيث تقع بين ثلاثة عوالم، كل منها له ظروفه وطبيعته وإشكالياته المختلفة عن الآخرين، ولكن تركيا تحديداً ترتبط بكل منها برباطٍ معين، وهذه العوالم هي: القوقاز، الشرق الأوسط، دول الاتحاد الأوروبي، كما أن موقع تركيا بالنسبة للأقاليم الثلاثة هو على المحيط، وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة لها أن تُحجم عن المشاركة في قضايا كل إقليم. هذه المتغيرات والاعتبارات تدخل تماماً ضمن إدراك حزب العدالة والتنمية لطبيعة العلاقة مع كل فضاء إقليمي، والتي بدورها تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات التركية الأمريكية. وتتعلق استراتيجية الحزب في تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع مع الخارج، والبحث عن تحالفات اقتصادية وعدم الاكتفاء بالتحالفات

العسكرية، وإعادة تعريف أفضليات السياسة الخارجية التركية بناء على حقائق العولمة، وضرورة الربط المُحکم بين مركز الدراسات وصنع السياسة الخارجية، وأثر ذلك على مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة.

(الغنوشي وآخرون، 2004: 82-83)

وقد شجع تعامل الولايات المتحدة مع تركيا باعتبارها شريكا استراتيجيا اقليميا هاميا في توازنات أوراسيا تركيا على الدخول إلى التوازنات الآسيوية مدعومة بلاعب عالمي. و أخذت أهمية ذلك التقارب الاستراتيجي تزداد بالنسبة لتركيا لاسيما في الفترات التي شهدت توترا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و تركيا، أو التي شهدت تصاعدا في التنافس التركي- الروسي. و بعد قمة هلسنكي التي حدد فيها الاتحاد الأوروبي الدول الجديدة المرشحة لنيل عضويته، باتت تركيا في حاجة إلى ضبط توازنها مع أمريكا-الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياساتها تجاه آسيا الوسطى. و أدى بلورة سياسة تركيا في الشرق الأوسط إلى ضرورة تحقيق التوازن في المقاربة القائمة على محور أمريكا- إسرائيل، و هو المحور المؤثر في سياسة آسيا الوسطى و بين خيارات الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، و لذا فإن تركيا تعمل جادة في متابعة دقيقة لنمط العلاقات المتناقضة بين القوى العالمية و القارية و الإقليمية، و توازنات هذه العلاقات. (أوغلو، 2010، ص

528-530)

وفي الجانب المقابل، فقد استفادت الولايات المتحدة من موقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي المهم. لذلك، بقيت المصالح والتوجهات الأمنية العالمية والإقليمية للولايات المتحدة وليست مشاعر الصداقة والقيم والأيديولوجيات المشتركة هي القوة المُحرّكة للسياسة الأمريكية تجاه تركيا تحديداً. ولم تكن تركيا في نظر الأمريكيين وضمن المخطط الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط تحديداً في أعقاب انتهاء الحرب الباردة إلا إحدى أدوات احتواء العراق وإيران، وتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط، عن طريق توسيع وتوثيق التعاون التركي - الإسرائيلي (والذي تضاعف بشكل لافت في السنوات الأخيرة)، ومراوغة روسيا وإيران، والالتفاف حولهما في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات آسيا الوسطى من

الطاقة إلى الأسواق، وغيرها من المصالح الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة. ومن هنا، فقد تم تقسيم هذا

الفصل إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا

المبحث الثاني: المنظور التركي للعلاقات مع أمريكا

المبحث الأول

المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا

تمثلّ تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيواستراتيجي لتركيا، والذي أعطاهها ميزة تنافسية عالية، وإنما أيضاً بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة استراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة، بشكل جعلها بمثابة (حجر الزاوية) في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط. (العناني، 2010: 149)

منذ نهاية الحرب الباردة، راجت أطروحات عديدة حول تراجع الأهمية الاستراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربي، وذلك عطفاً على انتهاء الخطر الشيوعي، وعدم الحاجة لسياسة "سد المنافذ" التي وفّرت لتركيا دوراً مهماً طيلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، بيد أن التاريخ أثبت لاحقاً عدم صحة هذه الأطروحات، ليس فقط بسبب تغير ديناميات البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا، وإنما أيضاً بسبب إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير، وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم ورفعت الطلب عليه مجدداً. (العناني، 2010: 149)

وعلى عكس ما كان مطروحاً سلفاً من احتمال تراجع أهمية تركيا واقتقاد دورها الحيوية، بدا أن ثمة حاجة غربية وأمريكية ملحة للدور التركي، خاصة في ظل تعدد الأوضاع في الشرق الأوسط، ودخول الولايات المتحدة للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" التي أفقدتها كثيراً من حضورها الرمزي، وأثقل كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها باقية حتى الآن. وإذا كانت العلاقات الأمريكية - التركية قد شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن الخيط الناظم لهذه

العلاقة يؤكد أن كلا الطرفين كان حريصاً على ألا تؤثر خلافاتها على الشراكة الاستراتيجية بينهما، ما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بشكل يُضيق فجوة الخلافات ويزيد من مساحة الالتقاء. ولتحقيق ذلك، تم تقسيم المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تحقيق المصالح الأمنية والعسكرية الأمريكية

المطلب الثاني: تحقيق المصالح الاقتصادية

الفرع الأول

تحقيق المصالح الأمنية والعسكرية الأمريكية

تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الاستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز، مروراً بالبلقان والشرق الأوسط، وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن خلا على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً، وقد توطّدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصةً في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرج الخليج الثانية وغزو واحتلال العراق. (العناني، 2010: 150)

أولاً: محاربة الإرهاب

وعلى المستوى اللوجستي والاستخباراتي، فقد اتّسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني والاستخباراتي، وتم تشكل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الاستخباراتية. (Flanagan and Berannan, 2008: 2)

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عُرف بإدارة الرئيس بوش الابن بـ(الحرب على الإرهاب)، فعلى سبيل المثال، تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة الخاصة بحلف الناتو لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001. (Migdalovtiz, 2002:9)

وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب الولايات المتحدة التي استفادت معنوياً ورمزياً من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان، فضلاً عن إرسال تركيا لما يقرب من حوالي 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو (Sullivan, 2009: A01)، ولا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية، ومن المتوقع أن تلعب تركيا دوراً محورياً في إطار الاستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان. (العناني، 2010: 151)

ثانياً: الإبقاء على التحالفات العسكرية

- حلف الناتو

طيلة التسعينات، كانت تركيا بمثابة "قوس الكماشة" الذي سعت من خلاله واشنطن لتقويض النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، وذلك ضمن استراتيجية "الاحتواء المزدوج" التي وضعتها إدارة بيل كلينتون تجاه العراق وقيادته، وقد تم استخدام قاعدة (إنجريك) العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق، والقيام بقصفه أحياناً، ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 1500 جندي بتلك القاعدة، كما لعبت تركيا دوراً مهماً ضمن مهام قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو: التي سعت لحفظ الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق. (Boyer & Katulis, 2008: 4)

وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية سواء من جانب صدام حسين أو دول الجوار مثل سوريا وإيران. (العناني، 2010: 151)

وقد كان للثقل الاستراتيجي الذي اكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة الحرب الباردة دور هام في التغيير الذي طرأ على العلاقات التركية- الأمريكية، بسبب الوضع الجديد أصبحت علاقة تركيا مع الناتو تسير وفق تقاطعات العلاقات ما بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، و علاقات أمريكا مع الاتحاد الأوروبي.

رأت تركيا في العلاقات مع أمريكا بديلاً عن علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي عندما تتعثر المفاوضات مع الاتحاد، و اعتمدت على محور حلف الناتو من أجل دعم هذه العلاقة. و رأت أمريكا في تركيا عاملاً فاعلاً في التأثير على منطقة البلقان و شرق أوروبا و الشرق الأوسط عندما تتعارض سياستها مع سياسات بعض الدول الأوروبية. و قد استخدمت أمريكا تركيا كأوراق من أجل تحقيق مهمات عالمية و اقليمية من خلال حلف الناتو.

و تعد منطقة بحر قزوين الغنية بالبترول و دول آسيا التي ظهرت بعد الحرب الباردة مناطق تتأثر متبادل بين أمريكا و تركيا. كما ظهر التوافق بين المصالح الأمريكية و التركية ما ظهر في البلقان. (أوغلو، 2010، ص 263-264)

- اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي:

يُعد اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي في فبراير 1996 واحداً من أخطر الاتفاقات التي عُقدت لحد الآن في إطار إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية من خلال أطروحة النظام الشرق أوسطي، على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً ومؤثراً في المنطقة، بما يخدم مصالحها وأهدافها إقليمياً ودولياً، ويُتيح للكيان الإسرائيلي هامشاً أكبر من المناورة والضغط على الدول العربية المشاركة في عملية التسوية وفي فرض هيمنته على المنطقة، كما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية آلية فاعلة لخدمة مصالحها وأهدافها هي الأخرى باعتبارها الطرف غير المباشر في الاتفاق من خلال علاقات التحالف التي تربطها بطرفيه.

و مما لا شك فيه أنه يصعب تفسير تحرك تركيا تجاه التعاون العسكري مع إسرائيل إن لم يكن التحالف الاستراتيجي معه خارج إطار استراتيجية الولايات المتحدة لإعادة ترتيب أوضاع العالم العربي و تشكيلها, رغم نفي الخارجية الأمريكية قيام تحالف ثلاثي بين أمريكا و تركيا و إسرائيل.

و قد أسفر التعاون قيام مناورات (ذئب البحر) 1997 و امتدت من بحر إيجه و حتى المياه الإقليمية السورية بين تركيا و إسرائيل و إجراء مناورات (حورية البحر المتمكنة) في 5-9 يناير 1998, 15-17 ديسمبر 1999, و الأول من يناير 2003 و التي شاركت أمريكا و تركيا و إسرائيل. و التقارب التركي-الإسرائيلي يعد بمنزلة الخطوة الأساس لاحتواء الشرق الأوسط من ناحية و القفز نحو وسط آسيا من ناحية أخرى, و هي في صلب التوجهات المستقبلية للاستراتيجية الأمريكية التي عبر عنها بريجنسكي في إطار تقييمه لأهمية السيطرة على أوراسيا, حيث يرى أن من يسيطر على هذه المنطقة سوف يسيطر على أوروبا الغربية و آسيا الشرقية و الشرق الأوسط و أفريقيا. (محمد, 2004, ص 55-59)

الفرع الثاني

تحقيق المصالح الاقتصادية و السياسية

إذا كانت العلاقات الأمريكية - التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش الابن، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم، لا يمكن التفريط فيه، مهما وصلت درجة الاختلافات معه. وقد زاد من ذلك التحول ما مارسه حكومه العدالة والتنمية في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به. وقد بدأ واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما زاد الطلب الأمريكي عليها، وازدادت كحليف يعتمد عليه. (العناني، 2010: 156)

وقد أكد كثيرون على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها: (Asmus, 2007: 18)

- تعد تركيا ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (باكو - تفليس - جيهان) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا، بسبب موقعها الاستراتيجي كممر بحري و ملاحي يخترق البحر الأسود و بحر قزوين و البحر المتوسط.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وهو ما قد يحسّن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهماً في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الأوسط، ووسّعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعتها واشنطن على ذلك، حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في

الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة تتمثل في إيجاد التوازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، والإفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق والحفاظ على وحدة العراق والإفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل لإدارة مفاوضات بين الطرفين، بالإضافة إلى قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقاً. (العناني، 2010 ، 156-157)

وفيما يخص سياساتها الشرق أوسطية، يمكن القول أن تركيا انطلقت من عدة أسس أهمها ما يلي:

(العناني، 2010: 157)

1. محاولة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج، دون أن يعني ذلك محاولة أسلمة الداخل التركي أو الدخول في تحالفات أممية على المستوى الخارجي، وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة عربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي والاستراتيجي.
2. محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية في المنطقة، والاعتماد على الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيداً عن العباءة الغربية.
3. الدخول بقوة على خط الصراعات في المنطقة لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط المبرّد للخلافات في الشرق الأوسط.
4. تجنب الدخول في لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يُعظّم الصورة التركية كوسيط محايد.
5. تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية في المنطقة.

أولاً: المساهمة في بناء المشاريع الأمريكية (مشروع الشرق الأوسط الكبير)

أسهمت حرب الخليج الثانية في بروز أهمية تركيا الاستراتيجية مجدداً، تلك الأهمية التي بدت لوهلة من الزمن مُتَّجهة نحو التراجع، إثر ما لاح في الأفق الدولي من تغيّرات في سياسة الاتحاد السوفييتي السابق، ومن تطورات في العلاقة ما بين الشرق والغرب منذ عام 1985.

وأياً كانت الترتيبات الموضوعية للمنطقة في ضوء المصالح والأهداف الأمريكية، والتي لم تتبلور معالمها الرئيسة كواقع قائم لحد الآن، فإن ما ترشح منها من إشارات أوردتها بعض المسؤولين الرسميين الأمريكيين والأتراك وتداولتها الأوساط الأمريكية والتركية وغيرها، تشير إلى أن ثمة دوراً فعالاً ستؤديه تركيا فيها، وذلك على أساس جملة من الاعتبارات، والتي نرى أنها تتمثل في الاستفادة من الأهمية الاستراتيجية لموقع تركيا، وممارسة مزيد من الضغط على الدول العربية المجاورة لها باستخدام ورقة المياه، ودورها في المستجدات المستمرة لحرب الخليج الثانية والثالثة، وكذلك دورها فيما يسمى الترتيبات الشرق أوسطية، أو تطبيع علاقاتها وتعزيز اتفاقاتها وتعاونها الشامل مع الكيان الإسرائيلي. (محمد وسليم، 2004: 42-43)

و تجدر الإشارة إلى ظهور تعقيدات في مشكلة مياه الفرات نتيجة إقحام تركيا أطرافاً أخرى في هذه المشكلة، و خصوصاً بمشاركة اسرائيل و بريطانيا في مشروع الجاب و الذي يعد تعزيزاً لسيادة تركيا على مياه نهري الدجلة و الفرات.

رغم تشكيل لجنة عراقية سورية تركية عام 1983 لتحقيق اقتسام عادل لمياه دجلة و الفرات و سيؤدي مشروع الجاب إلى انخفاض نسبة مياه الفرات 15 مليار متر مكعب سنوياً، مما يعني أن كمية المياه التي ستعبر الحدود التركية السورية ستخفض من 28 مليار متر مكعب إلى 13 مليار متر مكعب و هذا يعني انخفاض حصة سوريا 40% و انخفاض حصة العراق بنسبة 80%، وقد ذكر المسؤول عن مشروع الجاب

(كاميران آنان) بأن المياه ستكون لها قيمة أكبر من قيمة النفط، لأن المياه ثروة نادرة جدا في بلدان الشرق الأوسط الخمس عشرة.

كما أعلنت تركيا عام 1988 مشروع (أنابيب السلام) و هو يقضي إنشاء خطين من الأنابيب ينقلان فائض مياه الشرب من مياه نهري جيغان و سيحان التركيين إلى سوريا و الأردن و السعودية و دول الخليج العربي، ويمول تنفيذه من الدول الخليجية. و قد طالب شمعون بيرز عام 1988 نظيره التركي مسعود يلماز إمداد إسرائيل بالمياه و إدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام. (محمد، 2004، ص 45-49)

- الأهمية الاستراتيجية لموقع تركيا:

ما من شك في أن الموقع الجغرافي لتركيا ما زال يتمتع بأهمية استراتيجية من الناحيتين السياسية والعسكرية، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إزالة التمييز الاستراتيجي بين محيط أوروبا ومركزها، حيث الصراع على امتداد الخط الحدودي الداخلي الذي فصل بين الألمان لتقوم التحديات الجديدة على امتداد قوسي الأزمات:

1. القوس الشرقي: حيث منطقة عدم الاستقرار الدائرة بين تركيا والقفقاس من آسيا الصغرى والتي خلف تفكك الاتحاد السوفييتي فيها قوات وقدرات عسكرية، تقليدية ونووية، مهمة وغير متوازنة في دول لم تستقر أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد.
2. القوس الجنوبي: الممتد عبر شمال إفريقيا وحوض البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، حيث عدم الاستقرار أيضاً، ولكن بسبب سياسات الهيمنة الغربية والصهيونية والغزو الاقتصادي والثقافي وموجة العداء الغربي للعرب والمسلمين بشكل عام.

وفي كل القوسين، تظهر الحاجة إلى الموقع التركي المتوسط لمناطق تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بقاء الوضع الذي يخدم مصالحها فيها مهماً وضرورياً، وهو ما يجعل من تركيا دولة مهمة، ويجعلها تحتفظ بوضعها كحليف مهم للولايات المتحدة، سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو في إطار حلف شمال الأطلسي. (محمد وسليم، 2004: 43-44)

- ممارسة الضغط باستخدام ورقة المياه:

إن تركيا في تعاملها مع مسألة المياه تنطلق من حسابات سياسية استراتيجية وليست فنية، وتهدف إلى دفع الدول العربية إلى استيراد المياه من تركيا، مما يوفر لها وسيلة للضغط على هذه الدول لمواءمة سياساتها بشكل مستمر، على نحو يخدم المصالح التركية، وربما التدخل في شؤون هذه الدول، وعليه فإن أحد عناصر الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ستمثل في سياسة مائية طموحة تضمن لها تحقيق أهدافها ومصالحها تجاه دول المنطقة، وهي تحاول توظيف هذا الدور في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة استعداداً للمشاركة في أية ترتيبات شرق أوسطية محتملة، واستجابةً للمتغيرات الدولية للحصول على موقع فاعل ومؤثر فيما يسمى النظام الدولي الجديد. (محمد وسليم، 2004: 79)، والجدول (6) الآتي يوضح الاحتياجات المائية في الدول تركيا وسوريا والعراق: (رضوان، 2006، ص 167)

جدول رقم (6): الاحتياجات المائية في حوض الفرات.

الدولة	تركيا	سوريا	العراق	المجموع
المنشآت الزراعية (بالهكتار)	300.000	19400	120000	196400
المشاريع المستقبلية (بالهكتار)	1146300	542275	752400	2840975
صافي الاستهلاك (مليار م ³ سنوياً)	15.700	10.800	20.000	46.500

ثانياً: تأمين المصالح الاقتصادية الشرق أوسطية

في الحقيقة، يقول بيرل Perle للأترك : "لا يُمكن أن تُحققوا أي نجاح وأنتم في هذه الحالة، لذلك يجب أن نأتي ونتمركز في شرق تركيا، وسنأتي في النهاية، لكننا نُفضل أن ندخل بإذن منكم على أن ندخل بطرق أخرى، ويجب أن نتمركز في تركيا من أجل حماية مصالحنا في الشرق الأوسط، أما تركيا وحسب رأي بيرل وبيورت Burt & Perle فلا تستطيع أن تقوم بأي دور سوى الحارس لأمريكا. (أوسي والجهمني، 2000: 52)

كما يرى بيرل أن سبل تكليف الجيش التركي بمهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة، في أنه يُعطي القيمة الحقيقية (الرخيصة) للجندي التركي مقابل قيمة الجندي الأمريكي، ويُحدد أيضاً موقع الحارس، فالدور الذي تقوم به تركيا هو أقل تكلفة بالنسبة لأمريكا إذا ما قامت به هي نفسها، فوجود جندي أمريكي في تركيا يُكلف الولايات المتحدة سنوياً 90 ألف دولار، أما الجندي التركي فلا يكلف سوى 6 آلاف دولار سنوياً. (أوسي والجهمني، 2000: 51)

أما وزارة الدفاع الأمريكية فقد أكدت أهمية تركيا: "تأتي أهمية تركيا بالنسبة للدول الغربية من موقعها الاستراتيجي، أكثر من قدرتها العسكرية، وتُشكل تركيا أهمية حيوية بالنسبة لأمريكا ومصالحها في الشرق الأوسط". (مجلة VS News، 22 مارس 1971).

المبحث الثاني

المنظور التركي للعلاقات مع أمريكا

عكست الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مدى إدراك متخذ القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة وأهميتها، ولضرورة تميّزها لاعتباراتٍ سياسية - أمنية، أو اقتصادية أو عسكرية ، وبشكل سريع، يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثّلت تحولاً مهماً في نظرة تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة حسب رأي أوردغان ورفاقه: (العناني، 2010: 154)

1. عدم إعطاء الولايات المتحدة (صك على بياض) في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال إبان التسعينات.
2. إعادة التفكير في الدائرة العربية بعيداً عن منظور العلاقة مع واشنطن، ما يعني التحلل نسبياً من أعباء هذه الأخيرة من أجل تحسين العلاقات مع العالم العربي.
3. الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءاً من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وقد سعى حزب العدالة والتنمية إلى تأطير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقط انطلاقاً من المصالح المشتركة بين الطرفين، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على المقايضة (المحسوبة). وهو ما أثار حفيظة إدارة بوش التي كانت في حاجة إلى دعم تركي غير مشروط في سياستها الجديدة سواء الخاصة بالحرب على الإرهاب أو في إعادة هندسة الأوضاع في الشرق الأوسط.

و مما لا شك فيه بأنه يوجد تباين في الأهداف و تداخل المصالح بين تركيا و أمريكا و التي يوضحها

الجدول (7): (الغريبي، 2014، ص 134)

جدول رقم (7): أسبقية المصالح لتركيا و الولايات المتحدة (5) ذات أهمية كبرى، (1) أقل أهمية).

تركييا	أمريكا	الأهداف	
2.5	5	التعاون العسكري و السياسي في الحرب على الارهاب.	1.
3	4	الحفاظ على استقرار منطقة الخليج و بحر قزوين و السماح للغرب للدخول فيها.	2.
5	4	حماية تركيا و تأمينها من التهديدات الداخلية و الخارجية كتهديد PKK.	3.
5	3	استمرار التعاون الاقتصادي في التجارة و الاستثمارات و خلق نمو اقتصادي لتركيا.	4.
5	2.5	ضمان دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي.	5.

وبناءً عليه، سيتم توصيف وتحليل الدوافع التركية لتعزيز علاقتها وتطويرها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتمثل في تحقيق المصالح الأمنية وذلك في مساهمتها بمحاربة الإرهاب، والحفاظ على التحالفات العسكرية، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والمتمثلة في مساهمة الولايات المتحدة بدعم الاقتصاد التركي وفي تأمين الدعم الأمريكي لها للدخول في الاتحاد الأوروبي.

ومن هنا، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: المنظور التركي الأمني.

الفرع الثاني: المنظور التركي الاقتصادي السياسي.

الفرع الأول

المنظور التركي الأمني

أولاً- تحجيم أماكن الخطر على الأمن التركي: و يمكن بيان أماكن الخطر على الأمن التركي يتعلق بـ:

1. حزب العمال الكردستاني: إن المعركة التركية ضد الإرهاب التي تقوم بها حزب العمال الكردستاني PKK تلقى دعماً سياسياً وتعاوناً وتنسيقاً من واشنطن، كما أن تقديم سوريا الحماية لحزب العمال الكردستاني هو عبارة عن إشارة هامة بأن يكون الدعم الأمريكي لتركيا توضيحاً لسياسة الولايات المتحدة إزاء سوريا، وتدعو الحكومة التركية الولايات المتحدة وسوريا إلى قطع جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني وسواء من الجماعات الإرهابية المعادية لتركيا، وهي من الشروط الرئيسية لتحسين العلاقات معهما، مهما تكن طبيعة أفعال سوريا في مجرى عملية السلام العربية - الإسرائيلية. (أوسي والجهاني، 2000: 73)

و لقد لعب المحدد الكردي (الموقف من حزب العمال الكردستاني) دوراً مهماً في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة، حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية (Migdalovitz, 1997:4). لذا؛ فقد تفهّمت الولايات المتحدة مخاوف تركيا أن تؤدي الإطاحة بصادم حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق، وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين 15-20% من عدد سكان تركيا البالغ حوالي 70 مليون نسمة، على القيام بالشيء نفسه والانضمام للدولة الوليدة. وقد وصل الدعم الأمريكي لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أوجه أواخر عام 2007، حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا، ما دفع بها إلى الرد عليه بعنف (العناني، 2010: 152). وقد قدمت الولايات المتحدة دعماً لوجستياً مهماً لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حزب العمال في شمال العراق، ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية إلى

عمق الأراضي العراقية لمطاردة فلول حزب العمل في كهوف كردستان وجبالها. (Tavernise and Oppel, 2007).

2. الحرب على العراق 2003: كان رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق وإسقاط نظامه بمثابة صدمة غير متوقعة للولايات المتحدة، ويمكن تلخيص تداعيات القرار فيما يلي: (العناني، 2010: 155)

- (1) زيادة مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الأمريكي والتركي، والتي كانت قد بدأت مؤشراتهما مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور قليلة من غزو العراق.
- (2) إثارة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا باعتبارها حليفاً استراتيجياً يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات.
- (3) ظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تأجيل الولايات المتحدة إعطاء تركيا قرضاً مالياً وصلت قيمته 8.5 مليار دولار، فضلاً عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود إعادة الإعمار. (Migdalovitz, 2008:4)

وقد أدت هذه التداعيات إلى ظهور موجة من الغضب الشعبي في تركيا إزاء إدارة الرئيس بوش وسياساته في المنطقة، وامتدت ظاهرة (ضد الأمركة) كي تصل إلى أحد أهم حلفاء واشنطن وفي الشرق الأوسط. (Menon and Wimbush, 2007: 2)

وقد تبع هذه المتغيرات حدوث فجوة في الإدراك والرؤية بين كلا الطرفين، مما انعكس بالضرورة على اختلاف مصادر التهديد لكل طرف. لذا؛ فقد اتخذت تركيا مساراً مغايراً لمسار واشنطن في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط، وإن صبّ لاحقاً في خدمة مصالح واشنطن بشكل غير مباشر، فمن حيث اختلاف مصادر التهديد، ففي الوقت الذي رأت فيه واشنطن أن (تنظيم القاعدة) هو المصدر الأساس لتهديد أمنها

القومي، فإن تركيا رأت في أن (حزب العمال الكردستاني) هو الخطر المباشر على أمنها القومي. (العناني، 2010: 155)

وفي حين رأت واشنطن أن دولاً مثل إيران وسوريا وحلفاءهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحدياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ مما يعني ضرورة عزل هذه الأطراف ومعاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف، بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة. لذا؛ فقد أبدت حكومة العدالة والتنمية انفتاحاً ملحوظاً على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، فضلاً عن السعي للعب دور مباشر بين دمشق وتل أبيب.

ثانياً- إبقاء الدعم العسكري الأمريكي لتركيا: إن الدعم الذي ترغب به تركيا من قبل الولايات المتحدة يتمحور في توجيهين هما:

1. تركيا و الهاجس الروسي:

يمكن القول أن منظور تركيا لتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلقاً من الهاجس الروسي قبل استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في البلاد، كان نتيجة لعلاقة الترابط والتفاعل بين ثلاثة معطيات أساسية، أثرت بشكل حاسم في رسم السياسة الخارجية لتركيا، وفي تحديد خيارها السياسي - الأمني، وهي: (أوسي و الجهماني، 2000، ص 26-27)

أ- طبيعة العلاقات السوفيتية - الأمريكية إبان الحرب الباردة وبعدها.

ب- الواقع الجغرافي وتأثيره على تركيا والاتحاد السوفيتي في الوقت ذاته، والذي تجسّد في النزاع على المضائق بشكل خاص.

ج- إدراك النخب السياسية والاقتصادية التركية لأهمية الواقع الجغرافي التركي ولطبيعة النظام الدولي، والتعبير عن هذا الإدراك من خلال المنظور العفائدي ذي الاتجاه الغربي الذي أرساه أتاتورك وتشبثت به النخبة المؤثرة في عملية اتخاذ القرار والصناعة له.

ولعل العامل الأخير كان الأكثر أهمية في تحديد اتجاه تركيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي استمد على الأرجح من الاقتناع التركي العميق بأفضلية قيم النظام السياسي والاقتصادي الغربي من ناحية، وتأثير العوامل التاريخية والسياسية - الأمنية من ناحية ثانية نحو الغرب، وهو الخيار الذي يعكس الشعور الأوروبي لتركيا، بمعنى الشعور الذي يعكس رغبة تركيا في النظر إليها كدولة أوروبية وليست شرقية كما ينظر إليها الغرب. (أوسي والجهاني، 2000: 26-27)

2. تركيا و الهاجس اليوناني:

اعترضت اليونان حتى منتصف عام 1999، وما زالت مستمرة في الاعتراض على كافة أشكال المساعدات المقدمة إلى تركيا، ومقاومتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، يساندها في ذلك اللوبي اليوناني المؤالي لها داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ونجحت في الإبقاء على نسبة المساعدات العسكرية الأمريكية بين تركيا وبينها في حدود نسبة 7 : 10، لحد الآن، بسبب الانحياز العام للكونجرس الأمريكي، وإصراره على تطبيق هذه النسبة بدعوى الحفاظ على التوازن السياسي والعسكري بينها وبين منافستها، الأمر الذي طالما انتقده تركيا وسعت إلى تغييره. (محمد وسليم، 2004: 35)

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أمسكت على الدوام بآلية التوازن السياسي والعسكري بين الجانبين، فإن تركيا لا تملك سوى الحفاظ على هذا التوازن، وذلك من خلال علاقة جيدة ومنتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما أنها تفتقر إلى أي دعم دولي يُذكر بخصوص موقفها من قبرص، وفي كل الأحوال، فإن العلاقات مع الولايات المتحدة - وفقاً للمنظور التركي- ستأخذ أبعداً أكثر أهمية في ظل

التغيرات الدولية الراهنة، وقد تأكد ذلك بوضوح في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث تعززت بدرجة أكبر أهمية تركيا للناتو وللإستراتيجية الأمريكية، لا سيما أن تركيا حالياً تعتبر نقطة متميزة للإطلاة الأمريكية على ثلاثة من أهم مراكز التوتر وهي: منطقة القوقاز-آسيا الوسطى، ومنطقة البلقان، ومنطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط. (محمد وسليم، 2004: 38)

و تمر العلاقات الأمريكية - التركية بأزمة حادة لها جذور كثيرة، وأحد هذه الجذور وليس كلها كما يتصور البعض هو قرار مجلس النواب الأمريكي بأن عمليات مقتل الأرمن على يد العثمانيين أيام الحرب العالمية الأولى هي عمليات إبادة جماعية، وليس هذا كل شيء، فالعرض الأساسي لم يبدأ بعد، فالعلاقات الأمريكية - التركية تنهار منذ سنوات، والتفسير الأساسي لهذا بسيط لكنه فظ، حيث لا تتكامل سياسات واشنطن، بشكل واسع وعميق، مع مصالح تركيا السياسية الخارجية في الكثير من المناطق، ولا يوجد مقدار من الدبلوماسية الأمريكية قادر على إلغاء أو تغيير هذا الواقع. وسيتم تناول بعضاً من المسائل: (فور، 2007: 2-1)

3. تركيا و مسائل أخرى:

■ **المسألة الكردية:** مثلت السياسات الأمريكية تجاه العراق خلال العشرين عاماً الأخيرة كارثةً للجانب التركي، فمنذ اشتعال فتيل حرب الخليج عام 1991 حقق الأكراد في شمال العراق المزيد من الحكم الذاتي للإقليم الشمالي، وهذا الكيان الكردي في العراق يؤجج طموح الكيان الكردي في تركيا نحو حصوله على حكم ذاتي إن لم يكن استقلال كامل عن تركيا، مع تأييد واشنطن لها.

في الوقت الذي نجح فيه حزب العدالة و التنمية في تركيا في التعامل مع الأكراد في شمال العراق و عمل على توثيق الروابط مع الحكومة الإقليمية لكردستان العراق، فما زال التعامل مع الأكراد الأتراك و البالغ عددهم ما بين 12- 14 مليون تمثل عبئاً أكبر على الحياة السياسية.

وقد أوضح أردوغان بأن الأكراد سيسمح لهم بالتعبير عن الهوية الثقافية الكردية بحرية أكبر و تخفيف القيود على استخدام اللغة الكردية، و لكن المسألة الأكبر تكمن في عفو لقادة حزب العمال الكردستاني. (شاهين، 2009، ص 16-17)

بينما أوضح الكاتب التركي (دوغو أرحيل): أن الأكراد تعرضوا لحالة إنكار الهوية التي يجدون أنفسهم فيها، رغم أن غالبيتهم تقبل كونهم مواطنين في الجمهورية التركية، و المشكلة تكمن في رفض التيار القومي للاعتراف بهوية ثانوية للأكراد. (غزالي، 2007، ص 72-73)

و الولايات المتحدة تعلن باستمرار أنها تقدم الدعم لتركيا في موضوع حزب العمال الكردستاني، و لكنها تطلب من تركيا تبني سياسة تقترب من الخيارات الأمريكية عند قيام الولايات المتحدة بحملات جديدة في الشرق الأوسط و خاصة فيما يتعلق بالعراق و فلسطين. (أوغلو، 2010، ص 481-482)

■ **مسألة الإرهاب:** تحارب تركيا إرهاباً و عنفاً سياسياً محلياً منذ حوالي أربعين عاماً، من قبل الماركسيين والاشتراكيين والقوميين اليمينيين و الأكراد، وقد أشارت سياسات واشنطن في الشرق الأوسط إلى الكثير من العنف والراديكالية في المنطقة، و جلبت تنظيم القاعدة على عتبة باب تركيا. (فور، 2007، ص 1)

و بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أعلن المسؤولون الأتراك أنهم سيقفون مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب، فانضمت إلى التحالف الدولي الذي شكلته أمريكا و كان أولى مهامه التدخل في أفغانستان، لما غرز الروابط الاستراتيجية بين تركيا و أمريكا. و بعدها حاولت أمريكا إشراك تركيا في عملية اجتياح العراق، غير أن الأمر تحول إلى عنصر خلاف عندما رفض البرلمان التركي ذلك. (الغريبي، 2010، ص 120-121)

■ **المسألة الإيرانية:** إيران هي أقوى دول الجوار الإقليمي لتركيا، ومصدر حيوي للنفط والغاز يُلبى احتياجات تركيا من الطاقة، لكن واشنطن تضغط بشدة على تركيا لتقطع الأخيرة علاقاتها الموسعة والعميقة مع إيران، ورغم أن العلاقات التركية - الإيرانية منحصرة في مجال الاقتصاد والطاقة النووية (مؤخراً) فقط، إلا أن الدولتين لم تشهدا صراعاً مسلحاً خطيراً منذ قرون عديدة، فترى أنقرة أن سياسات واشنطن تُبعد عنها طهران، الشيء الذي لا ترغب فيه أنقرة.

و قد تحول الاتفاق الثلاثي لتبادل الوقود النووي الذي توسطت فيه تركيا و البرازيل إلى قضية خلاف بين تركيا و الولايات المتحدة، فتركيا تنظر إلى الاتفاق بأنه إنجاز دبلوماسي كبير و أنه أساس لإيجاد مدخل سياسي للملف النووي الإيراني، إلا أن باراك أوباما أعلن عن عزم أمريكا في المضي في فرض عقوبات جديدة على إيران عبر مجلس الأمم الدولي.

و من الجدير ذكره أن تركيا تعارض اللجوء إلى التصعيد مع إيران لسببين أساسيين:

1. إن تركيا لها مصالح اقتصادية كبيرة مع إيران، و أنها تؤمن أكثر من ثلث احتياجاتها في مجال الطاقة من إيران بعد صفقة شراء الغاز منها بقيمة 22 مليار دولار.

2. إن تركيا ترفض الحرب ضد دولة إسلامية تخشى تداعيات كارثية لهذه الحرب على أمنها

الداخلي و الاقليمي.(دلي، 2010)

■ **المسألة السورية:** تحولت علاقات أنقرة مع سوريا في العقد الأخير بمقدار مائة وثمانين درجة، وهي أخذت الآن في الازدهار، فالسوريون متأثرون بشدة بقدرة تركيا البقاء عضواً في الناتو، وهي بذلك لا تقول لا لواشنطن، بل وتسمح لها باستخدام أراضيها بحرية، ولكنها تحاول تركيا في نفس الوقت تطوير

علاقات جديدة مع العالم العربي، وتحاول تطوير موقع متوازن لها في القضية الفلسطينية، لذا تقاوم أنقرة ضغط واشنطن عليها لتهميش العلاقات مع دمشق.

و قد لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا و اسرائيل عام 2004، و التي تعتبر من النجاحات الدبلوماسية لأردوغان مع الحرص على تطبيع العلاقات التركية السورية، رغم التحفظ الأمريكي.

■ **المسألة الروسية:** بعد نصف قرن من العداء، حدثت ثورة في علاقات أنقرة بموسكو، وموسكو الآن هي ثاني أكبر مستورد للبضائع التركية بعد ألمانيا، وتستثمر تركيا أكثر من 12 مليار دولار أمريكي في روسيا في مجال الإنشاءات، وروسيا هي المصدر الأول للطاقة بالنسبة لتركيا في حين تعتبر إيران المصدر الثاني لها.

و تشهد العلاقات التركية الروسية انفراجا واضحا، حيث أصبحت روسيا شريكا تجاريا أساسيا لتركيا، و زاد حجم الاستثمارات المشتركة على 10 مليارات دولار عام 2008، و تعتمد تركيا على روسيا في تأمين 65% من الغاز، و 40% من مستوردات تركيا من النفط، و سيتم رفع الصفقات في حجم التجارة بين البلدين إلى 100 مليار دولار بحلول 2015 و هذا التحول في العلاقات يؤثر على طبيعة العلاقات التركية- الأمريكية. (فلانجان، 2011، ص 19)

■ **المسألة الأرمنية:** هناك تواصل غير رسمي بين أنقرة وأرمينيا، وكلا الجانبين يفضل المصالحة الشاملة، لكن السياسة الخارجية الأمريكية تقف بوجه التقارب بين أنقرة ويريغان.

و القضية الأرمنية تعد معضلة للسياسة الخارجية التركية، تتهم تركيا بعمل إبادة جماعية للأرمن منذ قرن مضى، و لكن أردوغان كسر هذه المعضلة خلال توقيعه على إقامة علاقات دبلوماسية و اقتصادية بين البلدين، و اتفاق فتح الحدود بين البلدين، و تأمل تركيا بذلك تحسين صورتها من أجل نيل

عضوية الاتحاد الأوروبي، و تخفيف الضغط على الكونغرس لتمرير قرار بشأنه، و نجحت إدارة بوش بعدم طرح المشروع المتعلق بإبادة الأرمن للتصويت. (شاهين، 2009، ص 16-17)

■ **المسألة الفلسطينية:** يهتم الأتراك كثيراً بالمسألة الفلسطينية، وهم متعاطفون مع معاناة فلسطين طوال سنين الاحتلال الإسرائيلي، وترى أنقرة في حماس شريكاً شرعياً ومهماً في الطيف السياسي، أما واشنطن فتري غير ذلك، ولأنقرة علاقات تجارية جيدة مع إسرائيل لكنها تتعرض للانتقاد الشعبي، والذي لعب دوراً كبيراً في تدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية في السنوات الأخيرة.

و قد اتخذت تركيا أثناء حرب غزة منحى في مهاجمة إسرائيل بعنف، و بلغ النقد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا عام 2009 حين غادر أردوغان المنصة بعد مناقشة حامية مع شمعون بيرز، (نوفل، 2010، ص 92). و قد تأزمت العلاقات التركية الاسرائيلية بعد حادثة أسطول غزة سنة 2010، و ترى النخب الأساسية و عامة الأتراك أن مساندة أمريكا الراسخة و غير المشروطة للسياسات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين تلهب مشاعر الغضب المتطرفة في العالم الإسلامي، و تقوض الجهود التي تبذلها تركيا للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط. (فلانجان، 2011، ص 19)

■ **مسألة الجنرالات الأتراك:** فهم غاضبون من واشنطن، وهناك جدل معروض في الدوائر الحكومية الرسمية في أنقرة عن توفير بديل استراتيجي روسي، حيث تعطي أنقرة لعلاقتها مع موسكو أهمية كبيرة، في حين تستند جهود أمريكا في القضاء على روسيا من خلال تركيا. وعموماً، قد يكون في تركيا اختلاف حول السياسات المحددة في بعض المسائل، لكن الجميع في تركيا يتفق على أن السياسات التركية تخدم بشكل جيد احتياجات ومصالح تركيا الأساسية.

و قد تعرض حزب العدالة و التنمية في مايو 2006 لأزمات مع القوى العلمانية المتشددة، و ذلك عندما اغتيل قاض على يد إسلامي متطرف حيث أشعلت القوى العلمانية المدعومة من الجنرالات

الأترك الحادئ لدفع البلاد إلى مواجهة كبرى مع حزب العدالة و التنمية و لكن حكومة أردوغان بادرت بالادانة القاطعة للحادث، و التأكيد على الالتزام بالعلمانية و الديمقراطية، و لفظ مرتكبي الحادث. (غزالي، 2007، ص 67)

ونظراً لهذه التطورات، فكيف ينبغي على الولايات المتحدة تجديد شراكتها مع تركيا؟ في هذه المرحلة فإن السؤال لا يتعلق كثيراً بما عسى أن يتم عمله مع تركيا، بل بما يجب ألا يتم عمله معها. وباختصار، يجب على واشنطن ألا تصيب العلاقات بأي ضرر. فتركيا لا تزال دولة ديمقراطية، وبالتالي يجب أن يأتي التغيير الحقيقي في سياستها الخارجية من الداخل ومن أجل تخفيف هذه المشكلة يجب على واشنطن أن تفعل أربعة أمور: (C., Soner J. & Scott, 2010)

أولاً- هو الاعتراف بحقيقة المحور الاستراتيجي لتركيا في ظل «حزب العدالة والتنمية». لسوء الحظ، لم تعد تركيا الحليف المخلص للولايات المتحدة. إن تحويل توجهها هو جزء من إطار سياسي أوسع أكثر من أن يكون رداً بسيطاً على التصرفات الأمريكية في العراق أو في أماكن أخرى. ومع ذلك، كان السبب، يرى «الحزب» الرئيس أوباما كصديق قريب ومؤيد، وأن واشنطن يجب أن تفعل المزيد لإدخال الوضوح في العلاقة باستخدام هذه القناة.

ثانياً- إن واشنطن هي في غنى عن فتح جبهة هجوم دبلوماسية كاملة على الحكومة التركية؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي عليها صياغة مبادرة دبلوماسية ممولة تمويلاً جيداً والخروج بها بصورة علنية، بحيث تكون محددة بصورة خاصة تجاه تركيا لاستمالة الأفراد الأتراك إلى جانبها.

ثالثاً- مضاعفة الجهود الأمريكية لاستئناف محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. رغم الاعتراضات الفرنسية و القبرصية اليونانية التي كادت أن توقف كلياً محادثات انضمام تركيا. و لذا؛ ينبغي على الولايات المتحدة أن توضح للاتحاد الأوروبي بأنها تريد أن تصبح تركيا جزءاً من أوروبا. وعلى وجه الخصوص،

يجب أن تفعل كل ما في وسعها للحفاظ على محادثات الانضمام لكي تبقى حية، لأن هذه العملية هي بمثابة شريان الحياة للديمقراطية الليبرالية في تركيا.

رابعاً- الاستخدام الأمثل للأدوات الدبلوماسية. و ينبغي على واشنطن أن توضح لتركيا أن هناك تكاليف ستتحملها من عدم تعاملها مع الولايات المتحدة. وعلى أعلى المستويات، يجب على الدبلوماسيين الأمريكيين وغيرهم التأكيد على عدم رضا الولايات المتحدة من اتجاه الشراكة الثنائية. يجب على واشنطن أن تستفيد بصورة جيدة من اتصالاتها بحيث توفر لـ «حزب العدالة والتنمية» الاتصال بمسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى بهدف إيصال رسالتها، وأن تصبح أقل بروزاً في دعم الترشح التركي في المنظمات متعددة الأطراف، لأن «حزب العدالة والتنمية» يستخدم مثل هذه المنصات بصورة متزايدة لتقويض السياسة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل وراء الكواليس للحد من ادعاءات وطموحات أنقرة بأن تركيا هي وسيط لسياسة إيران أو الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين.

الفرع الثاني

المنظور التركي الاقتصادي و السياسي

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا عام 2001 وبعد أن أثار صندوق النقد الدولي في معرض تشخيصه لنقاط ضعف الاقتصاد التركي إلى ضرورة استقرار الإطار المؤسسي التركي بصورة عامة والاقتصاد بصورة خاصة، الأمر الذي دعا الحكومة إلى خلق مناخ استثماري أفضل وتسريع السائد في أوساط النخبة الاقتصادية التركية بخصوص إمكانية الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي شكل عاملاً فاعلاً ساهم في النمو الاقتصادي التركي ونظراً لأهمية الاقتصاد وارتباطه سيتم تناول ذلك في فقرتين:

أولاً- المنظور التركي الاقتصادي:

يُعزى توجه السياسة الخارجية التركية نحو الغرب، في جانب مهم منه، إلى الحاجة للمساعدات الاقتصادية والعسكرية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الجهة الرئيسة التي تطلعت إليها تركيا للحصول على تلك المساعدات، والتي علّتها واشنطن بأنها "للحفاظ على الديمقراطية والحرية" والتي ظهرت في تركيا، ولتعزيز توجهها نحو "التعددية الحزبية"، ولدفعها نحو "الليبرالية"، وقد ترتب على ذلك نتيجتان مهمتان: (النعمي، 1981: 87-88)

الأولى- قبول عضوية تركيا في مجلس أوروبا عام 1949 وفي حلف شمال الأطلسي عام 1952، أي ربطها بالتحالف الغربي.

الثانية- تدفق المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية إلى تركيا، وهو ما أدى إلى اعتمادها على تلك المساعدات بدرجة كبيرة في خططها التنموية، والتوسع في المشروعات الصناعية التي قادتها إلى الاقتراض، ومن ثم المديونية، واعتمادها على المساعدات العسكرية في التجهيز والتمويل والصيانة والتدريب والتصنيع العسكري فيما بعد.

أما المحصلة النهائية، فكانت مديونية مستمرة عالية في معدلاتها، صاحبها صعوبات اقتصادية في ظل التزامات وقيود مختلفة في طبيعتها ودرجتها وآثارها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهو ما اعتبر عبئاً

تقيلاً على الاقتصاد التركي، خاصة في الفترة التي سبقت تولّي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم وانتهاج سياسة التصحيح الاقتصادي المبنية على فتح الأسواق، وقد ترافق ذلك العبء مع تزايد معدلات الفائدة وانخفاض معدلات النمو في التجارة الدولية، كما يتوقف الأمر على حُسن النية لدى مُقرضي أنقرة وثقتهم بوضعها الاقتصادي، وكل ذلك يعني بالمحصلة النهائية استمرار حاجة تركيا إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية. (محمد وسليم، 2004: 29-30)، و الجول (8) يوضح حجم المديونية التركية خلال الفترة 2001-2010 والذي انخفضت فيه المديونية من نسبة 51.15 إلى 8.60 (Index mundi, 31 Des.2010)

جدول رقم (8): الدين الحكومي العام في تركيا 2001-2010.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين الحكومي الاجمالي العام بالمليار	77.557	73.669	67.351	59.244	52.306	46.083	39.439	39.476	46.122	42.154
التغير %	51.15	5.01	5.58	12.04	11.71	11.90	14.42	0.09	16.84	8.60

ولا شك في أن من بين الأسباب الأساسية التي أدت إلى زيادة حجم المديونية التركية خلال السنوات التي سبقت تولّي حزب العدالة والتنمية للحكم هو الحظر الاقتصادي الذي فرُض على العراق، وما نجم عنه من أضرار بالاقتصاد التركي، وإنفاق تركيا على مشروعات السودان، وتغطيتها لتكلفتها العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني، واندفاعها في تحديث المؤسسة العسكرية التركية.

ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية، فقد اعتادت تركيا الحصول على مساعدات عسكرية كبيرة إلى جانب المساعدات الاقتصادية، وقد استفادت منها في بناء جيشها وتحديثه، وإقامة صناعة عسكرية، ولم تكن لتقدر على تحقيق ذلك دون تلك المساعدات.

وإذا كانت المساعدات العسكرية قد أسهمت في تعزيز أمن تركيا في مواجهة روسيا إلى حد ما، فإنها من ناحية أخرى رتبت على تركيا التزامات وقيوداً مختلفة أسوأً بمثلتها من المساعدات الاقتصادية، ناهيك عن أنها أدت إلى زيادة ربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، والاعتماد عليها إلى حد كبير في التسليح والتجهيز، وجعلتها عرضةً لضغط سياسي أمريكي مؤثر. (محمد وسليم، 2004: 31-32)، و الجدول (9) يوضح كلفة برامج التدريب العسكري للجيش التركي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 1995-2008 والذي نما من 1.102-2.855 مليون دولار (الغريبي، 2011، ص 142-143)

جدول رقم (9): كلفة برامج التدريب العسكري للجيش التركي

من قبل أمريكا (ملايين الدولارات)

2008	2007	1998	1996	1996	1995
2.855	3.5	1.505	1.454	1.095	1.102

سعت الولايات المتحدة لمساعدة تركيا في التغلب على صعوبات اقتصادية، ففي عام 2001 دخلت تركيا في مرحلة من الركود لم تعرفه خلال نصف قرن، حيث هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.4% ووصل مستوى التضخم إلى نحو 68.5%، في حين فقدت الليرة التركية نحو 70% من قيمتها، ونظراً لارتفاع

مستوى الفساد الحكومي، فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع من خلال إقراض أنقرة حوالي 7.5 مليار دولار. (Migdalovitz, 2002: 6)

ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 حين تم وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث انتعشت السياحة بشكل ملحوظ، وارتفعت قيمة العملة التركية، وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية. (العناني، 2010: 153)

وفي عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة Qualified Industrial Zone QIZ بين واشنطن وأنقرة، والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية، وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين. (Migdalovitz, 2002:17)

وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار، وواردت بلغت 5.4 مليار دولار عام 2008. (www.USTR.gov)

ثانياً- المنظور التركي السياسي: إن تركيا تسعى لتأمين الدعم الأمريكي السياسي في المجالات التالية:

1. دخول النادي الأوروبي، و إن هذا النادي يعرف باسم الاتحاد الأوروبي لذا بدأت علاقة تركيا بالمجموعة الأوروبية عام 1963، عندما أصبحت عضواً مشاركاً فيها بموجب اتفاق أنقرة، ومنذ ذلك الحين، وهي تتطلع إلى هدف بعيد لنيل العضوية الكاملة. (Demirel, 1991: 13)

ومن أبرز دوافع تركيا للحصول على العضوية الكاملة في المجموعة ما يلي: (Rouleau, 1993: 116)

1. اقتناع تركيا بأن مستقبلها يرتبط بأوروبا.

2. شعور الأتراك بالعزلة عن العالم الأوروبي لأسباب حضارية وسياسية تتعلق بالماضي العثماني والطابع الشرقي لتركيا، وبالموقف الأوروبي من صراعها مع اليونان والقضية القبرصية.

3. الخشية من تأثيرات عضوية اليونان الكاملة بالمجموعة عام 1981 في ميزان القوى بينهما.

4. رغبة تركيا بتنويع وتعزيز علاقاتها بأوروبا للتقليل من اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تقليل ضغوطها عليها.

غير أن الرغبة التركية الجامحة في الحصول على العضوية الكاملة بالمجموعة الأوروبية يُحيط بها الكثير من الصعوبات التي تعوق إتمامها، وتعود هذه إلى المتغيرات الآتية: (محمد وسليم، 2004: 33)

أ. المتغير السياسي: ويتمثل في الشكوك الأوروبية حول ما إذا كان النظام السياسي التركي ديمقراطياً بما فيه الكفاية للعضوية الكاملة.

ب. المتغير الاقتصادي: فمع كل التطورات الإيجابية في المجال الصناعي والتقني، والتوسع الملحوظ الذي شهده الاقتصاد التركي، إلا أنه لا يتناغم مع أنماط اقتصادات دول المجموعة الأوروبية، فارتفاع العجز المالي المزمّن للميزانية التركية زاد على 14% من الناتج القومي عام 1993، في حين أن السقف المسموح به في المجموعة هو 3% فيما زاد الدين الوطني على 100 مليار دولار أمريكي. ويستمر التخوف الأوروبي من ضعف الاقتصاد التركي فترة الأزمات المالية العالمية على الرغم من تجاوز تركيا هذه الأزمة وتعافيتها بقوة.

ج. المتغير الحضاري: فحضارة الأتراك الشرقية الطابع، والإسلام الذي يدين به أكثر من 95% من السكان، حقائق تحظى باهتمام الدول الأوروبية وقلقها، وكانت تُشكّل عائقاً آخر عند دراسة الطلب التركي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وأياً كانت الصعوبات، فإن تركيا تبدو شديدة الحرص على الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتعتبر مشاركتها في كل مجالات عمليات التكامل أو الاندماج الأوروبية من أولويات سياستها الخارجية، لذا؛ فإنها ترى في استمرار علاقاتها المتميزة بواشنطن إمكانية الإبقاء على روابطها بالاتحاد الأوروبي كما هي، و ذلك بحكم موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، ومن ثم تأثيرها في حلفائها الأوروبيين، والحيلولة دون رفضها نهائياً على أساس ما سبق من مشكلات ومعوقات.

ويمكن دراسة موضوع مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في ظل الدور الأمريكي عن طريق الاعتماد على أداة السيناريو أو الاحتمال عن طريق الافتراض الرئيسي لهذه الأداة، وهو : ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل إذا ما استمرت سياسة تركيا الحالية تجاه الاتحاد الأوروبي بالأدوات والاتجاهات نفسها ؟ أو إذا تغيرت ماذا يحدث؟

وعن طريق طرح ثلاثة احتمالات مستقبلية مفترضة، قد لا يخرج الأمر عن الاحتمالات المطروحة التي قد يرجح أحدها على الآخر، لوجود احتمالات تحقيقه بشكل أكبر من الاحتمالات الأخرى، وهذه الاحتمالات هي: احتمال الاستمرار، احتمال التغيير، واحتمال الاستمرار والتغيير. (الغريبي، 2010: 237)

وعليه، سوف تكون دراسة مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في ظل الدور الأمريكي، وذلك في إطار المستقبل المتوسط بين 10 إلى 20 عاماً، لأن دراسات المستقبل تكون بالغة الصعوبة إذا تجاوزت الموضوع إلى أبعد من ذلك.

1- احتمال الاستمرار

ينطلق هذا الاحتمال من افتراض مؤداه استمرار الأوضاع الراهنة، وهو يمثل الاحتمال الاتجاهي، ولكن كما أن الحاضر ليس استمراراً للماضي، فإن المستقبل لن يكون بالضرورة صورة عن الحاضر. (الغيري، 2010: 237-238)

إن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي وسياسة الاتحاد حيال تركيا سوف تستمر على اتجاهاتها الحالية، أي استمرار جهود تركيا، فضلاً على استمرار سياسة القبول من قبل الاتحاد الأوروبي تارةً، وتارةً أخرى عدم اليقين عند تركيا من أنها لن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي بالرغم من الدعم الأمريكي لها من أجل انضمامها، والذي تراجع في الفترة الأخيرة بعد رفض الاتحاد الأوروبي الضغوط الأمريكية وتراجع التأييد الشعبي التركي بشكل تدريجي لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما يُعزِّز مواقف الدولة المتجذرة الراضة.

وقد بدأت تركيا تنظر إلى خيارات أخرى كأن تنظر إلى روسيا أو الشرق الأوسط، بينما دعا البعض إلى أن يكون لتركيا خيار (أوراسي)، مستغلةً روابطها الثقافية مع جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز (Larrabee, 2008: 22-23)، مما قد يؤدي إلى استمرار سياسة تركيا الحالية على ما هي عليه.

ولدراسة احتمالية حدوث هذا التصور، لا بد من دراسة ما يدعمه ولمتمثل بالآتي:

أ- تمسك دول الاتحاد الأوروبي بمواقفها الراضة لمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع إلى المخاوف الأوروبية الناجمة عن الأسباب الآتية: (باكير، 2004: 3)

1. العنصر الديمغرافي لتركيا المتمثل في أكثر من 70 مليون نسمة، وهو يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري ويؤدي في حال انضمامها إلى أوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولاً، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تُعاني نقصاً في السكان، وبالتالي تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية.

2. الهوية الإسلامية للشعب التركي، بالرغم من علمانية الدولة وهذا العامل له تأثير كبير في سكان الدول الأوروبية، ولا سيما أن دراسات عديدة أشارت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلى أن هناك تزايداً كبيراً ومطرداً من المعتنقين للدين الإسلامي والمطلعين عليه وخاصة في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا، وهي دول رئيسية ومحورية في أوروبا.

3. الصناعة التركية، فرغم أن تركيا لا تملك مصانع ضخمة وثقيلة كصناعة الدبابات والطائرات إلا أن لديها صناعات جيدة خاصة في ما يتعلق بالملبوسات والمشروبات والمأكولات والألعاب والصناعات الخفيفة، وستغزو هذه الصناعات الأسواق الأوروبية في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كما تغزو المنتجات الصينية العالم. وهذا ما لا تتمناه أوروبا إذ إن أوروبا ترغب في أن تكون تركيا (سوقاً لها، وليس مصنعة لسوقها).

4. النمو الاقتصادي، حيث تشهد تركيا تطوراً متسارعاً في جميع النواحي خاصة الاقتصادية والإنتاجية منها، مما يجعلها بفضل موقعها أيضاً الذي يصل الشرق بالغرب، مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرق أوروبا المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي والتي تعاني سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره لن يساعد على قيام تنمية أوروبية متوازنة ويؤدي إلى تشوه اقتصادي.

ب- انهيار العلاقة بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي نتيجة استمرار سياسة المماثلة وعدم الوضوح من الجانب الأوروبي. وهذا ما تؤكدته المواقف المتناقضة لكثير من المسؤولين الأوروبيين، فالعضو البريطاني في البرلمان الأوروبي دانيال هانان يتوقع ما يلي: (إن تركيا لن تصبح أبداً عضواً كامل الأهلية في الاتحاد الأوروبي، وهناك إدراك لهذه الحقيقة يبرز لدى كل الأطراف) (ماتيز، 2006: 2-3)، بينما يرى مسؤولون آخرون أن تركيا سوف تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من سعي مفوض شؤون التوسع في الاتحاد الأوروبي أولين راين جاهداً إلى أن يتجنب ما أطلق عليه (تحطم القطار) وأسباب ذلك كثيرة منها الخلاف

حول قبرص وصولاً إلى تصويت البرلمان الفرنسي لمصلحة تجريم نفي حدوث إبادة الأرمن على يد الأتراك عام 1915 فضلاً على المواقف التي اتخذها الكثير من دول الاتحاد الأوروبي فقد هددت قبرص باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد المسعى التركي بأكمله. أما الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، فقال مع انطلاق حملته الانتخابية: (إنه يجب تعليق أية محادثات قادمة مع تركيا). وقال أيضاً: (إذا ما أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن يكون لها حدود وإذا ما أرادت أوروبا أن تكون لها قوة يجب عليها ألا تمت حدودها من دون نهاية وليس لتركيا مكان في الاتحاد الأوروبي لأنها ليست بلداً أوروبياً لكن في المقابل هي بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الانضمام إلى الاتحاد المتوسطي) (سليمان، 2008: 1-2). واستمرت مواقف الرئيس الفرنسي الراضة لدخول تركيا فقد ذكر فضلاً على تصريح أولين راين أنه (يجب عدم المبالغة في أهمية تركيا الاستراتيجية).

ج- الرفض الشعبي التركي لاستمرار سياسة الاتحاد الأوروبي على حالها فقد أظهرت استطلاعات الرأي الذي أجرته صحيفته (مليت) التركية أن الدعم الشعبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد انخفض من 67% في عام 2004 إلى الثلث في عام 2006 وقد ساد شعور لدى الأتراك مفاده: (إذا كانوا لا يريدوننا، فإننا لا نريدهم)، لهذا قل الدعم الشعبي في تركيا لمسألة انضمام تركيا على الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى بروز التيار القومي التركي المتشدد الذي اعتبر زعيم أحد هذه الأحزاب وهو حزب العمل القومي فكرة المشروع الأوروبي هو خطة تأمرية الهدف منها إضعاف وتقسيم تركيا وتفكيكها.

وفي استطلاع أجراه (جرمان مارشال فاندز) توصل من خلاله إلى تقلص نسبة المؤيدين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وزيادة العدد الذي يعتقد أن الشرق الأوسط هو الأهم للاقتصاد التركي من أوروبا والولايات

المتحدة (الغزو، 2011)

د - رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا بالرغم من الضغوط الأمريكية فهذه الضغوط كانت لها آثار عكسية على قضية تركيا نتيجة سعي دول أوروبا إلى أن تكون لها سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وفاعلة في الساحة الدولية. لهذا تقابل الضغوط الأمريكية بأفعال معاكسة، كما حصل سابقاً إذ رفضت الدول الأوروبية الضغوط الأمريكية من أجل فتح المفاوضات مع تركيا.

هـ - عدم الاستقرار الاقتصادي: فقد اتسم الاقتصاد التركي، حتى أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، بمركزية شديدة، وسيطرة القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الإنتاجية، وعندما كان تورغت أوزال رئيساً للجنة تخطيط الدولة عام 1980 بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والاندماج في اقتصاد السوق العمالي، وبصورة أساسية في اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبالفعل حققت التجارة التركية مع هذه الدول معدلات كبيرة بلغت (لجهة الواردات) في مطلع عام 1997 نسبة 67.8% منها 52.8% مع دول الاتحاد الأوروبي بينما بلغت نسبة الصادرات التركية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 55.7% من مجمل صادرات تركيا، منها 54.4% إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولكن بالرغم من ذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي اعتبرت أن الاقتصاد التركي يعاني خلافاً بنوياً كبيراً يحول دون استجابته لمتطلبات العضوية الكاملة في الاتحاد، ومن ذلك نسبة التضخم العالية ونسب البطالة فضلاً على عدم استقراره على مستوى معين ومحدد، مما شكل عائقاً أمام تركيا في أن تصبح عضواً كامل الحقوق في الاتحاد الأوروبي. (نور الدين، 1998: 77)

و الجدول (10) يوضح التبادل التجاري التركي مع ثمان من دول العالم ما بين 2006-

2009: (الغريبي، 2010، ص 146)

جدول رقم (10): التبادل التجاري التركي مع ثمان من دول العالم.

الواردات (%)				الصادرات (%)				الدولة
2009	2008	2007	2006	2009	2008	2007	2006	
9.3	9.4	10.6	النسبة قليلة	9.3	10.3	النسبة قليلة	11.3	ألمانيا
2.2	3	قليلة		4.0	6.6		8	بريطانيا
4.6	5.4	6.2		5.3	6.5		7.9	إيطاليا
6.0	4.8	4.5		3.1	3.1		6	أمريكا
4.0	4.2	5.2		4.8	5.7		5.4	فرنسا
2.0	2.3	قليلة		2.2	3.4		4.4	اسبانيا
16.1	15.8	قليلة		3	4.4		قليلة	روسيا
قليلة	قليلة	قليلة		5.1	2.2		قليلة	العراق

ويتضح من الجدول رقم (10) أن ألمانيا تحتل المرتبة الأولى من نسبة الصادرات التركيبية لهذه الدول خلال الفترة 2006-2009, كما تحتل روسيا المرتبة الأولى من نسبة الواردات التركيبية خلال الفترة ذاتها.

و- التضخم السكاني الذي تعانيه تركيا فهذا العامل يعتبر من أهم العوائق في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فالتوقعات تشير إلى أن تركيا سوف تصبح الدولة الأكبر في الاتحاد الأوروبي من ناحية عدد السكان مما يؤثر في موازين القوى في القارة الأوروبية ، فضلاً على المؤسسات الأوروبية التي يعتمد التمثيل فيها على عدد السكان.

ز- تراجع التأثير الأمريكي ليس فقط نتيجة موقف الولايات المتحدة من تركيا بسبب موقفها من الحرب على العراق وإنما أيضاً نتيجة الضعف التدريجي للقوة الأمريكية الذي جاء كما يذكر بريجنسكي، نتيجة سوء القيادة الأمريكية وعدم إدراكها واستثمارها للفرص التي أتاحت لها خلال عهد ثلاثة رؤساء (جورج إتش بوش، وبيبل كلينتون، وجورج دبليو بوش)؛ مما أدى إلى تولد اتجاهات جيوسياسية مضادة للولايات المتحدة

الأمريكية، التي أهمها (اشتداد العداء للغرب في كل أنحاء العالم الإسلامي ، وتفجر الوضع في الشرق الأوسط، وسيطرة إيران على الخليج، وتقلب الأوضاع في باكستان والسخط الأوروبي من السياسة الأمريكية، والاستياء الروسي). (برجنسكي، 2007: 186-187)

2- احتمال التغيير

يفترض هذا الاحتمال أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تتغير عما هي عليه الآن نتيجة تغير طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي إذا أصبحت عضواً كامل الحقوق في الاتحاد الأوروبي، وتتمتع بحقوقها كدولة ذات إمكانيات ديمغرافية وعسكرية واقتصادية، بعد أن أوفت بمعايير كوبنهاغن، فضلاً على اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على ضمها، وزيادة التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً عقب انتخاب باراك أوباما كرئيس للولايات المتحدة، وتقديم دعم إدارته الواضح إلى تركيا في مسيرتها تجاه الاتحاد الأوروبي. وإن ما يدعم تحقيق هذا الاحتمال هو ما يلي:

أ. تغير مواقف الدول الأوروبية الراضة لدخول تركيا مثل فرنسا واليونان وجمهورية قبرص اليونانية وغيرها من الدول الأخرى الراضة لفكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا يرجع إلى انتهاج تركيا سياسة ملائمة لعملية الإصلاحات التي تطبقها في إطار معايير كوبنهاغن، فضلاً على سعي تركيا الجاد إلى حل مشكلة قبرص بشكل نهائي وتقديم بعض التطمينات إلى بعض الدول الأوروبية المتخوفة من انضمام تركيا وهذا يرجع إلى انتهاج تركيا سياسة ملائمة لعملية الإصلاحات التي تطبقها في إطار معايير كوبنهاغن، فضلاً على سعي تركيا الجاد إلى حل مشكلة قبرص بشكل نهائي وتقديم بعض التطمينات إلى بعض الدول الأوروبية المتخوفة من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ونتيجة الضغوط التي تمارسها بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا فقد أكد العديد من المسؤولين الألمان دعمهم لانضمام تركيا إذ أكد وزير الداخلية الألماني أوتو سيللي أن حكومة ألمانيا الاتحادية سنظل على موقفها الداعم لتركيا في بدء محادثات انضمامها

إلى الاتحاد الأوروبي كما أردف قائلاً: (لا بد من الوفاء بالوعد). كذلك أكد شيللي في تصريحاته: (علاوة على ذلك إن تركيا أكثر أوروبية مما يظن كثيرون وبالرغم من أن غالبية سكان تركيا هم من المسلمين، إلا أنها حققت مبدأ فصل الدين عن الدولة، وإن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سيكون بمثابة رسالة موجهة إلى غيرها من الدول الإسلامية، لأن تركز جهدها في التحول إلى القيم الغربية من ديمقراطية وحرية). كما رأى شيللي أن انضمام تركيا ذات التوجه الغربي إلى الاتحاد الأوروبي سيكون بمثابة نجاح عظيم في الحرب على الإرهاب الدولي. (وزارة الخارجية الألمانية، 2004)

وفضلاً على تأييد دول أوروبا الشرقية فقد طالب (ماريك بيلكا)، الذي تولّى رئاسة الحكومة في بولندا عام 2004 أي بعد فترة قصيرة من انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي في شهر يوليو من العام نفسه، بضم تركيا إلى الاتحاد. ومن الحجج التي استخدمها حينذاك في هذا السياق أن انضمام تركيا يتيح فرصة كبيرة للسياسة الخارجية للعمل على إحلال الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بكاملها. كما كان رئيس الجمهورية البولندي السابق (ألكسندر كفازنفسكي) قد وصف قبل ذلك تركيا الحديثة بأنها تشكل (فرصة عظيمة للاتحاد الأوروبي)، بوصفها تشكل جسراً بين العالمين الإسلامي والمسيحي.

أما الأهمية الأخرى التي سوف توفرها تركيا للاتحاد فهي أن تركيا سوف تكون بموقعها الاستراتيجي ممراً مهماً لنقل مصادر الطاقة من مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوروبا، وهذا يعني أن أوروبا أدركت أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يُعزز المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي.

ب - زيادة التأثير الأمريكي في دول أوروبا مما هيأ فرصاً أكبر لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وجاء هذا التأثير نتيجة بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة القوى الكبرى المؤثرة في الساحة الدولية، وبسبب تواصل طبيعة شكل النظام الدولي. لذا؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستحقق أهدافها في الهيمنة على جميع المناطق الحيوية في العالم. كما إن الولايات المتحدة الأمريكية تتبّع سياسة تهدف إلى السيطرة الشاملة بأي

ثمن. ويشرح (نعوم تشومسكي): كيف أن مختلف السياسات مثل عسكرة الفضاء، وبرنامج الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية وأحادية القرار وعدم احترام الاتفاقيات الدولية ورد الفعل اتجاه أزمة العراق، تشترك معاً في شيء واحد ألا وهو التوجه نحو فرض صيغة دولة واحدة على الدول الأخرى (تشومسكي، 2004). فضلاً على أن الولايات المتحدة أصبحت تستخدم في مجال الحروب الحديثة أسلحة عالية التقنية ووسائل اتصال وتحكم من أماكن بعيدة ويؤكد هنري كيسنجر قوة الولايات المتحدة بقوله: (تتمتع الولايات المتحدة في الألفية الجديدة بتفوق لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي، فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل ومن العلوم إلى تكنولوجيا ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم. (كيسنجر، 2002: 7).

كما أشار هنري كيسنجر إلى أنه (... لا شك أن قوة أمريكا العسكرية ستظل بلا منازع في المستقبل... والأرجح أن يبقى اقتصاد أمريكا هو الأقوى في العالم بعد مرور فترة غير قليلة) (كيسنجر، 1995: 533)، كما يؤكد كذلك زيغنيو بريجنسكي استمرار هيمنة الولايات المتحدة بقوله: (ينبع الدور الأمريكي العالمي من الحقيقتين المحوريين وهما: القوة الأمريكية غير المسبوقة، والتفاعل العالمي غير المسبوق تشير الأولى إلى لحظة أحادية القطبية في تاريخ العلاقات الدولية، إذ تمثل الهيمنة الأمريكية حقيقة عالمية حالياً... والحقيقة الثانية تؤكد صحة الفكرة القائلة أن العولمة الشاملة... تنزع من الدول بالتدريج سيادتها المقدسة). (بريجنسكي، 2004: 151).

فضلاً على ذلك، فقد استغلت الولايات المتحدة مكونات القدرة هذه من أجل احتواء القلق الذي ينتج من ظهور أوروبا أوسع وأكثر ثقة بقيادة ألمانيا وفرنسا. فهذا الأمر ليس في صالح مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا قامت بتشجيع بريطانيا على أن تكون أكثر أطمسسية وأقل أوروبية، وذات مركز مؤثر في الاتحاد الأوروبي وهذا لن يتم دون تركيا، (بريجنسكي، 2007: 102). هذا الأمر ترافق مع رغبة أوروبية في البقاء

ضمن سياسة دولية معتدلة وغير منغمسة بالتفاعلات الدولية، وهذا يرجع إلى أن عدد دول الاتحاد الأوروبي هو كبير مما قد يؤدي إلى بروز اختلافات بين هذه الدول، تمنع إنتاج سياسة أوروبية فاعلة.

كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعزز من قوة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية داخل الاتحاد، ويمكن أن تكون جبهة مؤيدة لسياسات الولايات المتحدة فكما هو معروف تؤيد بريطانيا بشدة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يعلن عنه في كثير من الأوقات المسؤولون البريطانيون مثل رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز مؤكدا الاستمرار في المساهمة الفعالة في مخططات التعاون سواء المتعددة الأطراف أم الإقليمية ، مثل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ومنظمة التعاون الاقتصادي (COMCEC) (اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتجاري للدول الإسلامية) والبلقان وصيغ التعاون المتوسطية ومجموعة الثماني، التي تمت إقامة معظمها بمبادرة من تركيا . وقد عبر ذلك عن ثقة تركية كبيرة بسياساتها الخارجية المتبعة . (جيم، 1998)

ج- إن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي وفي إطار هذا الاحتمال سوف تكون متوازنة ومعتدلة إلى حد كبير فضلاً على احتمالية تحالف تركيا مع بريطانيا داخل إطار الاتحاد، ومن أجل تحقيق مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إليه، وبدا ذلك واضحاً خصوصاً قبل الحرب على العراق، فقد كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تأييد تركيا لهذه الحرب، نتيجة موقعها الجغرافي الحيوي والحاسم في مسارات هذه الحرب، إلا أن تركيا اتخذت موقفاً آخر قد يكون قريباً من موقف فرنسا وألمانيا الراضين لهذه الحرب. وكانت تركيا تسعى من خلال ذلك إلى حصولها على تأييد من أهم فاعلين في الاتحاد الأوروبي من أجل تسهيل انضمامها إلى الاتحاد، وأن لا تعتمد بشكل أساسي على الضغط والتأييد الأمريكيين اللذين لم يثبتا جدواهما خلال السنوات التي مضت.

د- إن ما يدعم هذا الاحتمال هو ما يحققه الاقتصاد التركي من تطورات إيجابية كبيرة. وتشير البيانات التي أصدرها معهد الدولة التركي للإحصاء عن أحوال الاقتصاد التركي عام 2005 إلى أن ثمة طفرة كبيرة تحققت خلال السنوات القليلة التي مضت، وذلك منذ تولي حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان السلطة في تركيا عقب فوزه في الانتخابات التي جرت في نوفمبر 2002 ومن أبرز هذه البيانات خمسة أرقام ذهبية - كما يطلق عليها - تقارن في مجملها بين ما كان عليه حال الاقتصاد التركي في عام 2002 وما أصبح عليه في عام 2005 وهذه الأرقام هي: (اليومي، 2006: 97-98)

- انخفاض معدل التضخم من 70% إلى 7.63%.

- ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 2500 إلى 5000 دولار سنوياً.

- ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد القومي من 5.8%، وهي النسبة التي كانت متوقعة عام 2005 إلى 7.6% وهي النسبة التي تحققت فعلاً في العام المذكور

- تسديد 11 مليار دولار من الديون التركية المستحقة لدى صندوق النقد الدولي بعد أن كان تسديد فوائد الدين هو أمل الحكومات السابقة. وكانت حكومة العدالة والتنمية قد ورثت 150 مليار ديوناً خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة. وبالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي: كانت آخر بيانات معهد الإحصاء الحكومي التركي في عام 2001 تؤكد أن إجمالي الناتج القومي قد انخفض بنسبة 9.4%، وهو أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945. كما أظهرت هذه البيانات أن الانكماش الاقتصادي كان أسوأ بكثير من المتوقع، إذ كانت توقعات الحكومة وصندوق النقد تشير إلى أن معدل الانكماش في إجمالي الناتج القومي سيبلغ 8.55% فقط. وجاء هذا الانكماش الكبير بسبب الأزمة المالية الخانقة التي ضربت تركيا في نوفمبر 2000، وأدت في فبراير 2001 إلى انهيار برنامج التصحيح الاقتصادي السابق الذي كانت تطبقه الحكومة بمساعدة صندوق النقد الدولي لخفض التضخم، وإلى تعويم الليرة التركية التي هبطت قيمتها إلى أكثر من 50%. أما مع تولي حزب

العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة، فقد أخذ منحى الناتج القومي يتجه نحو الصعود ووصل على معدل نمو 7.6%، طبقاً للإحصاءات الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي عام 2005.

وبالنسبة إلى حجم التجارة الخارجية خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية من 36 مليار دولار في عام 2002 إلى 47 مليار في عام 2003 ثم إلى 63 مليار في عام 2004 حتى وصلت إلى 73.4 مليار دولار عام 2005. ولم تكن زيادة قيمة الصادرات كمية فحسب، وإنما تشير الإحصاءات إلى أنها كانت زيادة نوعية أيضاً. كما زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 8% عام 2005 مقارنة بعام 2004 متخطية بذلك دولاً مثل كوريا الجنوبية وكندا في قائمة الشركاء الرئيسيين للاتحاد، وبذلك أضحت تركيا على مقربة من اليابان كأكبر شريك يصدر إلى الاتحاد الأوروبي. و الجدول (11) يوضح الصادرات و الواردات التركية من دول الاتحاد الأوروبي، و دول أوروبية أخرى، و الشرق الأوسط، و دول آسيا: (الغريبي، 2010، ص 103)

جدول رقم (11): الصادرات و الواردات التركية عام 2002- 2009 مليون دولار.

العالم	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
--------	------	------	------	------	------	------	------	------

56.571	74.802	68.612	58.931	52.696	48.103	35.140	25.689	واردات	دول الاتحاد الأوروبي
46.993	36.581	36.581	36.581	36.581	36.581	27.394	20.415	صادرات	
26.154	44.196	34.254	25.341	20.386	15.757	10.341	7.487	واردات	دول أوروبية أخرى
11.359	15.678	10.843	7.927	5.855	4.507	3.362	3.440	صادرات	
9.594	17.628	12.641	10.515	7.967	5.585	4.455	3.186	واردات	الشرق الأوسط
19.189	25.430	15.081	11.312	10.184	7.921	5.465	2.607	صادرات	
2.835	38.087	33.658	25.381	20.581	15.500	9.644	6.530	واردات	دول آسيا الأخرى
6.704	7.074	5.227	3.941	3.029	2.544	2.348	1.790	صادرات	
95.550	174.71	149.16	120.168	101.630	84.945	59.580	42.892	واردات	مجموع
84.245	111.572	91.550	71.099	60.433	51.553	38.569	28.252	صادرات	

ونلاحظ من الجدول (11) عند مقارنة التطور في الواردات والصادرات بين تركيا والدول الأوروبية والآسيوية ودول الشرق الأوسط في الفترة ما بين 2002-2009 أن مقدار النمو في الصادرات تراوح بين 28.252- 111.572 مليون دولار بينما بلغ عام (2009) 84.245 مليون دولار (بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية) وهذا راجع إلى البرامج الاقتصادية والإصلاحات التي اتبعتها حكومة العدالة والتنمية والتي تمثلت بالدعم الخارجي والتعامل مع الأسواق الخارجية.

و قد تطورت التجارة الأمريكية التركية خلال الفترة 2003-2011 وفق ما يوضحها الجدول

(12): (<http://www.census.gov>)

جدول رقم (12): التجارة الأمريكية مع تركيا (القيمة الاسمية بالتقريب بملايين الدولارات) خلال الفترة 2003-2011 (أغسطس).

السنة	الصادرات الأمريكية إلى تركيا	الواردات الأمريكية من تركيا	توازن
2011	9.974.9	3.539.6	643.3
2010	10.545.5	4.206.9	6.338.6
2009	7.094.6	3.661.6	3.433.0
2008	9.958.7	4.461.9	5.316.8
2007	6.498.8	4.600.6	1.898.2
2006	5.291.2	5.359.0	761.9
2005	4.239.0	5.182.1	943.1
2004	3.362.3	4.933.8	1.571.5
2003	2.900.2	3.788.2	888.0

ويلاحظ من الجدول السابق حجم الصادرات الأمريكية إلى تركيا حيث تراوحت ما بين 2.990.2-9.974.4 مليون دولار خلال الفترة ما بين (2003-2011) بينما تراوحت الواردات الأمريكية من تركيا في الفترة ذاتها ما بين 3.788.2-3.539.6 مليون دولار. ويلاحظ أيضاً زيادة الصادرات التركية إلى أمريكا خلال الفترة 2004-2008 م، وهذا يوضح حجم التعاون الإقتصادي بين البلدين.

أما بالنسبة إلى قضية الديون فقد كانت هذه القضية هي الأخطر طوال العقود الماضية، وزادت خطورتها نتيجة القروض الجديدة التي قدمها صندوق النقد الدولي إلى حكومة بولند أجاويد، في محاولة لانتشال الاقتصاد التركي من محنته. وقد كان إجمالي الدين العام في نهاية عام 2001 حوالي 180 مليار دولار

مرتفعاً من 164 مليار دولار في يونيو من العام نفسه، وبلغ مجموع الفوائد والديون المستحقة التي دفعتها تركيا خلال عام 2001 ومطلع عام 2002 نحو 8.5 مليار دولار منها 2.4 مليار دولار عن الديون المستحقة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2001 فيما حسم صندوق النقد مبلغ 6.1 مليار دولار من القرض الذي وافق الصندوق على تقديمه في عام 2002 بقيمة 16 مليار دولار. كما بلغت مصروفات الفوائد خلال عام 2001 نحو 22.6% من إجمالي الدخل القومي، مقابل 16.2% عام 2000. وقد كانت تركيا قبل تولي حزب العدالة والتنمية، أكبر مدين لصندوق النقد الدولي طبقاً لآخر إحصاءات رسمية، وقد تأثر متوسط دخل الفرد من الناتج القومي في فترات زمنية مختلفة، فقد أدت الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تركيا في عامي 2001 و 2002 إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، ليصل إلى 2181 دولاراً سنوياً في عام 2001. ووفق التقديرات الرسمية، وفي ضوء نتائج الإحصاء العام للسكان الذي جرى في أكتوبر 2000 فإن هذا المتوسط قد ارتفع خلال العام 2001 بمقدار 46 دولاراً فقد ليصل إلى 2227 دولاراً في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد السكان، وقد أدى انخفاض معدلات الدخل وانخفاض قيمة الليرة إلى أكثر من النصف عام 2001 إلى أن فقد الأتراك نصف مدخراتهم، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر. وهذا ما أكدته دراسة لأكبر اتحاد للعمال في تركيا جاء فيها أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا تركت انعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي، بل والسياسي بعد أن تسببت في زيادة عدد الأتراك تحت خط الفقر إلى 35 مليوناً وهو ما يشكل أكبر من 50% من عدد السكان. وقد زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل واضح واليوم تتحدث إحصاءات معهد الدولة عن أن متوسط دخل الفرد قد بلغ 5000 دولار سنوياً أي أنه قد تضاعف خلال أقل من أربع سنوات من حكم العدالة والتنمية. (الغريبي، 2010، ص 247)، وقد بلغت قيمة الديون عام 2000 (51.310 مليار دولار) و في عام 2001 (77.557 مليار دولار) و بدأت بالتناقص بعد ذلك لتبلغ عام 2010 (42.154 مليار دولار).

وبالنسبة إلى عائدات السياحة، فقد كان قطاع السياحة في تركيا قد أصيب بأضرار بالغة عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ أكدت بيانات حكومية تركية آنذاك أن عائدات السياحة بلغت إجمالاً 7.82 مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى لعام 2001 منخفضة بذلك بشكل كبير عن التوقعات. ووفق الإحصاءات الرسمية، فقد زار تركيا في عام 2001 نحو 11.6 مليون سائح، ومنذ لجأت تركيا إلى تعويم الليرة في أوائل عام 2001 هبطت العملة إلى نصف قيمتها تقريباً أمام الدولار، مما جعل البلاد مقصداً رخيصاً للسياح، وخاصة من بريطانيا وألمانيا. وبينما استقبلت تركيا حوالي 13 مليون سائح عام 2002 لتصل بذلك عائدات البلاد بالعملة الصعبة من السياحة إلى عشرة مليارات دولار أو أكثر، وتشير إحصاءات عام 2005 إلى أنها استقبلت 21 مليون سائح، بعائدات قيمتها 16 مليار دولار تقريباً. كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة بما يعادل 3 مليارات دولار، ليحتل المرتبة الثانية بعد قطاع السيارات، مما يدعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر من السابق، ويُنهي مخاوف الاتحاد الأوروبي الذي يصف الاقتصاد التركي بأنه اقتصاد غير مستقر ويعاني اختلالات بنيوية. (الغريبي، 2010: 248)

و قد تطورت السياحة في تركيا عامي 2002-2005 بحيث احتلت المرتبة العاشرة لأعلى الإيرادات في العالم، حيث زادت الإيرادات السياحية من 12.8 مليون دولار إلى 21.2 مليون دولار، و الجدول (13) يوضح أعداد السياح: (<http://kar.wikipedia.org>)

جدول رقم (13): أعداد السياح إلى تركيا(2003- 2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
------	------	------	------	------	------	------	------

28.632.204	27.077.114	26.336.677	23.340.911	18.500.000	21.200.000	16.800.000	13.300.000
------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------

ويلاحظ من الجدول رقم (13) أن أعداد السائح تطور ما بين 2003-2010 حيث تراوح ما بين 28.632.204-13.300.000، وذلك بفضل ما تولية الدولة من اهتمام بالسياحة.

و يشكل عدد السواح الأمريكيين نسبة كبيرة منهم كما يوضحها الجدول (14) حيث ازداد عدد السياح الأمريكيين 79 ألف سائح عام 1991 إلى 395 ألف سائح عام 1999 وهو مؤشر على جانب هام للتعاون التركي الأمريكي (الغريزي، 2010، ص 148)

جدول رقم (14): أعداد السياح الأمريكيين إلى تركيا (بالآلف).

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
395	439	365	326	290	271	254	182	79

يضاف إلى ذلك أن المؤشرات الحديثة تشير إلى أن تركيا تعتبر الثانية بعد الصين في نسبة النمو الاقتصادي أي بنسبة 0.7% (البيومي، 2006)، كما أن معدل الدخل الفردي للمواطن التركي ارتفع خلال الفترة (2002-2008) من 3300 دولار إلى 10.000 دولار، فضلاً على انخفاض معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمارات. وبهذا فإن تركيا تعتبر في المرتبة السادسة عشرة في ترتيبات أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي وقد قلت الفجوة لأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية (أوزتوك، 2009: 47). وأصبح العالم يتحدث عن القدرات الاقتصادية التي

تتمتع بها تركيا نتيجة هذا النمو المتصاعد، فقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز في 5 تموز/ يوليو 2010 إلى هذا النمو الكبير الذي حققته حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 وإلى الوقت الحاضر، وتساءل الكاتب من يحتاج الآخر أكثر: تركيا أم أوروبا؟ فتاريخياً، ارتكز تأسيس الجمهورية التركية الفتية في عام 1923 على التقدير الواقعي للبيئة الدولية في ذلك الوقت، إذ تم تحديد أهدافها وإستراتيجيتها، ومن ثم أمكنها الوصول إلى غاياتها. أما الآن فالمناط بنا هو صياغة استراتيجية مركبة ومتألّفة في الوقت ذاته لتحقيق مصلحة الإنسانية، ومصالحنا كذلك، إذ يجب علينا إتباع المسارات الأكثر ملائمة للمصالح التركية على المستويين الدولي والإقليمي. كما يجب أن نعمل السياسة الخارجية للحياة في سلام وأمن ورخاء، تمهيداً للدخول في القرن الحادي والعشرين. وبناء على ذلك يجب أن تعكس السياسة الخارجية التركية صورة دولة حديثة ديمقراطية وعلمانية، تخضع لحكم القانون، وفي الوقت ذاته الالتزام بالمسؤوليات التقليدية لوزارة الخارجية في دعم التطور وحماية حقوق الإنسان. (جيم، 1998)

ويذكر أيضاً: (إن التماس والتداخل الجغرافيين لتركيا يخلقان العديد من المصالح والاعتبارات الاستراتيجية التي يجب مراعاتها. وبالرغم من تصاعد تساؤلات الهوية، إلا أنني لا أؤمن بأهمية تحديد الموقع الحقيقي لتركيا في العالم: هل هي أوروبية أم آسيوية؟ هل هي في البلقان، أم في القوقاز أم في الشرق الأوسط؟ فضلاً على أنه ليست هناك أية ضرورة للاختيار في ما بينهم فتركيا تجسيد لهم جميعاً وهذا هو تفردنا، زخمتنا وقوتنا).

و يؤكد أن تركيا دولة أوروبية على مدار القرون السبعة الأخيرة، وهي ليست ملزمة بإثبات هويتها الأوروبية للآخرين فإذا كان الانتماء لأوروبا يرتكز على الواقع الجغرافي، فتاريخ تركيا قد تمت صياغته في منطقة جغرافية شاسعة من أوروبا. كما أن جزءاً مهماً من الدولة التركية الحالية يقع في القارة الأوروبية. وبالنظر إلى واقعنا الثقافي فإن تركيا تتبنى قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة، التي تشكل مجتمعة أساس الثقافة الأوروبية المعاصرة. والمطلعون على التاريخ التركي يدركون جيداً

أن الانتماء الغربي لتركيا ليس شيئاً مستحدثاً، فهي عملية مستمرة منذ أكثر من قرن ونصف، بهدف الاندماج الكامل مع أوروبا في كل من مؤسساتها السياسية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا يرى لأن العضوية الكاملة حق أصيل لتركيا ارتكازاً على الاتفاقيات الدولية. وسنعالج في الوقت ذاته أوجه قصورنا، و سنحث الاتحاد الأوروبي على الاستجابة لاعتباراتنا التعاقدية وعلى توحيد معايير الانضمام. و سوف تستمر تركيا في إنجاز اللازم للاتحاق بالاتحاد الأوروبي بينما نفعل دينامياتها السياسية والاقتصادية في مناطق أخرى من العالم.

3- احتمال الاستمرار والتغيير

هذا الاحتمال يجمع بين الاحتمالين السابقين، أي أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تجمع بين استمرار سعيها للدؤوب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مقابل التغيير النسبي في موقف الدول الأوروبية، أي أنها سوف تحصل على شراكة مميزة تختلف عن العضوية الكاملة للدول الأخرى، كما يقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والأحزاب اليمينية في ألمانيا، وبعض رؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي إذ يرى هذا الاتجاه في أوروبا أنه من الأفضل بدلاً من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو جعلها تنبؤاً مركز الصدارة داخل حوض البحر المتوسط. وبالرغم من أن تركيا تحتل هذا المركز منذ وقت طويل، لذلك فإن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يلجأ إلى استخدام هذا المقترح المسمى (مجموعة الدول المتوسطة) بغية إقناع الأتراك بالتخلي عن مشروع انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي (شينوجاك، 2007). وكدولة كاملة العضوية، وبالرغم من ذلك، سوف تستمر سياسة تركيا طوال حقبة المستقبل المتوسط من أجل الحصول على العضوية الكاملة. ويشير وزير الخارجية التركي السابق عبدالله غول إلى ذلك بقوله: (ليست هنالك خطة "ب"

فهدفنا هو الاستمرار في الطريق نفسه) نحو الانتساب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. (ماتيز: 2006)

وهناك مجموعة من الحقائق التي تدعم تحقيق هذا الاحتمال، وأهمها: (الغريزي، 2010: 252-253)

أ. التخوف الأوروبي من أن يؤثر انضمام تركيا السريع إلى الاتحاد الأوروبي في عمل المؤسسات الأوروبية، والاقتصاد الأوروبي، والثقافة الأوروبية، فضلاً على التماسك الأوروبي، فتقرير المفوضية الأوروبية الذي صدر في نوفمبر 2004 أشار إلى أن (انضمام تركيا سوف يكون مختلفاً عن انضمام الدول التي سبقتها، بسبب الآثار الناجمة عن حجم سكانها الكبير وموقعها الجغرافي ووضعها الاقتصادي والأمني والعسكري والثقافي).

ب. إدراك الأتراك أن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل المتوسط سوف تكون غير ممكنة وأن عملية الانضمام سوف تتم في وقت لاحق، بناءً على وعود أوروبية قاطعة بهدف تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

ج. يرجح استمرار الولايات المتحدة في دعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و لكن ليس كما فعلت و دعمت سابقاً لأسباب منها:

1- تأثر العلاقات التركية - الأمريكية نتيجة قرار البرلمان التركي في 31 مارس 2003 في عدم استعداد تركيا لتقديم الدعم إلى القوات الأمريكية في الحرب على العراق برغم أن التحالف الثنائي بينهما ما يزال قائماً في إطار الشراكة الإستراتيجية. ولكن من المشكوك في أن الولايات المتحدة سوف تبذل جهداً إضافياً وتضغط بشكل مكثف على حلفائها الأوروبيين من أجل قبول تركيا في الاتحاد كما كان في السابق.

2- إن الأهداف الرئيسية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها، والتي أهمها: بذل جهود لمنع الاتحاد الأوروبي من إغلاق الباب على احتمال انضمام تركيا، والاعتراف رسمياً بتركيا كدولة مرشحة، وتحديد موعد لبداية الانضمام إلى المفاوضات، فقد تم الوفاء بأول بندين من هذه الأهداف بالتوافق مع قرار قمة هلسنكي. لذلك، فإن الولايات المتحدة أحرزت تقدماً كبيراً نحو بلوغ أهدافها الرئيسية، ولا يتوقع من الولايات المتحدة أن تمارس ضغوطاً قوية في المستقبل في هذا الشأن. ولكن يبقى القول كما يرى نور الدين: (إن الاتحاد الأوروبي إذا ما أراد أن يصبح قوة عسكرية واقتصادية وسياسية فإن انضمام تركيا

إلى الاتحاد الأوروبي بعضوية كاملة أمر ممكن، لأن تركيا ستضيف إلى القوة الأوروبية عوامل غنى غير متوفرة حتى للولايات المتحدة الأمريكية)، لأن تركيا البلد المسلم، والعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي والمشارك في حدود مع العالم الإسلامي ذي الموقع الجغرافي المميز، ستكون عاملاً إيجابياً في التفاعل الأوروبي - الإسلامي الذي تفنقه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يحدث انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تبدلات جوهرية إيجابية في طبيعة العلاقة بين المسيحية والإسلام والغرب والإسلام وبالتالي أحداث ما يمكن أن يكون انقلاباً في النظرة العدائية المتبادلة المستمرة منذ قرون، وما تزال بين العالم الإسلامي والغرب. أما إذا لم يكن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى أن يتحول إلى ذلك ويبقى منكفئاً على الداخل الأوروبي، فإن احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يكون باتجاه الشراكة المميزة أو الإطالة في أمد المفاوضات الجارية منذ عقود. (نور الدين، 2009)

مما سبق، يتضح لنا أنه لطالما كان التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أمريكياً واضحاً، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم واستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضاً بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، ومحاولة أحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، لذا فقد باتت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أحد البنود الثابتة على مائدة العلاقات الأمريكية - التركية، وذلك بسبب التأييد القوي الذي تظهره واشنطن لأنقرة في هذا الصدد. (العناني، 2010: 152)

وترى الولايات المتحدة أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام. كما أن تركيا اتخذت خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مثل اليونان وقبرص، فضلاً عن تبعات القضية الأرمنية، وقد أشادت الولايات المتحدة مراراً بهذه الخطوات وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته. (Smith, 2009: 21)

ب- تأمين المناصرة الأمريكية للقضايا التركية: و في هذا التوجه تسعى تركيا لكسب الدعم الأمريكي و مناصرة تركيا في عدة قضايا و هي متعددة، و سنتناول ذلك في الفقرات الفرعية التالية:

أ. الأكراد و الداخل التركي: إن المسألة الكردية في تركيا موجودة في واقع الأمر منذ عام 1923. وعلى الرغم من أن كلا من الأتراك والأكراد قاتلوا سويًا ضد القوات المحتلة أثناء حرب الاستقلال في تركيا، فإن بعض ثورات الأكراد، مثل [ثورة] شيخ سعيد عام 1925، وأحداث درسيم عام 1938، قد وجدت منذ تأسيس تركيا. وبعد أن بدأ حزب العمال الكردستاني استخدام العنف ضد كلا من الأشخاص المدنيين والعسكريين في عام 1984 لتشكيل دولة كردية مستقلة، بدأ الحزب ليكون منظمًا كحركة باختيار العنف وسيلة له. في السنوات الأولى من رئاسته للوزراء، لم يأخذ توركوت أوزال هجمات حزب العمال الكردستاني بصورة جدية. بعد أن نفذ حزب العمال الكردستاني أعمالاً تخريبية كبيرة، بدأ المسؤولون الأتراك يأخذونها بنظر الاعتبار بصورة جدية. ولذلك، فإنهم مازالوا يجدون الخيار العسكري بوصفه إجراءً مقبولاً عندما يقاثلون ضد حزب العمال الكردستاني. ولهذا السبب، أصبحت رئاسة الأركان الممثل الوحيد الحاسم الذي يدافع عن استراتيجية تركيا ضد (الإرهاب). وعلى الرغم من حقيقة أن تركيا تستخدم في بعض الأحيان بعض الاجراءات القانونية، مثل قانون العفو، لتشجيع مقاتلي حزب العمال الكردستاني للعودة إلى ديارهم.

وبعد أن احتل النظام العراقي السابق الكويت أولاً، ثم ضمها مباشرة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. وبتشكيل قوات التحالف تحت قيادة الولايات المتحدة و التي أجبرت القوات العراقية على الانسحاب من الكويت. وترتب على ذلك جملة من التداعيات أدت إلى تبني مجلس الأمن الدولي قراره بتشكيل ملاذات آمنة في شمال العراق للأكراد. وبهذه الطريقة، أصبحت كلتا القضيتين الكردية و(إرهاب) حزب العمال الكردستاني قضيتين دوليتين مهمتين.

بعد ذلك حدث تطوران مهمان. الأول، خلق أرضية مناسبة لتأسيس دولة (أو على الأقل فيدرالية) كردية بمساعدة الادارات الأمريكية. والثاني، إجبار مقاتلي حزب العمال الكردستاني على مغادرة الأراضي التركية كنتيجة لتهديدات هيئة الأركان التركية؛ ولذلك شكلوا مخيماتهم الجديدة في شمال العراق بسبب ظهور

فراغ في القوة في تلك المنطقة. ومنذ عام 1996، وفرت الولايات المتحدة مساعدة للأكراد العراقيين ليتمكنوا من إكمال عملية إنشاء دولتهم. في هذه الأثناء، شكل عناصر حزب العمال الكردستاني بعض المخيمات لهم، على جبال قنديل. وبمساعدة هذه المخيمات، شنوا هجماتهم ضد الأشخاص المدنيين والعسكريين في تركيا. عندما حدثت التطورات بعد عام 1991 اتخذت تركيا دوراً فاعلاً جداً في المنطقة حتى عام 1996. وصنعت مساهمة مهمة لعملية إعادة اعمار العراق. ولذلك، فإن اقتصاد العراق أصبح معتمداً في الغالب على تركيا. في تلك الفترة، نشرت تركيا جنودها ومثلت عامل موازنة بين المجموعتين الكرديتين، مسعود البارزاني وجمال الطالباني. واتبعت تركيا والولايات المتحدة سياسات متشابهة إلى حد ما فيما يتعلق بمستقبل المنطقة في الفترة نفسها.

و لقد تركت الحرب العراقية انعكاساتها على مجمل الوضع السياسي لتركيا، حيث أصبحت خارج المعادلة العراقية، و خارج التأثير المباشر في التوازنات العراقية الداخلية، و قابل ذلك صعود بارز للدور التركي و للدور الإيراني في العراق. و فقدت تركيا باندلاع الحرب من دونها، و بنجاح أمريكا فيها قيمتها العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة التي تجد الآن في العراق قاعدة ارتكاز أساسية بدلا من القواعد العسكرية في تركيا. (نور الدين، 2008، ص 255-256)

وبناءً على ذلك، كانت السياسات الأمريكية غالباً في نزاع مع تطلعات تركيا، لأنها أعطت للأكراد فرصة لبناء دولتهم الإقليمية الخاصة المستقلة. وهكذا، دعمت جميع النشاطات لتأسيس عراق فيدرالي وديمقراطي وليبرالي. ولكن في هذه الأثناء، لم تقبل بأن يذكر التركمان كمكون أساسي للعراق الجديد في الدستور. ولم تمنع مجموعة عناصر حزب العمال الكردستاني من نشر مقاتليهم، لإنشاء معسكراتهم، وترتيب هجماتهم داخل تركيا. ولم تأخذ أيضاً مطالب تركيا المستمرة لوقف هكذا هجمات بنظر الاعتبار بصورة جدية. ومن جانب آخر، أعلن المسؤولون الأتراك اعتراضات تتعلق بقضايا العراق وشمال العراق:

1. يجب الحفاظ على بنية العراق الموحد

2. يجب عدم تأسيس دولة كردية مستقلة.

3. يجب أن يقبل التركمان كمكون أساسي.
4. يجب إقامة استفتاء عاجل في كركوك.
5. يجب أن تكون جميع الموارد الطبيعية تحت سيطرة الحكومة المركزية العراقية. ولكن لا شيء من هذه الأهداف قد تحقق.

ومع ذلك، خلقت هجمات حزب العمال الكردستاني في عام 2007 فرصة لتركيا لحل مشترك لحزب العمال الكردستاني والمسائل الكردية، وأيضاً وقف التطورات في شمال العراق، التي أفلقت المسؤولين الأتراك بوصفها تهديداً لوحدة تركيا. وخلافاً لسياسات الحكومات السابقة، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية قد أظهرت مثل هكذا موقف بأن هذه القضايا قد قبلت بوصفها قضايا مترابطة، وفي الوقت نفسه تم أخذ مخاوف وتوقعات جميع الأطراف ذات الصلة بنظر الاعتبار، بما في ذلك دول غربية مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الحكومة العراقية والأكراد العراقيين.

***فالسبب الأول في انتهاج حزب العدالة والتنمية مثل هذا الموقف هو عقليته الخاصة حول أسلوب السياسة الخارجية. ففي مجال السياسة الخارجية. يدعم حزب العدالة والتنمية السياسة متعددة الأبعاد ومتعددة الاتجاهات، التي تتناسب مع بنية النظام الدولي القائم ووجهة النظر الليبرالية. إن حزب العدالة والتنمية، الذي يتبنى رؤية تركز على ذكاء السياسة الخارجية ينبغي أن تهيمن على عملية السياسة الخارجية لتركيا بدلا من التركيز على أزمة واحدة، وهو يتبنى وجهة النظر هذه لأن هذا المنظور لأي حدث لا ينبغي أن يؤخذ كمسألة واحدة ولكن يفترض أن يربط بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العديد من القضايا الأخرى ذات الصلة. وهكذا، فإنه يتخلى عن الموقف السلبي للسياسة الخارجية. وفقا للمسؤولين، فإن تركيا ينبغي أن تصبح دولة أكثر فاعلية لديها القدرة على التعامل مع التطورات الدولية والإقليمية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتعين على صانعي السياسات أن يفضلوا عناصر القوة الناعمة، مثل الاقتصاد والثقافة، بدلا من القوة الصلبة. وأخيرا، تذكر الحكومة بأن السياسة الخارجية يجب أن تكون متوازنة، وأن تكون على تماس مع**

اهتمامات وأهداف السياسة الخارجية للقوى العالمية والإقليمية، وأن تكون على علم بالظروف القائمة، وتكون متناسبة مع إمكانيات قوة تركيا.

وفي هذا السياق، يرى حزب العدالة والتنمية أن السياسة الخارجية يجب أن تعطي الأولوية للأفراد، وأن تعزيز حقوق الإنسان والحريات في تركيا سوف يعزز أمنها القومي. و إن الهدف الأساسي لسياستها الخارجية هو إقامة منطقة آمنة تضمن الحريات والرفاهية للمواطنين الأتراك. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قامت تركيا بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية مع جيرانها، وبالتالي فهي تشكل تأميناً وحزاماً للرفاهية حول نفسها. في ظل هذه الظروف، فإن مسؤولي حزب العدالة والتنمية يرغبون في إقامة علاقات مؤسسية مع دول البلقان والقوقاز والشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى. لذلك، فإن الحكومة التركية الحالية صاغت سياستها تجاه العراق وفقاً لتلك العقيدة.

***والسبب الثاني هو المفاوضات حول عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي. ومن أجل إنهاء هذه العملية بنجاح، من ناحية، يتعين على تركيا حل، أو على الأقل التفاوض، مع البلدان المجاورة لها من أجل إيجاد حل نهائي لها في إطار سياسة حسن الجوار للاتحاد. ومن ناحية أخرى، ينبغي قانونياً أن يضمن حقوق الأقلية من الأقليات في تركيا، بمن فيهم الأكراد، لصالح مبدأ التعددية الثقافية. لهذا السبب، قامت تركيا بالتفاوض مع الحكومة العراقية حول مسائلها وكذلك مع الإدارة الإقليمية الكردية. في غضون ذلك، فإنه يجب إعداد خطة شاملة تهدف إلى منع تحركات عناصر حزب العمال الكردستاني للتعامل مع القضية الكردية.**

السبب الثالث هو أن حزب العدالة والتنمية وعد بإزالة الخلافات الإقليمية، وتحسين الظروف الاجتماعية-الاقتصادية في جنوب شرق الأناضول، وإيجاد حل نهائي وجذري للقضية الكردية خلال الانتخابات العامة في تموز عام 2007. ولتقديم المساعدة لهذه الوعود، فإن كمية كبيرة من الناخبين في المنطقة صوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية خلال الانتخابات. لذا، على الحكومة الآن بذل محاولات جادة

وملموسة من أجل تحقيق وعودها. (بيل، 2005، ص 34)

ب ب. علاقة تركيا بأكراد العراق :أدت التطورات في كردستان العراق التي أعقبت حرب الخليج الأولى (1990 -1991) إلى ازدياد ملحوظ في الحساسية التركية تجاه التطلعات الكردية نحو تقرير المصير . وقد أسفر فشل الانتفاضة التي قام بها الأكراد عام 1990 ضد نظام صدام عن هلع كبير في صفوف أكراد العراق ، فتدفق ما يقارب نصف مليون كردي عراقي إلى مناطق قريبة من الحدود التركية أو محاذية لها. وأدت الأزمة الانسانية الناجمة عن النزوح الجماعي إلى تدخل قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، فخلفت ملاذات آمنة لهؤلاء النازحين، وفرضت منطقة حظر الطيران التي أوكلت مهمة مراقبتها إلى قاعدة أنجريك الجوية التركية. وإثر الانسحاب الأحادي الجانب لقوات نظام صدام حسين في أكتوبر 1991 ، تأسس إقليم الحكم الذاتي الكردي، وتشكلت الحكومة الإقليمية الكردية التي سيطر عليها أبرز حزبين سياسيين كرديين عراقيين وهما: الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. ويتكون إقليم الحكم الذاتي الكردي الذي تديره الحكومة الإقليمية الكردية من ثلاث محافظات عراقية من أصل ثمانية عشرة محافظة هي السليمانية وأربيل ودهوك وامتد إلى حدود إيران وتركيا، ولم يشمل حقول النفط الواقعة حول الموصل وكركوك.(بيل، 2005، ص 29)

وقد ازدهر اقتصاد إقليم الحكم الذاتي في أواخر عهد صدام حسن عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة عبر تخصيص حصة من عائدات النفط العراقي للحكومة الكردية. بالإضافة إلى عمليات التهريب والنشاطات غير القانونية وهي أكثر ما تتخوف منه الحكومة التركية.

احتمال تفكك العراق يعني الشروع في سلسلة من التداعيات. أولاً، يمكن احتمال استقلال الأكراد والتوسع في المنطقة الكردية لتشمل كركوك الغنية بالنفط أن يشجع الأكراد العراقيين على إعلان الاستقلال ووضع ذلك في إطار حركات للمطالبة بالانفصال في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من التحسن في العلاقات بين أنقرة وأربيل، إلا أن هذه التطورات يمكن أن تزعزع الاستقرار في تركيا. ثانياً، يمكن عدم تماسك العراق أن يسمح للجماعات المسلحة بتصدير العديد من مقاتليها إلى البلدان المجاورة، مثل المملكة

العربية السعودية والأردن وسوريا، وحتّى إلى تركيا. وثالثاً، ستكون إضافة مزيد من القلائل وعدم الاستقرار على الحدود في تركيا بمثابة عامل مثبّط لأعضاء الاتحاد الأوروبي في ما يتعلّق بقبول تركيا كعضو كامل العضوية في تلك المنظمة. ومن المفارقات أنّ أيّ زيادة في النفوذ التركي في كردستان يترجم تغييراً أكبر في بغداد بسبب الدور الكردي الحاسم في العاصمة العراقية. وباختصار، بلعب دور في شمال العراق، تلعب أنقرة دوراً في تحديد معالم الوجود السياسي لعراق المستقبل. و الأكراد في تركيا لا ينظرون بعين الرضا إلى حكومة حزب العدالة والتنمية عندما تدخل في عداة نشط تجاه أربيل. كما أنّ التعاون مع حكومة إقليم كردستان حقّق أيضاً بعض الأهداف التركية التي كانت صعبة المنال في وقت سابق، وخاصة في اتجاه ضغط كرديّ عراقيّ على حزب العمال الكردستانيّ.

وقام حزب العدالة والتنمية بالقليل في السنوات الأولى من حكمه تجاه المسألة الكردية (بالمعنى الواسع)، واتبع أساساً السياسة التقليدية التي تؤكد على الطبيعة الإرهابية لهذه المشكلة الداخلية وعدم شرعية حكومة إقليم كردستان. وكان هناك استثناءان فقط، أولهما مهمات تانر في شمال العراق وثانيهما خطاب عام 2005 الذي أطلقه أردوغان في مدينة ديار بكر، في قلب جنوب شرق البلاد، حيث اعترف بأنّ الأكراد لم يعاملوا معاملة طيبة خلال تاريخ الجمهورية التركية كله. ومع ذلك، لم تكن هناك متابعة للخطاب، والتوقّعات التي أثارها تبخّرت في وقت قريب. وأردوغان في وقت لاحق بدأ يتخذ موقفاً معادياً من "حزب الديمقراطية والمجتمع في تركيا" المؤيد للأكراد، والذي يعتبر أهم العناصر التي تمثل الحالة القومية للمجتمع الكردي والذي يتقارب مع حزب العمال الكردستانيّ. (بيل، 2005، ص 30)

فنرى أنّ أهم الدوافع للتغيير في السياسة التركية تجاه الأكراد كان وجود كل من أردوغان وغول وأوغلو. لم يكن أي من هؤلاء الأفراد الثلاثة جديداً بالنسبة لهذه القضايا وكانوا يعرفونها جيداً. وكان غول قد نشط جداً في السياسة الخارجية وقت الظهور السابق لحزب العدالة والتنمية. في الواقع، وبدءاً من التسعينات، كان غول هو المفكر الرئيسي للسياسة الخارجية وهو الناطق باسم الأحزاب

الإسلامية، في حين قدم أردوغان واحداً من التقارير الأكثر تقدمية في وصف الحالة الكردية حتى ذلك الوقت وقدمه في ذلك الوقت لنجم الدين أربكان، زعيم الحزب آنذاك، أي عام 1991. وفي عام 2005، قام أردوغان بحملته الرسمية الأولى في القضية الكردية بكلمة وجدت استقبالا جيدا والتي اعترف فيها بأن "المسألة الكردية" هي أكثر من مجرد الحرمان الاقتصادي وبأن الدولة التركية قد ارتكبت العديد من الأخطاء تجاه سكانها الأكراد. ومع ذلك، لم يتمكن أردوغان من الحفاظ على الزخم الذي ولدته ملاحظاته، لأنه كان يواجه مناخاً أكثر صرامة في أنقرة وقتها، ناهيك عن تجدد العنف من جهة حزب العمال الكردستاني. وعلى الرغم من ذلك، فإن الكثير من التغيير في سياسة تركيا تجاه العراق - وعلى نحو أكثر تحديداً، سياستها في شمال العراق، والتي شكلت جوهر المخاوف التركية - لم يكن ليأتي من دون موافقة من الجيش، والمبادرات التي قام بها موظفو وزارة الخارجية، أو الجهود التي تبذلها منظمة المخابرات الوطنية التركية. ومما لا شك فيه، هناك ظروف جديدة على الأرض وفرص في المرحلة الحالية أدت إلى تمهيد الساحة لإجراء تغييرات في السياسة التركية. وقد لعب الأفراد داخل المؤسسات المهمة دوراً كبيراً وحاسماً في تركيا، حيث كانت المسائل الإيديولوجية والخطاب حول الأكراد وحقوق الأكراد من المحرمات.

وتحتوي سياسة تركيا الجديدة تجاه العراق على عناصر دفاعية وأخرى توسعية، وهي دفاعية بقدر ما أنها لا تزال تبنى على أساس برنامج لاحتواء القومية الكردية. وقد كان هذا دائماً موضع قلق أنقرة الأول، بصورة يرجع تاريخها إلى 1926 تقريباً عندما وافقت تركيا على اندماج الموصل في العراق وهي أيضاً سياسة توسعية في أنها تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير التركي في جميع أنحاء المنطقة والعراق بشكل خاص، مع التطلع إلى كسب أوضاع تتناسب مع ظروف يعنف الأتراك أنهم يستحقونها. ولأن مستقبل العراق سيكون له قدر هائل من التأثير على كيفية تطور هذه المنطقة، تظل تركيا على إدراك بأن لها مصلحة في التأثير في هذا المستقبل. إن العراق الغني بالنفط هو مصدر للنفط والغاز وهو سوق للسلع المصنعة في تركيا.

و قد كان بروز قوة العراق العسكرية محط متابعة من أمريكا, حيث التقت مع إدارة كل من تركيا و إسرائيل لترتيب أوضاع المنطقة في ضوء التغييرات الدولية و الإقليمية. و قد رافقت الحملات الدعائية الأمريكية و الإسرائيلية و الخطر التقني على العراق قلق تركي صريح من تطور إمكانات العراق العسكرية عام 1989. حيث توافقت الإدارة الأمريكية و التركية و الاسرائيلية إلى توجيه ضربة عسكرية ضد العراق. و في سبتمبر عام 1990 طالب أوزال البرلمانين الأتراك أن يمنحوا الحكومة صلاحية عسكرية واسعة بما في ذلك إرسال قوات إلى خارج الأراضي التركية.(محمد, 2004, ص50-51)

ج. ج. علاقة تركيا بأكراد سوريا: بعد غزو العراق في 2003 و بروز احتمال قيام كيان كردي في شمال العراق خلق تحدياً جديداً لتركيا وحتى توتراً صامتاً في العلاقات التركية - الاميركية إلى أن استوعبت القيادة التركية الموقف ودشنت مرحلة جديدة لحل المسألة الكردية على مستوى دول المنطقة وليس على أساس دولة كردية في المنطقة. وقد تبلور هذا في انفتاح تدريجي على الاقلية الكردية في تركيا ومنح الاكراد حقوقهم الثقافية (الحق في تعلم اللغة الكردية وانشاء محطات اذاعية وتلفزيونية الخ). ولكن الهم أن تركيا أخذت تضغط أيضاً على سورية في إطار العلاقات المتنامية للانفتاح على الأقلية الكردية لديها لأن حرمان الأكراد في سورية من حقوقهم الثقافية، وحتى من جنسيتهم السورية بالنسبة للبعض، كان يدفع بهم للانضمام إلى حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا «منظمة إرهابية»، حيث تشير المصادر التركية إلى أن حوالي نصف أعضاء هذا الحزب جاؤوا إليه من سورية؛ ولذلك لم يأت المرسوم الذي أصدره الرئيس الأسد لمنح الاكراد الجنسية السورية والوعد باعتبار يوم النوروز عيداً وطنياً في مطلع نيسان 2011 تحت ضغط التظاهرات التي لم تكن قد انطلقت بعد في المناطق التي يتمركز فيها الأكراد في شمال شرقي سورية، بقدر ما جاء استجابة لـ «التمنيات التركية»، (محمد م. الانزاوط دار الحياه). و جاء تطبيع العلاقات مع سوريا و تحويلها في اتجاه التعاون و التنسيق في قضايا لا تقتصر على عملية إحياء السلام مع إسرائيل, يعتبر من النجاحات

الدبلوماسية لحكومة أردوغان, بل تتعداها إلى هموم أمنية مشتركة مثل احتمال ظهور دولة كردية

مستقلة. (نوفل, 2010, ص 78)

الخاتمة

تبدأ هذه الخاتمة بالإشارة إلى النتائج العامة للدراسة ثم تنتقل بعد ذلك إلى تقديم رؤيا مستقبلية، و إن العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة و تركيا علاقات قديمة في التاريخ، وشهدت هذه العلاقات تطوراً ملموساً في عهد حزب العدالة والتنمية التركي وذلك منذ العام الذي تولى به الحزب قيادة البلاد، إلا أنه لا يخفى على أحد أن بداية سنوات حكم حزب العدالة بدأ التخوف من قبل الولايات المتحدة من توجهات الحزب الذي اعتقدت أنها ستكون توجهات دينية وهذا ما كان يقلق الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحزب قطع خط الرجعة على التوجهات الأمريكية، إلا أن الأمر تكشف عن ظهور بوادر أزمة في العلاقات على إثر رفض الحكومة التركية من أن تجعل أراضيها قاعدة عسكرية للحرب ضد العراق، ومنعها القوات الأمريكية من المرور عبر أراضيها لغاية احتلاله، وقد شكل هذا الأمر عنصر خلاف بين الولايات المتحدة وتركيا، أضف أن تأزم العلاقات كانت تمر عبر أحداث كالحرب الإسرائيلية على غزة عام (2008-2009) وكان هذا التأزم بسبب سياسة إسرائيل في المنطقة حيال جيرانها بعامة وأهل غزة بخاصة.

إن هذه الدراسة والموسومة بـ : "العلاقات الأمريكية-التركية في ظل حزب العدالة والتنمية (2003-2011)" قامت على فرضية أساسية مفادها : (أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - التركية في ظل حزب العدالة والتنمية يشوبها الحذر الشديد من جراء تبني الولايات المتحدة بناء الدولة الإمبراطورية، وقد أكد أردوغان أن العلمانية هي المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، و العلمانية تضع حدودا للدولة و للأفراد، أضف إلى أنه كلما توافقت السياسة التركية مع المصالح الأمريكية، كانت الاستجابات الأمريكية للمطالب والمصالح التركية إيجابية، وكلما اختلفت كانت تلك الاستجابات محدودة ، وكذلك تركيا إزاء المصالح الأمريكية.

إن هذه الدراسة هدفت إلى تأكيد صحة الفرضية أو إثبات خطئها، أما من جهة التحقق من الفرضية، فإن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية تلك، وذلك أنه لم يخف على أحد أن العلاقات الأمريكية - التركية كثيراً ما يخالطها التوتر إزاء الأحداث العالمية التي تمر بمنطقة الشرق الأوسط وغيرها من الأحداث، وفي خاتمة الرسالة هذه سيتم تناول كيف تم التحقق من صحة الفرضية.

التأكد من صحة الفرضية : ما تم التوصل إليه من صحة الفرضية وذلك من خلال الاستقراءات المستخلصة من الوقائع والأحداث والمشاهدات ما يلي :

1- أن الولايات المتحدة ترغب بالكثير من تركيا في حين تجد تركيا هي بدورها تطلب المزيد وفي مقدمة ذلك الدعم الأمريكي للدخول في الاتحاد الأوروبي.

2- التوجهات الدينية التي يتبناها حزب العدالة كوريث لحزب الرفاه الاجتماعي أقلق الولايات المتحدة، وإن كان حزب العدالة لم يعلن بصراحة تبنيها، حيث أن الولايات المتحدة كانت في رغد من طيب العلاقات في ظل التوجهات العلمانية السابقة على عهد حزب العدالة في القيادة التركية.

3- إن الأحداث العالمية تؤدي إلى تأزم العلاقات الأمريكية والتركية وخصوصاً إذا تعلقت هذه الأحداث بالشأن الأمريكي أو بشأن الدول الحليفة لأمريكا كإسرائيل وتشير إلى تلك الأحداث الاعتدائية من قبل إسرائيل على قطاع غزة.

4- أن الولايات المتحدة تكون علاقاتها منسجمة مع العلاقات الأمريكية إذا كانت هناك أهداف مشتركة في حين تتعرض للتوتر في حالة الاختلاف في التوجهات والأهداف وهذا ما تشير إليه في قضية الإرهاب حيث أن كل دولة تريد تحقيق مصالح لها على ضوء تبني سياسات ضد الإرهاب.

أما بخصوص الرؤية المستقبلية فيلاحظ أن تركيا اليوم تلعب دوراً لا يستهان به في العراق على المستوى الإقليمي و الدولي ناجما عن السياسة المعتدلة و الهادئة التي يتسم بها زعمائها، و الرغبة الحيادية في تبني علاقات قوية و منهجية و رصينة مع الدول الجارة؛ لذا فرضت نفسها على الغرب بسبب دورها المتوازن؛ مما دفع الغرب إلى اللجوء إليها و اعتبارها شريكا دوليا و إقليميا لا يقل أهمية عن غيرها من الدول الحليفة.

و من خلال تحليل الواقع التركي داخليا و خارجيا يمكن استشراف نظرة مستقبلية لواقع العلاقات التركية مع أمريكا و غيرها من دول العالم. و من ذلك:

أولاً- قد تواجه تركيا صعوبات متجددة في طريق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، و قد يسير التوجه نحو الانضمام بخطى بطيئة؛ مما يؤخر عملية الانضمام، و لكن ثمة بعض العوامل التي قد تتغير خلال

العشر سنوات القادمة، و ستتغير حتما، و ستزداد مبررات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بمرور الوقت في ظل ما تشهده تركيا من إصلاحات داخلية في مجال الديمقراطية و حل مشكلة الأكراد، و مشكلة قبرص، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، و علاقات خارجية تتمثل في حسن الجوار، و دورها في الساحة الدولية.

ثانيا- إذا شعرت تركيا بتهديدات و مخاطر أمنية و عمليات إرهابية، أو رفض صريح من الاتحاد الأوروبي لمنح عضوية لها، و شعور تركيا إلى حاجتها إلى التسلح العسكري، أو احتياجها إلى الدعم الأمريكي للاقتراض من صندوق النقد الدولي فعندها قد تقوم المؤسسة العسكرية بالإجهاز على حكومة العدالة و التنمية، و تشهد المسيرة الديمقراطية انتكاسة جديدة، و تعود إلى طلب المساعدات من أمريكا و حلف الناتو.

ثالثا- قد تشعر تركيا بدرجة عالية من الثقة بالذات و الاستقلالية على تطوير علاقاتها الايجابية و الفعالة مع دول العالم آخذة برأي أحمد أو غلو و هي رؤية العمق الاستراتيجي، أو رؤية (سادات لاتشينار) المستندة إلى قدرة دول المنطقة على التكامل فيما بينها لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية.(عبد الجليل، 2010، ص 7)

رابعا- قد تشهد العلاقات التركية الأمريكية تحسنا و تطورا ملحوظا في حال:

1. الضغط الأمريكي على حكومة إقليم كردستان لسد الأبواب أمام قوات حزب العمال الكردستاني بشكل دائم.
2. تراجع الولايات المتحدة عن سياسات العداة تجاه بعض الدول مثل إيران و إقامة حوار معها.
3. إسهام أمريكا إسهاما حادا في حل القضية الفلسطينية و قضية قبرص.
4. التشاور مع تركيا بشأن الخطط الأمريكية تجاه الشرق الأوسط و ترسيخ النية الأمريكية باعتبار تركيا قوة مفتاحية من الناحية السياسية و العسكرية في المنطقة.

خامسا- على الرغم من التجاذبات التي تحيط بتركيا, فيعتقد بأن تركيا ستجد نفسها - في النهاية- لا مناص من إقامة نوع من التعاون مع العالم العربي و الإسلامي, تلك الدول التي تربطها روابط ثقافية و اجتماعية و عقائدية كدول الاتحاد السوفياتي سابقا ذات الجذور الإسلامية و التركية, و لا يمنع أن تكون تركيا وسيلة اتصال بين أوروبا و أمريكا و هذه الشعوب, و بخاصة إذا تحقق لتركيا الإنضمام الى الاتحاد الأوروبي.(الجاسر, 2002, ص 331)؛ مما يجعل سياسة تركيا الخارجية متناغمة

مع البيئة الإقليمية والعالمية والتي تشكل وفق ديناميات جديدة (Justice and development party,2007)

قائمة المصادر و المراجع

أولاً- الكتب العربية:

- 1 . أحمد، إبراهيم خليل (1987). تركيا المعاصرة - جامعة الموصل: مركز الدراسات
2. أوزتوك إبراهيم ، 2009((التحولات الاقتصادية التركية بين عام 2002-2008)) في حسين باكير [وآخرون] تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت: الدار العربية للعلوم_ ناشرون .
3. أوسي، سالار، والجهماني، يوسف إبراهيم (2000). تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد-سلسلة ملفات تركية، ط1، دار حوران للطباعة والنشر و التوزيع.
4. أوغلو،أحمد (2010). العمق الاستراتيجي، موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد تلجي، طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.
5. بارك، بيل (2005) ((سياسات تركيا تجاه شمال العراق و المشكلات و الآفاق المستقبلية))، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، أوراق أولفي، (رقم: 374- مايو 2005).
6. باكير، حسين و آخرون (2009)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
7. بريجنسكي، زبيغنيو (2004)، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.

8. بسلي، حسين، أوزباي، عمر (2011). رجب طيب أردوغان قصة زعيم ط1، ترجمة طارق عبد الجليل، بيروت (الدار العربية للعلوم ناشرون).
9. بيرري، وليام (1995). الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة الممثلة الدائمة العراقية في واشنطن - واشنطن: وزارة الدفاع الأمريكية.
10. الجاسر، محمد طه (2002). تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دمشق: دار الفكر.
11. حسنين، خالد، وأبو رمان، محمد، والرشواني، منار (2004). الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز دراسات الأمة، عمان.
12. دلي، خورشيد، (1999). تركيا و قضايا السياسة الخارجية (دراسة) دمشق: اتحاد الكتب العرب.
13. رضوان، وليد (2006). العلاقات العربية التركية ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
14. زيبغنيو بريجنسكي (2004)، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي).
15. زيبغنيو بريجنسكي 2007، الفرصة الثانية ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي).

16. ستار، جويس شيرا (1999)، *معاهدات حول مياه الشرق الأوسط*، ترجمة عمار أحمد حامد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، .
17. ستار، جويس ودانييل ستول (1995)، *السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط*، ترجمة محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995م.
18. سليمان، حيان أحمد، *الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية والاقتصادية (2004)*.
19. العاني، فكرت نامقبد الفتاح (2001). *الولايات المتحدة و أمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات و آفاق المستقبل*. بغداد: مطبعة العزة.
20. عبد الصادق، علي (203). *إيران - تركيا والحرب الأمريكية - العراقية*، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، إبريل، 2003، دولة الإمارات العربية المتحدة.
21. العاني، خليل (2010). *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج - الباب الثاني: مع الولايات المتحدة .. مصالح استراتيجية متبادلة مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.*
22. عوض الله، عبد العزيز محمد (2002). *الحياة الحزبية في تركيا - القاهرة: جامعة القاهرة*.
23. الغالبي، سلوى سعد (2002). *العلاقات العثمانية - الأمريكية 1860-1918م*، مكتبة مدبولي.
24. الغريزي، محمد ياس خضير (2010). *الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي ط1* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

25. غزالي، عبد الحليم (2007). الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
26. فلانجان، ستيفن (2011). أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.
27. كيسنجر، هنري (1995). الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري - عمان: الأهلية للنشر.
28. محمود، عبد المحمود النور (2008). استراتيجية الاحتواء الأمريكي وآثارها على الدول الإسلامية: نماذج إيران - مصر - السودان، عمان: دار الجنان.
29. المجذوب، طارق (1999)، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية: دراسة في دبلوماسية المياه، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م.
30. المجذوب، طارق (1998)، لا أحد يشرب: مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 1998م.
31. معوض، جلال عبد الله، العلاقات الاقتصادية العربية - التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999م.
32. نسيب، أمّلين (1999). التاريخ القديم الحديث، بيروت: دار الجليل.

33. النعيمي، أحمد نوري (1998). **تركيا والوطن العربي** - طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، (1981). **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، عمان: المطبعة الوطنية.
34. نور الدين، محمد (2008). **تركيا الصيغة و الدور ط1**، بيروت: رياض الريس للكتب و النشر.
35. نوفل، ميشال (2010). **عودة تركيا إلى الشرق**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
36. هنري كيسنجر هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت : دار الكتاب العربي، 2002).
37. هوفسيان، نوبار، أحمد، فيروز (1985). **تركيا بين البيروقراطية و الحكم العسكري ط1**، ترجمة سامر رزان، عدنان بدر، بيروت: مؤسست الأبحاث العربية
38. ورغي، جلال (2010). **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

ثانياً- الدراسات و الأبحاث:

1. أحمد، لقمان عمر محمود (2000). **العلاقات التركية - الأمريكية 1960-1974**: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث، جامعة الموصل.
2. أحمد، لقمان عمر (2004). **العلاقات التركية - الأمريكية 1975-1991**: دراسة تاريخية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) - جامعة الموصل: كلية الآداب.
3. النعيمي، لقمان عمر (2004). **العلاقات التركية - الأمريكية (1975-1991)**: دراسة تاريخية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) - جامعة الموصل: كلية الآداب.

4. مقابلة مع د. محمد نور الدين ، بتاريخ 2009/3/27.

ثالثاً - الدوريات:

1. إسماعيل جيم ((تركيا الإبحار إلى القرن الحادي والعشرين،)) ترجمة وإعداد باهر شوقي ،قراءات استراتيجية (القاهرة) السنة 1 ، العدد 3(آذار/ مارس 1998).

2. تركيا والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية الألمانية (المكتب الإعلامي) (21 تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

3. الجميل، سيار (1991). المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، الكاريزما و التكوين من العثمينة إلى العلمنة، تونس، العدد 4 كانون الأول 1991، ص 148.

4 . جيلان، موسى (2001). شؤون الشرق الأوسط و تركيا و الأطلسي الجديد، بيروت العدد 103 صيف 2001 ص 205.

5. جيم، إسماعيل (1998). قراءات استراتيجية، تركيا الإبحار إلى القرن الحادي و العشرين، ترجمة باهر شوقي: القاهرة السنة 1 العدد 3 مارس 1998.

6. حيان أحمد سليمان ((الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية والاقتصادية)) الاقتصادية 2008/10/6 ، ص 1-2.

7.خفاجي، باسم، أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة البيان، السنة 13، عدد 129، 1998م، ص78-79.

8. دركوب، عبد الأمير (2011). مجلس الجيش، المياه و الصراعات حولها في دول المشرق العربي، دمشق: الجيش عدد: 31 تشرين 2011.

9. رجب، علي محمد (2005). ملامح الوفاق الجديد بين أمريكا وأوروبا: الحالة التركية، مجلة الحرس الوطني، مايو - يونيو 2005م، ص 42-45.
10. والسلماني، مريم، النظرة الأمريكية لإستراتيجية المياه في المشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 133، 1998م، ص 80-85.
11. سليم، نبيل محمد (2000). دور تركيا في الترتيبات الأمنية الأمريكية للمشرق الأوسط، قضايا سياسية، جامعة النهدين، العدد 2، صيف 2000.
12. سليمان، حيان أحمد (2008). الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية و الاقتصادية العدد 2008/10/6.
13. عبد الحق، يوسف، خمس ملاحظات حول "حروب المياه في المشرق الأوسط" تعقيب على مقالة جويس ستار، صامد الاقتصادي، عدد 88، 1992م، ص 181.
14. عبد العزيز، هشام فوزي (1998). السياسة الدولية، التعاون التركي - الإسرائيلي، ص 156-161.
15. عبد العزيز، هشام فوزي (2000). التعاون التركي - الإسرائيلي في المجال الإقليمي 1991-1998م، مجلة المنارة، م 6، عدد 1، أيلول 2000، ص 151-153.
16. غانم إبراهيم البيومي (2006). الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة 12 العدد 138 (حزيران / يونيو 2006).

17. فهميم، فائق (2011). لماذا اكتسح اوردوغان الانتخابات التركية؟ صحيفة الاقتصادية، العدد 6459، تاريخ النشر: 15 يونيو 2011، (www.aleqt.com).
18. المذكرة السياسية: تجديد الشراكة الأمريكية - التركية، معهد واشنطن، منشورة بتاريخ (17 تشرين الثاني/نوفمبر 2010).
19. نعوم تشومسكي ((السيطرة أم البقاء)) مجلة الجزيرة (الدوحة) العدد 5 شباط/فبراير 2004.
20. وزارة الدفاع الأمريكية (1971). مجلة **VS News**، تاريخ النشر 22 مارس 1971.

رابعاً- الكتب الأجنبية:

أ- الكتب (Books):

1. BOYER, S., AND KATULIS, B. (2008). **THE NEGLECTED ALLIANCE, RESTORING US – TURKISH RELATIONS TO MEET 21ST CENTURY**, CENTER FOR AMERICAN PROGRESS, DECEMBER, 8TH, 2008, P4.
2. DUNA, CEM. 1988. **TURKEY'S PEACE PIPELINE**, IN: **THE POLITICS OF SCARCITY: WATER IN THE MIDDLE EAST**, STARR, JOYCE AND DANIEL STOLL (EDITORS), WESTVIEW PRESS, LONDON, P. 119.
3. FLANAGAN J., AND BERANNAN S.(2008). **TURKEY' SHIFTING DYNAMICS: IMPLICATIONS FOR US – TURKEY RELATIONS**, CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES (CSIS), JUNE 2008, P2.
4. KLIOT, NURITE.(1997). **WATER RESOURCES AND CONFLICT IN THE MIDDLE EAST**, ROUTLEDGE, LONDON- NEW YORK, P. 132.
5. Menon R., and Wimbush, S. (2007). **Is The United States Losing Turkey?** Hudson Institute, 25 March, 2007, p3.
6. MIGDALOVITZ. (1997). **TURKEY ISSUES FOR US POLICY: THE US STATE DEPARTMENT DESIGNATED THE OKK AS A FOREIGN TERRORIST ORGANIZATION (FTO) ON OCTOBER 8, 1997. P.4.**

ب-الدوريات الأجنبية (Periodicals):

1. DEMIRE, S. (1981). **DOCUMENT: TURKEY AND THE NEW WORLD ORDER, TURKISH REVIEW QUARTERLY DIGEST, VOL.5, No.26, DECEMBER 1981, P13.**
2. GRUEN, GEORGE. (1995). **DYNAMIC PROGRESS IN TURKISH- ISRAELI RELATIONS, ISRAEL AFFAIRS, VOL,1 (4), P. 63.**
3. Migadalovitz, C. (2002). **Turkey: Issues for US Policy, Report for Congress, Congressional Research Service (CRS), May 22, 2002, p9.**
4. Sayari, Sabri.(1997). **Turkey and the Middle East in the 1990s. Journal of Palestine Studies, vol. 46 (3) , pp. 44-45.**
5. SMITH, JULIANNE (2009). **TURKEY AND EUROPE: A WIDENING GAP? IN TURKEY'S EVOLVING DYNAMICS – STRATEGIC CHOICES FOR US – TURKEY RELATIONS, CSIS, MARCH 2009, P21.**
6. SULLIVAN K., **HOPEFUL OF CHANGE, AWAIT US PRESIDENT IN TURKEY, WASHINGTON POST, APRIL 5, 2009, P.A01.**
7. TRAVERNISE S., AND OPPEL R. (2007). **AFTER 8 DAYS, TURKEY PULLS ITS TROOPS OUT OF IRAQ, NEW YORK TIMES, OCTOBER 10, 2007.**

خامساً- المواقع الإلكترونية:

1. الأسلحة الأمريكية لتركيا [.http://www.fas.org](http://www.fas.org)
2. باكير, على حسين ، ((لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا)) العصر
[.http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.authors&authorsID=478](http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.authors&authorsID=478)
3. بوزيدي, يحيى (2007). العلاقات الدولية بين الموضوع و المنهج
[.http://bouzidyahai.matoobblog.com](http://bouzidyahai.matoobblog.com)
4. التجارة الأمريكية مع تركيا <http://www.census.gov.e>
5. الجيش والحياة السياسية التركية.....تفكيك القبضة الحديدية [.http://www.aljazeera.net/](http://www.aljazeera.net/)
6. حجم المديونية التركية <http://indexmundi.com>
7. حقي, سعد توفيق مفهوم العلاقات الدولية [.http://www.balagh.com](http://www.balagh.com)
8. خورشيد, دلي (2010). [.http://www.an-nour.com](http://www.an-nour.com)
9. الاستتقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات و التداعيات
[.http://www.maganin.com/](http://www.maganin.com/)
10. شاهين, كريمه منصور (2009). الابادة الجماعية للأرمن ص 16- 17
[.http://www.alkashif.org](http://www.alkashif.org)
11. صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا [.http://ksatimes.netL](http://ksatimes.netL)

12. العلاقات الدولية <http://www.historical.yahoo.com>

13. عوض، جابر (1992). اقتراب تحليل النظم في عالم السياسة، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية.

<http://sites.google.com/site/misraffairs/systemanalysis8/12/2011>

14. فلر، جراهام، الجمهورية التركية الجديدة

<http://www.aljazeera.net/NRexeres/518F30/11/1432>

15. فولر، جراهام. "لهذه الأسباب تنهوى العلاقات التركية - الأمريكية"، صحيفة

إنباء الإخبارية، العدد 20771، مقالة منشورة بتاريخ 29 تشرين أول 2007

www.inbaa.com

16. نور الدين، محمد، حزب العدالة و التنمية يتجه إلى ولاية ثالثة 14 مايو 2011،

<http://www.swissinfo.ch>